

مختار



السنة العاشرة

العدد ١١١ . أكتوبر ٢٠٠٩



- احتمالات العلاقات الأمريكية - الإيرانية والخرائط الجديدة للتحالفات الإقليمية
- عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة
- الحكومة الإيرانية الجديدة.. إلى أين؟
- امتيازات أوباما غير المسبوقة لإسرائيل
- حظر البنزين وشمار الاكتفاء الذاتي
- عائلة لاري جانج تدعم حمدي نجاد

مختار

السنة العاشرة - العدد ١١١ - أكتوبر ٢٠٠٩

رئيس مجلس الإدارة ورئيس المركز	مدير المركز
د. عبدالمنعم سعيد	د. جمال عبد الجواد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبدالمؤمن

وحدة الترجمة:

د. مدحت أحمد حماد	د. عادل عبدالمنعم سويلم
أ. فتحى أبو بكر المرغى	د. محمد حسن الزبيق
د. أحمد محمد نادى	د. طارق محمد محمود
أ. مسعود إبراهيم حسن	د. حسين صوفى محمد
أ. أحمد فتحى قبال	

صورة الغلاف:

عودة الدفء للعلاقات السعودية - السورية،
هل يمكن أن تعيد ترتيب خرائط التحالفات
في الاتجاه الصحيح؟

الإخراج الفنى:

مصطفى علوان

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

	افتتاحية العدد:
٤	احتمالات العلاقات الأمريكية - الإيرانية والخرائط الجديدة للتحالفات الإقليمية..... د. محمد السعيد إدريس
٦	افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية أغسطس / سبتمبر ٢٠٠٩.....
	قضية العدد:
٨	الحكومة الإيرانية الجديدة.. إلى أين؟.....
	شئون داخلية:
١١	١- ما أصل الخلاف حول الانتخابات العاشرة.....
١٣	٢- الثورة المخملية في إيران بين الإمكانية والاستحالة.....
١٤	٣- الجلسة الرابعة لمحاكمات الإصلاحيين.....
٢٠	٤- حجابيان يعلن ندمه وتوبته.....
٢١	٥- النقد الأخلاقي لنظرية ولاية الفقيه.....
٢٣	٦- كيف تجمعون بين ولاية الفقيه وولاية مشائى؟.....
٢٤	٧- النص الكامل لكلمة المرشد الثورة على الطلبة.....
٢٦	٨- وعود إصلاحية في حكومة الأصوليين.....
٢٨	٩- الشبكات الاجتماعية التلقائية.....
٣٠	١٠- الحرب السرية بين أقطاب السلطة في إيران.....
٣١	١١- نظرة على المستقبل السياسى لرفسنجاني.....
٣٣	١٢- انتقادات حداد عادل للتيار الاصلاحى.....
٣٤	١٣- آل لارييجان أبناء آية الله.....
٣٥	١٤- تعيين صادق لارييجاني رئيسا للسلطة القضائية.....
٣٦	١٥- تصديق المجلس على حكومة أحمدى نجاد.....
٣٧	١٦- مصطفى محمد نجار رجل الحرس الثورى فى الحكومة.....
٣٨	١٦- المعزولون فى الحكومة التاسعة.....
٤٣	١٧- معظم أفراد الشعب الإيرانى يعتبرون أحمدى نجاد رئيساً شرعياً لإيران..... لماذا؟
٤٨	قراءة فى برنامج وزير الثقافة الإيرانى..... تفاعلات إقليمية:
٥٢	١- انتقادات إيرانية للسعودية.....
٥٦	٢- احتمالات متعددة لمواجهة اليمن.....
٥٧	٣- اليمن وسياسة سعودية فى اتجاهين.....
٥٨	٤- أيام اليمن الصعبة.....
٥٩	٥- حرب غير متكافئة ضد الشيعة فى اليمن.....
٦١	٦- السياسة الخارجية للحكومة العاشرة تبدأ بزيارة سلطان عمان.....
٦٣	٧- لماذا أضحت الإمارات بمصالحها الهائلة مع إيران من أجل الولايات المتحدة؟.....
٦٤	٨- قمة أكبر من مجرد لقاءات ومجاملات سياسية.....
٦٦	٩- تأمل فى الانتخابات الرئاسية الأفغانية.....
٦٧	١٠- القاعدة فى شمال أفريقيا.. خطوات نحو عسكرة المنطقة.....
٦٩	١١- مثلث أوباما - نتنياهو - أبو مازن..... علاقات دولية:
٧٠	١- راية عداوة إيران فى يدا الألمان.....
٧٢	٢- حظر البترزين وشعار الاكتفاء الذاتى.....
٧٤	٣- امتيازات أوباما غير المسبوقة لإسرائيل.....
٧٦	٤- تحديد مدى فعالية العقوبات على إيران..... قراءة فى كتاب:
٧٨	الامستشرق من وجهة النظر الإيرانية..... شخصية العدد
٨٣	عائلة لارييجاني تدعم أحمدى نجاد.....
	رؤى عربية:
٨٦	١- عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة (١ / ٢).....

افتتاحية

احتمالات العلاقات الأمريكية - الإيرانية

سؤال إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية - الإيرانية فرض نفسه على دول المنطقة اثر ما أعلن من تطورات بدت إيجابية من منظور الطرفين الأمريكي والإيراني في محادثات جنيف التي جرت بين إيران ومجموعة دول "١+٥" (دول مجلس الأمن الخمس دائمة العضوية وألمانيا)، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها إلى طهران الدكتور محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وصرح خلالها بأنه "ليس هناك دليل ملموس على سعي إيران لتصنيع أسلحة نووية"، وأن علاقات إيران مع الغرب "تتحرك من التآمر إلى التعاون"، وأن النزاع النووي "يمكن حله عبر الدبلوماسية".

قد تكون الإجابة الأولية لهذا السؤال هي ما جاء على لسان الدكتور البرادعي بأن العلاقات الإيرانية - الأمريكية تتجه من التآمر إلى التعاون، لكن فرص العودة إلى سياسة التآمر لازالت ممكنة في ظل تطورات تحدث على الجانب الآخر الأمريكي - الإسرائيلي من شأنها أن تحتوى فرص التعاون المحتمل بين طهران وواشنطن وتستعيد أجواء الصراع مجدداً.

فالضغوط الإسرائيلية المكثفة على الرئيس الأمريكي باراك أوباما وإدارته، وهي الضغوط التي تدعمت بضغوط أخرى من المنظمات الصهيونية الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة، ومن أعضاء بارزين في الكونجرس لإفشال فرص الحوار الأمريكي - الإيراني نجحت في أن تفرض على الرئيس الأمريكي أن يتجه إلى التشدد مع إيران، وخاصة بعد الكشف عن إقامة إيران منشأة نووية جديدة بالقرب من مدينة "قم" المقدسة، ويعلن للمرة الأولى عدم استبعاد الخيار العسكري من بين الخيارات المطروحة للتعامل مع إيران في حالة فشل الحوار معها، وتعود وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون إلى اتباع الأسلوب الأمريكي التقليدي للتعامل مع خصوم واشنطن وتعني به أسلوب "إما.. أو"، أي "إما" أن تستجيب إيران لمطالب ما تصفه الوزيرة كلينتون بـ "المجتمع الدولي" "أو" تتعرض للعقوبات، ملوحة "بسلح الوقت" والتأكيد على أن الحوار مع طهران لن يبقى مفتوحاً إلى الأبد ولكن سيكون مشروطاً ومحدداً بوقت محدد، ينتقل بعدها "المجتمع الدولي" إلى تقرير ما يراه من "عقوبات" لازمة ضد إيران في حالة الإعلان عن فشل الحوار، ولعل هذا ما دفع بالوزيرة كلينتون إلى الذهاب إلى موسكو لإقناع الحكومة الروسية بقبول سياسة تشديد العقوبات ضد إيران في حالة فشل الحوار معها، في خطوة استباقية للضغط على المفاوضين الإيرانيين.

لكن التطور الأهم في هذا الاتجاه (الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي) كشفته صحيفة "واشنطن تايمز" بإعلانها أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما جدد، خلال استقباله رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في واشنطن (مايو الماضي) تعهداً سرياً أمريكياً لإسرائيل بتغطية برنامجها النووي وحمايته من التفتيش الدولي، وهو التعهد الذي قدمه الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون لرئيسة الوزراء الإسرائيلية السابقة جولداه مائير عام ١٩٦٩.

إعلان الصحيفة أكدته بإجابة جاءت على لسان نتنياهو لسؤال من مراسل القناة الثانية الإسرائيلية عن: ما إذا كان قلقاً من أن تكون دعوة أوباما خلال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عالم خال من الأسلحة النووية شاملة لإسرائيل؟. إجابة نتنياهو جاءت على النحو التالي: "كان واضحاً (أوباما)، إنه يتكلم عن كوريا الشمالية وإيران، لكنني أريد أن أذكر بأنني تلقيت خلال لقائي الأول بالرئيس أوباما، بعدما طلبت أن ألتقى منه، لائحة مفصلة بالتفاهات الإستراتيجية التي أجريت لأعوام عديدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، لم يكن طلبى بلا جدوى، ولم يكن ما تلقيت منه بلا جدوى".

الانحياز الأمريكي للموقف الإسرائيلي من إيران، وهو الموقف الذي يرمي إلى استئصال الخطر النووي الإيراني نهائياً، أيا كانت الوسائل دبلوماسية أم عقوبات أم الحرب، لم يتوقف عند حدود تجديد التعهد بحماية القدرات النووية الإسرائيلية بما يحول دون فرض أى ضغوط على إسرائيل لإجبارها على التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي وفتح منشآتها النووية أمام مفتشى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنه امتد أيضاً إلى زيادة التنسيق في قضية الأمن النووي على النحو الذي كشفه المحلل الاستراتيجي لصحيفة "هآرتس" الإسرائيلية يوسي ميلمان الذي أعلن أن اتفاقاً بهذا الخصوص جرى التوقيع عليه، وأنه سيطور وسيوسع الاتفاقيات السابقة بين الدولتين التي وقعت في العقدين الماضيين، حيث سيتيح للوكالة النووية الإسرائيلية الاطلاع على معظم المعلومات والترتيبات والتكنولوجيا الأكثر تطوراً في الولايات المتحدة في مجال الحفاظ على الأسلحة النووية.

أهمية هذا الاتفاق تتضاعف في ظل التعاون الأمريكي - الإسرائيلي في مجال الدفاع الجوي الذي يجعل الدفاع الجوي عن إسرائيل ضمن مسؤوليات الدفاع الجوي الأمريكية، وهي المهمة التي سوف تتطور أكثر في حالة نقل الدرع الصاروخية الأمريكية التي كان من المفترض إقامتها في تشيكيا وبولندا إلى إسرائيل وشرق البحر المتوسط، الأمر الذي يوفر الحماية الكاملة لإسرائيل من أية عملية رد صاروخية إيرانية في حالة قيام إسرائيل بشن هجمات على المنشآت النووية الإيرانية.

هذه التطورات أريكت قدرة دول المنطقة على تقديم إجابة واضحة وصریحة لسؤال إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية - الإيرانية، لكن هذه الدول أدركت أن الدعم الأمريكي للقدرات النووية الإسرائيلية وحمايتها يجرى في الاتجاه العكسي لرغبتها وحرصها على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وأن إسرائيل ستبقى قوة نووية رغم أنف هذه الدول وتحت الحماية والرعاية الأمريكية المباشرة في الوقت الذي تسعى فيه كل من إسرائيل

والخرائط الجديدة للتحالفات الإقليمية

وواشنطن لمنع إيران من امتلاك برنامج نووي سلمى لم تثبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولم تقدم أى دليل على أنه برنامج نووي عسكري حتى الآن. وزاد حرج هذه الدول في علاقاتها مع الولايات المتحدة بعدما حالت الولايات المتحدة دون مناقشة مجلس الأمن لتقرير القاضي الدولي ريتشارد جولدستون بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في حربها على غزة بطلب من المندوب الليبي، وبعد أن رفضت طلب السلطة الفلسطينية التدخل لدى إسرائيل لوقف الاستفزازات ومحاولة البناء غير الشرعي في القدس الشرقية ومحيط الحرم القدسي الشريف، في وقت تضاعفت فيه اقتحامات قوات الأمن الإسرائيلية للحرم القدسي والاعتداء على المصلين، وتمكين المتطرفين اليهود من الدخول إلى المسجد والصلاة فيه توطئة لتقسيمه ثم تهويده على نحو ما جرى للحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل الذي جرى تهويد أكثر من ٩٠٪ من مساحته ولم يترك للمسلمين غير أقل من ١٠٪ من مساحة المسجد.

وإذا كانت هذه السياسات الأمريكية المتحيزة لإسرائيل تتعارض مع مصالح دول المنطقة (الدول العربية وتركيا) فإن محاولات التقارب الأمريكية من إيران فاقمت هي الأخرى من إدراك هذه الدول لخطر هذه السياسة المتحيزة، وهو التعاون الذي سيقدره ما سوف تتوصل إليه الدولتان من إطار حاكم له، هل سيكون خاضعاً للسياسة الإيرانية الحريصة على الربط بين الملفات أى الملف النووي والملفات الإقليمية (العراق، أفغانستان، الخليج، فلسطين، لبنان) أم سيكون خاضعاً للسياسة الأمريكية الحريصة على تفكيك أى ربط بين الملفات والحصول على الدعم الإيراني للسياسات الأمريكية في العراق وأفغانستان دون أن يستتبع ذلك تنازلات أمريكية لإيران في ملفها النووي.

فإيران التي تدرك أنها باتت أقرب إلى أن تكون "المنقذ" للسياسة الأمريكية المرتبكة في العراق (حسابات ما بعد الانسحاب العسكري) وفي أفغانستان التي أضحت أقرب إلى الفشل منها إلى الانتصار، تريد أن تحصل على تنازلات أمريكية في ملفها النووي مقابل تقديم المساعدات المطلوبة للأمريكيين في الملفات الإقليمية المعقدة.

تأكيدات الرئيس العراقي جلال طالباني في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بأنه "لا يرى مواجهة سياسية بين واشنطن وطهران في العراق بل توافقاً غير معلن على ضرورة تثبيت الوضع العراقي وتطويره وليس تغييره"، ثم تأكيده أن العراق لن يسمح لإسرائيل، أو أى دولة باستخدام مجاله الجوي لتنفيذ هجمات ضد المنشآت النووية الإيرانية، ورفضه سياسة العقوبات ضد إيران، ثم دعوة إباد السامرائي رئيس البرلمان العراقي من طهران إلى إقامة مشروع للتعاون الاستراتيجي السياسي والاقتصادي والأمني بين دول المنطقة، وتحفيز على لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) لهذه الفكرة، كل ذلك يمثل تطورات تؤكد أولاً أن هناك فرصاً لتفاهات أمريكية - إيرانية في ملفات إقليمية مهمة، كما تكشف ثانياً حرصاً عراقياً على العلاقات الخاصة مع إيران.

وهكذا لم يعد السؤال المهم ما إذا كانت العلاقات الأمريكية - الإيرانية تتجه إلى التعاون أم إلى الصراع بل ما هو تأثير هذه العلاقات على مصالح دول المنطقة؟.

السؤال اكتسب أهميته في ظل تطورين مهمين: أولهما، قرار تركيا بإلغاء مشاركة إسرائيل في مناورات عسكرية مهمة تجريها القوات التركية، وإعلان وزير الخارجية التركي أحمد داوود أوغلو أن هذه الخطوة جاءت رداً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وثانيهما، وصول علاقات الشراكة الإستراتيجية بين تركيا وسوريا إلى مستوى له أهميته الإقليمية بعد قرار إلغاء تأشيرة دخول المواطنين بين البلدين.

تطور الدور الإقليمي لتركيا وتمايزه، وضع الدول العربية أمام خريطة مرتبكة لتوازن القوى الإقليمي تتنافس فيها الأدوار الإيرانية والإسرائيلية والتركية على مساحة جغرافية هي الوطن العربي دون أدوار عربية بارزة قادرة على فرض حضور عربي حقيقي قادر على موازنة أدوار تلك القوى الإقليمية، ودون قدرات عربية في إمكانها المحافظة على المصالح العربية، في وقت تزداد فيه العلاقات العربية تعقداً مع السياسات الأمريكية في المنطقة، وتتفاقم فيه التهديدات والتجاوزات الإسرائيلية سواء على صعيد القدرات النووية الإسرائيلية أو على صعيد القضية الفلسطينية التي أربكت خيارات دول الاعتدال العربية التي عملت إسرائيل على أن تخلق معها علاقة شراكة استراتيجية لمواجهة ما تسميه بـ "الخطر الإيراني".

ربما يمكن أن تكون السياسة السورية استثناءً، ولو جزئياً، من هذا الارتباك في ظل علاقات سوريا المميزة مع إيران وتركيا، ولعل هذا ما حفز التقارب السعودي مع سوريا الذي تدعمه زيارة الرئيس السوري للمملكة ثم زيادة الملك عبدالله بن عبدالعزيز للمشرق، وهي الزيارة التي اعتبرها البعض بدايةً لمراجعة دول الاعتدال العربية لتفاعلاتها الإقليمية تحسباً لما يمكن أن يحدث من تطورات جديدة خصوصاً بين الولايات المتحدة وإيران، سلباً أو حرياً، يمكن أن تقلب موازين القوى الإقليمية رأساً على عقب.

د. محمد السعيد إدريس

الصادرة باللغة الفارسية
في شهر يور ١٣٨٨ هـ.ش.
الموافق أغسطس / سبتمبر ٢٠٠٩ م

له، والتخمينات حول هذا الموضوع. أكدت معظم افتتاحيات الصحف أن منح البرلمان الثقة للحكومة يعتبر مصالحة بين أحمددي نجاد ومعارضيه من الأصوليين الذين يمثلون أغلبية في البرلمان، مع وعد بالتعاون مع البرلمان عند وضع وإقرار السياسات، والأهم من ذلك الاتفاق على خطة التعامل مع الائتلاف الإصلاحي المعارض، وبعد التغييرات الجذرية التي تمت في وزارتي المعلومات والداخلية، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام القومية والحزبية.

أكدت الصحف ذات التوجه الأصولي أن الحكومة الجديدة تمثل بداية انطلاق الرئيس أحمددي نجاد من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي، الذي دعا البرلمان لمنح الثقة لهذه الحكومة، وكان تفاعل الأصوليين واضحاً مع صفة الزعيم، فرغم أن قيادات البرلمان أكدت أن ثلث الوزراء المرشحين على الأقل لن ينال الثقة، إلا أن نتيجة الاقتراع جاءت حاسمة لصالح المرشحين باستثناء ثلاثة وزراء هم وزيرتا التربية والتعليم والرخاء والتأمينات الاجتماعية، ووزير الطاقة، وهو ما كان متوقفاً حتى من جانب الرئيس. وقد أبرزت الصحف قول أحمددي نجاد: لقد حرصت على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعي،

كانت الحكومة الإيرانية الجديدة التي شكلها الرئيس محمود أحمددي نجاد لإدارة البلاد خلال فترة رئاسته الثانية، هي الشغل الشاغل للصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر يور ١٣٨٨ هـ.ش. الموافق أغسطس / سبتمبر ٢٠٠٩ م، حيث دارت معظم الموضوعات التي عالجتها افتتاحيات هذه الصحف حول هذا الموضوع، سواء ما يتعلق بتخمينات الصحف والساحة السياسية حول الوزراء المقترحين لعضوية الحكومة، أو بقائمة الوزراء بعد أن تم تقديمها إلى مجلس الشورى الإسلامي، أو بمناقشات نواب المجلس حولها، أو بتصريحات الأعضاء والنخبة السياسية حول قدرات الوزراء، ومدى إمكانية حصولهم على الثقة، أو بتوصية خطيب جمعة طهران للبرلمان بالموافقة على قائمة الحكومة لتبدأ العمل، أو حول تصريحات من جانب النواب بتوجيه الزعيم سيد علي خامنئي للبرلمان بمنح الثقة لحكومة أحمددي نجاد، أو مدى قبول المجلس لضغوط علماء الدين حول منح الثقة للوزيرات الثلاث اللاتي ضمنتهن قائمة الوزراء، ثم بنتيجة الاقتراع على الثقة بالحكومة وتداعياته، ثم حول تقديم رئيس الجمهورية للوزراء البدلاء الثلاثة إلى مجلس الشورى الإسلامي، ثم سحبهم في اليوم التالي، والتكهنات حول أسباب هذا التصرف ونتائجه، ثم موقف الرئيس من تعيين مساعد أول

مؤكد أن هذه هي السمة الرئيسية للحكومة. أكدت الصحف ذات التوجه الإصلاحي أن أحمدى نجاد أعطى الصبغة العسكرية للحكومة، مع تعيين أغلب الوزراء من العسكريين أو من أمضوا فترة طويلة ضمن جيش حراس الثورة الإسلامية، مما يعني أنها حكومة تطهير وتصفية، وأولويات أمنية، يقتضيها التغيير وإعادة هيكلة أدوات النظام وفق منظور أحمدى نجاد. علقت الصحف على قول أحمدى نجاد: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء في الشأن الداخلي أو الساحة الدولية، تتسم بالعزة والرفعة، التعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، كل هذا له برامج في أجندة عمل الحكومة. وفسرته الصحف الإصلاحية بأن أحمدى نجاد سيضرب بيد من حديد ويدعم من الزعيم على من أسماهم بالمفسدين، دون تفرقة بين مكانتهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية.

أكدت الصحف أن استمرار وزير الاقتصاد يعتبر دليلا على استكمال تطبيق نظرية الاقتصاد الشعبي التي يصر الرئيس على المضي قدما في تحقيقها، حيث يؤكد أحمدى نجاد أن وزير الاقتصاد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادي.

أشارت الصحف إلى اختيار أحمدى نجاد للمرأة وزارات مناسبة لطبيعتها: التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية، وكان تركيزه على وزارة الصحة بشخصية لا يستطيع الأصوليون رفضها، باعتبارها مجاهدة متخصصة، فضلا عن أنها زوجة حسين شريعتمداري ممثل الزعيم في مؤسسة كيهان الصحفية، ليكون أحمدى نجاد أول رئيس تضم حكومته امرأة.

أشارت الصحف ذات التوجه الأصولي إلى استباق الزعيم نحو التطوير دون حاجة لحركة الإصلاحيين المثيرة للفضوى، تطورا يتناسب مع المرحلة القادمة، فضلا عن الخطاب السياسي الجديد للنظام، من خلال تغيير شامل في السلطة القضائية ابتداء من رئيس السلطة إلى كافة القيادات، بعد أن عين الزعيم صادق لاريجاني في منصب رئيس السلطة القضائية، بهدف دعم الرئيس أحمدى نجاد الذي واجه نقدا شديدا للمواجهة العنيفة التي قامت بها سلطات الأمن تجاه

المعارضين على نتائج الانتخابات، وقد أشادت الصحف بهذا التعيين، وتحدثت عن صادق لاريجاني ونشاطاته العلمية والفقهية، وعضويته في مجلس الخبراء، وأنه عُين كأحد فقهاء مجلس الحراس. كما أشارت إلى تباحثه مع عبد الكريم سروش حول القضية المشهورة «قبض وبسط»، وإلى تأليفه وترجمته عدة كتب منها فلسفة الأخلاق في القرن الحالي، الإنسان من البداية وحتى النهاية، جذور الإيمان، معرفة الدين، القبض والبسط في قبض وبسط آخر، واجب مشروط، لغة الدين، فلسفة الأخلاق وغيره. كما ربطت الصحف بين التغييرات التي أحدثها صادق لاريجاني في السلطة القضائية، والتغييرات الجذرية التي تمت في وزارتي المعلومات والداخلية، والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام القومية والحزبية. وأكدت أن هذا يعني إحكام التنسيق والتعاون بين السلطات الثلاث لدعم نظام ولاية الفقيه، إيذانا ببداية انطلاق من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي.

توقعت الصحف أن تتم إعادة هيكلة الجهاز الدبلوماسي ليستطيع القيام بمسؤولياته من خلال تغيير حوالي ٨٠ سفيرا، وأشارت صحف المعارضة إلى أن تغيير السفراء استهدف عزل السفراء الذين دافعوا عن المتظاهرين المعارضين على النظام في الخارج، وعزل السفراء الذي أمضوا فترة طويلة في الخارج، ومن لم ينفذوا توجيهات الرئيس خلال السنوات الأربع الماضية، كما استهدف تعيين سفراء مطيعين للرئيس أحمدى نجاد، سيكونون بداهة من أعوان الرئيس، وهو ما يعني تغيير أسلوب السياسة الخارجية بما يخدم الأسس التي وضعتها حكومة أحمدى نجاد للسياسة الخارجية. وأن أحمدى نجاد أبقى على منوتشهر متكي وزيرا للخارجية، لأن متكي تفاعل مع فكر الرئيس، فكان عينه على السفراء من أجل الإعداد لخطة التغيير، فكان بقاؤه ضروريا لتنفيذها. كما أكدت استمرار سياسة الرئيس في الساحة الدولية.

أبرزت الصحف ماورد في خطبة الجمعة التي ألقاها الزعيم خامنئي في ١١/٩/٢٠٠٩م، والتي أكد فيها عدم التهاون مع المعارضين، وأن النظام سيستمر في الدفاع عن نفسه في مواجهة أعدائه في الداخل والخارج، مشيرة إلى أن هذه الخطبة أكدت دعم الزعيم لسياسة الرئيس أحمدى نجاد.

الحكومة الإيرانية الجديدة .. إلى أين؟

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

فقط في الحكومة السابقة، هم أعضاء في الهيئات العلمية وله خبرة تجريبية، وأحدهم متميز في تخصصه، وهناك خمسة وزراء لديهم دكتوراه في الهندسة في فرع التخصص، وستة وزراء لديهم ماجستير في الهندسة في تخصصاتهم، وثلاثة آخرين لديهم ماجستير، مما يجعل الثقل العلمي لهذه الحكومة أكبر من الحكومة السابقة. وتعتبر قائمة وزراء أحمدى نجاد عن استفادته الواضحة من تجارب الحكومة السابقة، ورغبته في تجاوز الانتقادات التي وجهت لها، والتأكيد على نضج اختياراته، واستيعابه تداعيات أحداث انتخابات الرئاسة. فكانت حكومته تنطبق على نظريته، مبتعدة عن الصدام مع الأصوليين، وتشاور عنها مع الزعيم خامنئي، لذلك تتميز بالتركيز من خلال إحدى وعشرين وزارة فقط، وبالخبرة من خلال اختياره وزراء مارسوا العمل الإداري والسياسي كوزراء ونواب وزراء ووكلاء وزارات ومحافظين ونواب برلمانيين، كما دفع لعضوية الحكومة من بين الناشطات السياسيات من يتمتع بالخبرة والكفاءة في مجال الوزارة، فضلا عن الأساتذة الجامعيين المتخصصين في مجالات وزاراتهم.

من الواضح أن هذه الحكومة حكومة ترؤية للأصوليين، فقد أعطاهم معظم النواب أصواتهم (مجموع الحاضرين ٢٨٦)، كما أن عددا من الوزراء لم يعارضهم أحد من النواب خلال جلسات المناقشة، رغم أنهم يعرضون على البرلمان لأول مرة، ولم يمارسوا العمل الوزاري من قبل، بل إن أحمد وحيدى وزير الدفاع (أعلى الأصوات ٢٢٧)، حظي بتصفيق حاد واستقبال حار، ومرضى بختيار وزير العدل (ثاني أعلى الأصوات ٢٢٥ صوتا)، وصادق خليليان وزير جهاد الزراعة (٢٠٠ صوتا)، كما لم يتوقفوا كثيرا عند تعيين وزير الدفاع ووزيرا الداخلية (١٨٢ صوتا). وقد تفاوت تقدير نواب الشعب للوزراء الستة الذين

هل تمثل الحكومة الجديدة بداية انطلاق الرئيس أحمدى نجاد؟ من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي، الذي دعا البرلمان لمنح الثقة لهذه الحكومة، وعلى لسان خطيب جمعة طهران الجديد كاظم صديقي، يقول أحمدى نجاد: شعب إيران يريد التغيير وأنا بساط التغيير الأساسي في البنى والسلوك. كان تفاعل الأصوليين واضحا مع نداء الزعيم، فرغم أن قيادات البرلمان أكدت أن ثلث الوزراء المرشحين على الأقل لن ينال الثقة، إلا أن نتيجة الاقتراع جاءت حاسمة لصالح المرشحين باستثناء ثلاثة كانوا كبش الفداء الذي قدمه الرئيس للبرلمان ذرا للرماد في العيون، كان متوقعا أن يجري الصدام بين البرلمان والرئيس حول مرشحي الوزارات الحساسة، لكن لم يحدث هذا، بل تم تجاهل نقد بعض برامج المرشحين التي لم تقدم تفصيلات لخطط عمل وزاراتهم، باعتبارها منفذة لبرنامج التغيير الذي وضع من قبل.

يقول أحمدى نجاد: لقد اجتهدت في اختيار المتخصصين، مع الوضع في الاعتبار الفرق بين التخصص النظري والجامعي والعمل، حيث يقترب الوزراء من هذه التوليفة في معنى التخصص. كما حرصت في اختيار الوزراء على وحدة التوجه والتضامن وروح العمل الجماعي، فليس الوزراء جزرا معزولة عن بعضها، رغم أنه لكل وزير مسئولياته المدونة، فلا بد أن يقبل الوزراء بعضهم البعض ويقبلون رئيس الجمهورية، وأن يقبلهم الرئيس أيضا، وهو ما يجعل الحكومة تسير إلى الأمام، وتكون قدرتها على التعاون في حل المشاكل في زيادة وليست مستهلكة أو اصطكاكية أو زائلة، فالحكومة فريق واحد، وكل أعضائه مستجيبون أمام كل قرارات الدولة.

وعدد أحمدى نجاد تصنيفات حكومته بأن بين الوزراء أحد عشر عضوا لديه دكتوراه في التخصص، وكانوا تسعة

استمروا في الحكومة، وهم: سيد شمس الدين حسيني وزير الاقتصاد والمالية (ثالث أعلى الأصوات ٢٢٤ صوتا)، مصطفى محمد نجار (١٨٢ صوتا) وزير الداخلية الذي كان يتولى وزارة الدفاع، منوشهر متكي وزير الخارجية (١٧٣ صوتا)، حميد بهباني وزير للطرق والنقل (١٦٧ صوتا)، علي أكبر محرابيان وزير الصناعة والتعدين (١٥٣ صوتا)، سيد مسعود مير كاظمي وزير النفط (أقل الأصوات ١٤٧ صوتا)، الذي كان وزيرا للتجارة.

لقد كان تأييد البرلمان الكبير لوزير الاقتصاد المستمر في وزارته دليلا على اقتناع أعضاء البرلمان بقدرته على استكمال التوجه الثوري للاقتصاد الإيراني، الذي رحبت به الجماهير، ويؤكد أحمد نجاد أن شمس الدين الحسيني وزير الاقتصاد عالم شاب وقادر وله قيم، فهو منسق مجموعة التطوير الاقتصادي. وإذا كان أحمد نجاد قد بدأ بتنفيذ خطة الرئيس توزيع سهام العدالة، وطرح الدعم النقدي بدلا من العيني، ووضع لوائح جديدة للتوزيع والضرائب والجمارك والبنوك، وهو ما سهل مهمة التغيير، وجعل تأثير الأزمة العالمية سلبيا تقريبا، فكان من الواضح وفق إشارة أحمد نجاد في خطاب الانتصار بعد فوزه، أنه سيستمر في تنفيذ رؤيته الاقتصادية، يقول أحمد نجاد لقد أكدت الجماهير أنها مصممة على بناء البلاد وتقديم إيران في كل المجالات العلمية والصناعية والثقافية والاقتصادية، وتأمين احتياجات الشباب ورفقهم، إن برنامجي هو الخدمة والبناء أولا، وحل المشاكل الاقتصادية والغلاء والإسكان وتوفير فرص العمل ثانيا، وتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون ثالثا.

وقد وافق المجلس على سبعة وزراء كانوا نوابا للوزراء أو مساعدين لهم، بعد اكتسابهم كثيرا من المهارات وهم: سيد مرتضى بختياري وزير العدل (ثاني أعلى الأصوات ٢٢٥ صوتا)، وكان محافظا لمحافظة أصفهان، وهو من مرشحي رئيس السلطة القضائية، علي نيكزاد وزير الإسكان وبناء المدن (رابع أعلى الأصوات ٢١٩ صوتا)، الذي كان وكيلا لوزارة الداخلية لشئون التعمير. رضا تقوي بور وزير الاتصالات وتقنية المعلومات (١٩٧ صوتا)، الذي كان نائبا لوزير الاتصالات في الحكومة السابقة، وسيد محمد حسيني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي (١٩٤ صوتا)، والذي كان نائبا لوزير العلوم والبحوث والتقنية، عبد الرضا شيخ الإسلام (١٩٣ صوتا) الذي كان محافظا لمحافظة هرمزجان وزيرا للعمل والشئون الاجتماعية، كامران دانشجو وزير العلوم والبحوث والتقنية (١٨٦ صوتا)، الذي كان نائبا لوزير الداخلية، مهدي غضنفری وزير التجارة (١٥٨ صوتا)، الذي كان وكيلا لنفس الوزارة. ومن الملاحظ أن اختيار وكيلين لوزارة الداخلية يمثل نوعا من تفريغ وزارة الداخلية لإفساح المجال للوزير

العسكري إعادة تنظيم هذه الوزارة تنظيها منضبطا وعلميا، بعد أن أعرب الرئيس عن عدم رضاه عن تعاملات الوزارة وانضباط مسئوليتها، وهو ما كشفتته الأحداث الأخيرة، وهو ما شمل أيضا وزارتي المعلومات (المخابرات)، والثقافة والإرشاد الإسلامي.

كان من الطبيعي أيضا أن لا يحامل المجلس الرئيس في صديقه محمد علي آبادي (١٣٧ صوتا) وكان يحتاج إلى ٧ أصوات)، الذي كان مساعدا للرئيس لشئون التربية البدنية، والذي رشحه لوزارة الطاقة، فهذه الوزارة من الوزارات صاحبة المشاكل الكبيرة والمشروعات الضخمة، وتحتاج في إدارتها إلى وزير من العيار الثقيل، في حين أن المرشح ليس أكثر من مهندس معماري، وتخصصه ليس متناسبا مع طبيعة عمل الوزارة، وخبراته أكثرها في مجال الرياضة.

لقد اختار أحمد نجاد للمرأة وزارات مناسبة لطبيعتها: التعليم، الصحة، التأمينات الاجتماعية، ولكنه كان يدرك من البداية أن البرلمان إزاء ضغوط علماء الدين المتشددین لن يعطي الثقة لمن كلهن، فكان تركيزه على وزارة الصحة لشخصية لا يستطيع الأصوليين رفضها، باعتبارها مجاهدة متخصصة، فضلا عن أنها زوجة أحد علماء الدين، حسين شريعتمداري ممثل الزعيم في مؤسسة كيهان الصحفية العريقة ورئيس تحريرها، فحظيت مرضية وحيد دستجودي بالثقة كوزير للصحة والعلاج والتعليم الطبي (١٧٥ صوتا)، حيث مارست مهنة الطب، وتمرست في العمل السياسي من خلال عضويتها في مجلس الشورى الإسلامي لدورتين متتاليتين هما الرابعة والخامسة. ولأن عددا كبيرا من علماء الدين كان معترضا على أن تضم الحكومة هذا العدد من النساء لأول مرة في تاريخها، فكان من الطبيعي أن لا يعطي مجلس الشورى الإسلامي الثقة لوزيرتين ليس لمجرد أنها امرأتين، وإنما لأسباب فنية أيضا، فالمرشحة سوسن كشاورز (أقل الأصوات ٤٩ صوتا) رغم حصولها على دكتوراه في فلسفة التربية والتعليم وشغلها منصب وكيل وزارة التربية والتعليم في الحكومة السابقة، لا تستطيع أن تتحمل عبء وزارة كبيرة من الوزارات التي تثقلها المشاكل والتحديات، مثل وزارة التربية والتعليم، فهي تحتاج إلى خبير مجاهد حتى يستطيع القيام بمسؤولياتها على النحو المطلوب. أما المرشحة فاطمة آجرلو (ثاني أقل الأصوات ٧٦ صوتا) فهي أيضا لا تستطيع أن تحقق طموحات الجماهير من خلال وزارة الرخاء والتأمينات الاجتماعية، في ظل شعار العدالة وخدمة الجماهير، فضلا عن أن تخصصها ليس مناسباً. ومن ثم فإن مجلس الشورى الإسلامي لم يستطع أن يحامل الرئيس أحمد نجاد في منحها الثقة، في حين أعطى أعضاء المجلس من الإصلاحيين أصواتهم مع انتائهن للتيار الأصولي. وهو ما يشير إلى أن الإصلاحيين لم يكونوا غاضبين تماما من التشكيل

الوزاري، مع افتقاده شيخ الوزراء الإصلاحيين الذي كان في الحكومة السابقة وهو سعيدي كيا وزير الإسكان.

لقد أراد أحمدني نجاد لهذه الحكومة أن تكون حكومة قوة، بدليل أنه لم يختار فنيين بل عسكريين للوزارات ذات الطابع العسكري: الدفاع، الداخلية، المعلومات، فضلا عن الوزارات الهامة التي اختار لها من عمل مع حراس الثورة: النفط، الصناعة، الثقافة والإرشاد الإسلامي، العدل، العلوم والبحوث والتقنية، يقول أحمدني نجاد: مع هذه الحكومة ندخل مرحلة جديدة، سواء في الشأن الداخلي أو الساحة الدولية، حيث أصبحت المسيرة أكثر وضوحا واستمرارا بقوة أكبر، تتسم بالعزة والرفعة، التعمير فيها شامل، وكرامة الإنسان حقيقية، وتنفيذ للعدالة بلا تحفظ، المحافظة على حقوق وأموال الشعب، توفير المسكن والعمل المناسب، الأنشطة الاجتماعية والدفاع عن حقوق المواطنة، كل ذلك في أجندة عمل الحكومة. هذا يعني أن أحمدني نجاد سيضرب بيد من حديد ويدعم من الزعيم على من أسأهم بالمفسدين دون تفرقة بين مكائهم الاجتماعية، ويسلم ملفات كبار رجال الدولة للسلطة القضائية. كما سيستمر نجاد في سياسة التقرب من الجماهير دعما لنظام ولاية الفقيه، مستغلا شعار القيادة الشعبية الدينية الذي كان قد طرحه الإصلاحيون من قبل، بما يعني استباق النظام نحو التطوير دون حاجة لهذه الحركة الإصلاحية واكتلافها المثير للفوضى، تطورا يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبي، وتعديل اللوائح، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول في المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية. فضلا عن تغيير الخطاب السياسي للنظام.

لقد وضع أحمدني نجاد من أهداف الحكومة دعم التضامن الوطني والتعامل بمحبة وأخوة، ومن ثم فإن بنية الحكومة لا بد أن تكون مناسبة لهذه الأهداف، ومتفاعلة مع الاحتياجات اليومية. ورغم اختيار أحمدني نجاد قائدا عسكريا لوزارة الداخلية، يقول: أنا ضد تدخل الشرطة والأمن في الساحة الثقافية والاجتماعية، فمشاكل هاتين الساحتين لا نحل إلا من خلال مسيرتهما، ولن أسمح منذ الآن بمثل هذه الصدمات، وإذا حدث مثل هذا فسوف أتحدث إلى الناس بشأنه. أنا ضد التحجر واللامبالاة وتسييس الأمور وطلب الدنيا، لأنها تتعارض مع أهداف النظام والثورة الإسلامية، سبيلنا الاستقامة ولا مجال للإفراط والتفريط، وكل الناس أمام القانون سواء، لكل حقوقه وعليه واجباته، ورئيس الجمهورية فرد من الشعب، وأنا على الخط الأول للنقد، ومواقفي مواقف انتقادية، فروح النقد رمز تقدم الشعوب.

وبالنسبة للسياسة الخارجية يمثل الإبقاء على متكي وزيرا استمرار نفس السياسة الخارجية للرئيس أحمدني نجاد، مع توقعات بتغيير كبير بين السفراء ليكونوا أكثر إيجابية في تنفيذ هذه السياسة، وهناك توقعات بتعيين أحد الخبراء الاقتصاديين نائبا لوزير الخارجية، يقول أحمدني نجاد: نحن أهل منطق وأهل حوار على أساس الاحترام والعدالة، ولكننا نطالب بمكانة لائقة في العلاقات الدولية، ولن نتنازل عن ذلك، ونعتقد أن زمن الامبراطوريات قد انتهى، وعلينا أن نفتتح الطريق للمشاركة الجماعية في إدارة العالم وحل المشكلات الدولية، وإقرار الأمن والعدالة والرخاء في ربوع العالم. البعض يعتقد أن علينا أن نبني البلاد أولا ثم نخرج إلى الساحة الدولية، وأنا أعتقد أن بناء إيران والتواجد في الساحة الدولية مرتبطين ولا يمكن تفكيكهما. النظام العالمي سياسيا واقتصاديا وثقافيا متداخل مع الشأن الداخلي، هو الذي حدد النظام الديمقراطي وهو الذي يراقبه وهو الحكم فيه، والاقتصاد أيضا بيده كتب قوانينه ويوزع تبعاتها على العالم، فإذا لم نشترك في إصلاح العلاقات الدولية فلن يسمحوا لنا بأن نبني إيران، والمشروع النووي خير شاهد على ذلك، وتجربتنا خلال السنوات الأربع الماضية أكدت أن اشتراكنا في الساحة الدولية ضاعف من إنجازاتنا التعميرية والعلمية والصناعية عدة مرات. أكد أحمدني نجاد في كلمته إلى البرلمان على أن أولوياته بالاهتمام: التنوع الثقافي، الأسرة، العدالة، دعم الإنتاج المحلي، دعم التضامن الوطني، محاربة الشبكات العالمية الفاسدة، دعم الشعوب المظلومة، والتعاون البناء مع جميع الدول باستثناء إسرائيل.

ستظل الحكومة في مفهوم أحمدني نجاد فريق عمل يكمل بعضه بعضا، ويتبادل أعضائه المواقع، ويسد بعضهم فراغ بعض في إطار السياسة التي وضعها الرئيس، وسيكون مكان الوزير دائما بين الجماهير في مختلف أنحاء إيران، فالاجتماع الشهري سيظل يعقد في إحدى محافظات الجمهورية، وسيظل بقاء الوزير في منصبه مرتبط بالخدمة التي يؤديها للجماهير من خلال الحكومة، ومن ثم فالوزير مكلف بمهمة تنتهي مدة وزارته مع انتهاء هذه المهمة، سواء نجح فيها أم فشل، وسيظل انسجام الحكومة هو أحد أولويات الرئيس في اختيار وزرائه، ورغم أن إذعانهم ووفاءهم لأهدافه، وعدم قدرتهم على معارضته، يمثل سلبية إدارية، إلا أنه يتضمن إيجابية تتمثل في حسن تنفيذ الخطط والسياسات.

وستظل هناك عدة عوامل سيكون لها تأثير مباشر على المرحلة القادمة لحكومة أحمدني نجاد، أهمها قدرة الرئيس على التغيير العقلاني الذي يبطل حجة خصومه، وثانيها ولاء حراس الثورة الإسلامية للقيادة الحالية وأدواتها ومؤسساتها، وثالثها موقف الجماهير من حركة التغيير، ومدى استجابتها لأهداف هذه الحركة، ومدى اقتناعها بعمل القيادات الحالية للنظام.

ما أصل الخلاف على الانتخابات العاشرة؟

وطن امروز (الوطن اليوم) ٢٠٠٩/٩/١٩

الثقافة الحديثة في المجتمع وخاصة بين كبار المسؤولين في الدولة وإعادة بناء وتطوير البنية الاجتماعية وتأسيس المدن بناء على الطرازات الحديثة... كل هذا وغيره يعد من نتائج تطور رؤية السيد رفسنجاني وأتباعه. من الطبيعي أن يكون لهذا التطور تأثيره على مساحة الفكر السياسي أيضا والذي ظهر في الأعوام التالية. كان الاتجاه نحو الحرية الاجتماعية والسياسية الحديثة التطور الذي يشاهد حتى الآن في الإطار المسيطر على تيار رفسنجاني. من الطبيعي أن يحدث تعارض بين هذه المسألة وبين مبدأ ولاية الفقيه. بهذا التمهيد ربما أمكن فهم معنى هذه الجملة لرفسنجاني والتي نقلها عنه أحد أتباعه إذ قال: «كنا نرى قباء ولاية الفقيه مضبوطا على مقاس الإمام لكننا الآن يجب أن نجعله أقصر وأضيق». وطبقا لزعيم الكاتب اختلاف الرؤية العلمية-الإدارية بين الزعيم وبين السيد رفسنجاني وبالتالي بين التيار الأصولي وتيار كوادر البناء هو أحد النقاط الأساسية للخلاف في الانتخابات الأخيرة. وأحمدي نجاد عن قصد أو بغير قصد يقوض دعائم بنية ومؤسسة الإدارة والتنمية الحديثة في البلاد مع من ليس لديه نموذج صحيح ومدرّس وقوى فاعلة لطرح البديل، وقد حاول التيار الأصولي في هذه المدة أن يكبح جماح الحكومة التاسعة في موضوع الإطاحة بخطة التجديد، وكان تيار رفسنجاني يحاول كبح جماح الحكومة أيضا حتى يعيد قطار التنمية إلى مسيرته الأولى، وفي هذه الأثناء أدى الدور الإيجابي الذي لعبه الزعيم في توجيه إدارة إلغاء خطة التجديد بشكل يتناسب مع المؤشرات الإسلامية-الإيرانية إلى تراكم أحقاد كثيرة في قلب رفسنجاني.

تيار مجمع روحانيون مبارز بسبب الانفصال عن المناخ

لم يلتزم موسوي من الناحية العملية بمبادئ الثورة وذلك على العكس من شعاراته «التي من المؤكد اعتراها التطوير والتبديل عدة مرات»، وأثبت من خلال سلوكيات غير قانونية ولا تتفق والمصلحة وكذلك أيضا الخروج على ولاية زعيم الثورة «مقال الدكتور شجاعى زنده حول أداء موسوي بعد الانتخابات» أن ادعاءات السيد علي مطهري التي تقوم على شطحاته الذهنية «ارجعوا إلى حديث علي مطهري» صحيحة وإن سابقة وجوده في خط الإمام لم تكن بسبب إيمانه بأفكار الإمام وولاية الفقيه بل بسبب إحساسه بالتقارب بين تحليلاته وأدائه وبين الإمام في ذلك الوقت كما أشار السيد تاج زاده في حديثه مع موقع أينده (المستقبل) في وصف علاقة موسوي بالإمام. وطبقا لزعيمي لم يكن مير حسين موسوي يملك العدة والعتاد الكافي للثورة والتخطيط وتنفيذ الأحداث على مدى الأشهر الماضية، ولإخراج الأحداث الأخيرة بالشكل الذي كانت عليه ارتبط بعدة تيارات وبعبارة أدق عقد اتفاقيات قبل وبعد الانتخابات متأثرا بالعمل المنسجم والاتحاد مع أربع تيارات: ١- تيار هاشمي ٢- تيار مجمع روحانيون ٣- التيار الليبرالي ٤- تيار مير حسين موسوي.

ومن المؤكد أن التضخيم والإجراءات الأمنية والإعلامية من جانب القوى الخارجية وأخطاء نظام الحكم وأحمدي نجاد وغيرها كان لها دورها. في أوائل عقد التسعينيات اتجه رفسنجاني بحجة إعادة ما دمرته الحرب والنهوض بالبلاد للاستفادة من العلوم وتجارب العالم المتقدم والتعاطي بشكل أكبر مع نظام الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أن الاتجاه العلمي-الإداري قد أثر على تطور رؤية السيد رفسنجاني بالنسبة للدين والحداثة. ويعد اتساع الهوة الطبقيّة وانتشار

التقليدي لحوزة وعدم امتلاكه رصيدا فكريا قويا وتركيزه على الأنشطة السياسية في حياة الإمام وكذلك أيضا قلة الإحساس بالمنافسة وربما حسد للزعيم الجديد الذي كان مقربا من التيار المنافس، أي جامعة روحانيت مبارز خلق الجو الذي يتجه إلى الأفكار والسلوكيات الانتقادية، ومن الطبيعي أن هذه الرؤية الانتقادية إذا لم تكن مصحوبة برصيد فكري قوي ستؤدي إلى الضلال، خاصة إذا ما كانت في المناخ اللاأخلاقي الإداري والسياسي الذي كان في عصر البناء. وكانت انتخابات ١٩٩٨ م ووصول خاتمي إلى السلطة ومحاولة مجمع روحانيون للحفاظ على هيبة الحكومة إزاء ممارسة الضغط من جانب تيار اليمين وحزب الله الذي كان يعارض السلوكيات المخالفة للدين وللثورة لبعض التيارات التي ظهرت في حكومة خاتمي قد هيا المجال بشكل أكبر لحدوث تحول في مجمع روحانيون مبارز. وكان روحانيون مبارز هو المواصل للاتجاه الإداري-التموي لحكومة البناء ومن المؤكد مع التركيز بشكل أكبر على الساحات الثقافية السياسية، وكان هذا الاتجاه موضع انتقاد من جانب الزعيم مرات ومرات وفي بعض الأحيان تعامل معه بشكل مباشر. وكان لمجمع روحانيون مبارز ارتباط فكري وسياسي وتنظيمي وثيق مع التيار الليبرالي.

وكان التيار الليبرالي قد قوي باعتباره امتدادا للتيار الحديث بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتلاشي اليسارية على مستوى العالم وفي داخل إيران وظهور تيار الاستنارة الديني، واستوعب كثيرا من التيارات اليسارية. وتحول أشخاص مثل حجابريان وآغا جري وغيرهم مع تاريخهم اليساري في عقد الثمانينيات إلى ليبراليي عقد التسعينيات وغيروا شعاراتهم من مواصلة الثورة، ومقاومة الاستكبار والعدالة... إلى التحرر والحق بالقرية العالمية والإصلاحات. هذا التيار، لم يكن يؤمن بالثورة الإسلامية وفكر الإمام الخميني وولاية الفقيه، ولو كانت له علاقة بالدين فإنها ستكون في حدها الأدنى وستكون مقصورة على جانب الأخلاقيات والمعنويات، أما في مسيرة الإدارة والنهوض بالبلاد فإنه يعتبر العلم والحضارة الحديثة هو الأمر المطلوب والنموذج والمعيار، وأي رؤية نقدية للثقافة والحضارة والعلم تعد صداما إيديولوجيا وأحد الشواهد على هذا الادعاء مقالات صحيفة «شرق» التي كانت تعالج «صدام الأيديولوجيا مع العلم». حتى الآن لم يتضح واجب مير حسين موسوي باعتباره مثقفا مسلما يساريا سابقا في عملية تبلور الأطياف الحالية في المجتمع الإيراني. من المؤكد أنه سواء هو وسواء التيار المصاحب له كان يتحدث عن الثورة الإسلامية والعدالة ومقاومة الاستكبار... ولكنه من الناحية العملية أثبت أنه في الظاهر يسير في مسيرة المثقفين اليمينيين وتقريبا لا يؤمن بالفكر السياسي للإمام الخميني وأنه لم يعد يعارض رؤية حكومات البناء والإصلاحات (على

العكس من سابقة المعارضة الجادة مع الاتجاهات السابقة في عقد الثمانينيات) وأصبح ملكيا أكثر من الملك ويعتبر أي تغير في هذه التوجهات خطأ. وتجمع أشخاص مثل حبيب الله بيهان ومحمد رضا تاجيك ومحمود دولت آبادي وغيرهم من أصحاب التاريخ الفكري اليساري أو ما بعد الحداثة حوله يكشف عن ظهور تيار جديد يختلف تماما مع ما كان عليه، مع أنه في هويته الجديدة لم يصل إلى النضج السياسي الكافي وبالفعل أصبح لعبة في يد التيارات الثلاثة السابقة، يتوقف برهته في حيرة بل في خوف ينظر حوله وفي اللحظة التالية يفر هاربا ويصطدم بما حوله ويخسر. وألحق أفدح الخسائر بالثورة والنظام، وربما ليس لها مثل منذ عقد الثمانينيات ولا ينكر أحد أخطاء ومخالفات لبعض أركان النظام مثل أخطاء الحكومة التاسعة والإذاعة والتلفزيون في الانتخابات العاشرة كما أنه كانت لدينا مشاكل من هذا القبيل في الدورات السابقة، ولكن لو قبلنا هذا الافتراض أن هناك سيناريو معد سلفا بهدف تقوية الرؤية الحديثة في مشروع الإدارة والنهوض بالبلاد وإفشال مساعي أصدقاء «الثورة الإسلامية الإيرانية» لوضع خطة قائمة على تعاليم الإسلام جاري تنفيذها وكانت تعتبر تحديدا مبدأ ولاية الفقيه وبرهانها الفعلي أحد أهدافها الاستراتيجية، حينئذ ستتغير المسألة تغييرا كبيرا ستظهر معان أخرى لكثير من السلوكيات المؤيدة في الظاهر للإذاعة والتلفزيون... وسيظهر تعبير مصلحة الثورة. وكان يقال كلاما عن تنفيذ مثل هذا السيناريو قبل الانتخابات بستة أشهر لكنه حتى الآن لم تتضح آليته والقائمين عليه وتركيبته السياسية لكن ربما أمكن الكشف عن المواضيع السابقة. منذ أوائل القرن العشرين اتضح أن خطاب الحداثة لم يعد يقوى على البقاء في الحياة السياسية الإيرانية، ومن ناحية أخرى فإن الخطاب الأصيل للثورة الإسلامية بات يتغلغل في أعماق المجتمع الإيراني وأنه في حال التنظيم الجيد للتيارات الأصولية الصحيحة لن تكون هناك فرصة للتيارات السياسية الحديثة. من ناحية فإن السلوكيات الخاطئة إلى حد ما من جانب بعض الأصوليين من بينهم أحمد نجاد جعل أمثالي يتصور خطأ أن مير حسين موسوي هو الشخص المطلوب لتيار مؤمن فاعل يواصل مسيرة الثورة الإسلامية!... لكن سلوكياته فيما قبل الانتخابات وما بعدها أثبت لكل أصدقاء الثورة أن هذا التصور كان خاطئا، وأن الثورة الإسلامية ستستمر عندما تكون على عاتق المؤمنين وأن المجتمع الإيراني على قدر تأثيره بمظاهر الحياة الحديثة لن يتشرب مطلقا الروح الحديثة ولن تنهار الجمهورية الإسلامية مطلقا. من الممكن أن تضعف فقط على إثر الضغوط الداخلية والخارجية أو أخطاء الكبار في الداخل وهذا هو ما يتمناه الأعداء.

الثورة المخملية في إيران بين الإمكانية والاستحالة

د. علي محمد حاضري ■ ■ ■ مردم سالاري (الديمقراطية) ٢٢/٨/٢٠٠٩

يمكن للأحزاب السياسية أن تسعى إلى تنفيذ شيء يرى خبراءها أن تحقيقه أمر مستحيل.

لعل أبرز الأدلة التي ساقها رافضو حدوث الثورة المخملية في إيران هي أن مجتمعات آسيا الوسطى والقوقاز قد عاشت ٧٠ عاماً من الاستبداد وديكتاتورية النظام الستاليني تحت مسمى الأيديولوجية الشيوعية، وهناك قطاع كبير من شعوب هذه المجتمعات يعارض هذه الأيديولوجية بشدة ولديه ميل شديد للأيديولوجية المنافسة، أي الليبرالية الديمقراطية، ويعتبر الولايات المتحدة طوق نجاته كحامل للواء الديمقراطية، في حين أن المجتمع الإيراني لديه تراث أكبر الثورات شعبية في الربع الأخير من القرن العشرين، الثورة التي هزت النظام الشاهنشاهي المستبد المدعوم بقوة من الولايات المتحدة من خلال التمسك بالإسلام، وهناك عداء وكرهية عميقة للولايات المتحدة لدى الشعب الإيراني بسبب استمرار العداء الأمريكي لإيران من بعد نجاح الثورة حتى الآن بحيث يصبح القيام بدور المنقذ غير متوائم مع الولايات المتحدة على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، عمق إيمان الشعب الإيراني بالإسلام والتشيع والأيديولوجية الثورية يجعل قطاعاً كبيراً من الشعب الإيراني يربط بين معتقداته والدفاع عن النظام في مواجهة المؤامرات الأجنبية.

بالاستناد إلى هذه الخصائص أعتقد أن نظام الجمهورية الإسلامية في مأمن من هذه الثورات، لكن في المقابل أرى إمكانية إلحاق الضرر بإيمان الشعب الإيراني بالأيديولوجية الثورية، خاصة إذا كنا سنوجه اتهام الاشتراك في ثورة مخملية لقطاع كبير من المسؤولين الإيرانيين الذين أمضوا أكثر من ٢٥ عاماً في خدمة الثورة الإسلامية، وقام أفراد الشعب الإيراني تحت قيادتهم بإرسال أنبائهم إلى جبهات القتال، ألم نلحق صدمة بإيمان أفراد الشعب الإيراني بإخلاص أركان النظام إذا فعلنا ذلك؟

ألم نلحق الضرر بمشروعية النظام إذا أعتقد أفراد الشعب باحتمالية تعرض أنبائهم لنفس مصير محسن روح الأمين؟

يجب القول أن الثورة المخملية في إيران هي الوهم أو الأمل الذي يجب أن يتحسر على ضياعه الأجانب وأعداء إيران، ولكن خطر الإجراءات التي تتخذ تحت ذريعة مواجهة الثورة المخملية هي في الحقيقة تضر بمشروعية النظام، وينبغي على عقلاء النظام المخلصين له أن يفكروا في وسيلة لوقف تلك الإجراءات على الفور.

أشارك الكثيرين من المحللين الاعتقاد بأن نظام الجمهورية الإسلامية كان ولا يزال في مأمن من المؤامرات التي توصف بـ«الثورة المخملية» لخصائص يتمتع بها، ولكن لنفس هذه الخصائص يمكن إلحاق الضرر به من ناحية إيمان الشعب الإيراني بالأيديولوجية الثورية.

منذ السنوات الأولى لوقوع الأحداث بشكل متوال في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والتي حملت مسمى الثورات المخملية أو الثورات الملونة، طرح تساؤل في المحافل العلمية والأكاديمية بالمجتمع الإيراني هو: هل يمكن حدوث مثل هذا النوع من الثورات في المجتمع الإيراني؟

الإجابة البديهية للمحللين الإيرانيين العالمين بهذا النوع من الثورات والمطلعين في الوقت نفسه على خصائص وظروف المجتمع الإيراني، كانت بالنفي القطعي، ولربما ظن البعض أن هذا السؤال مجرد مزحة لا تؤخذ على محمل الجد، لكن بالتدريج وعلى مدار سنوات بعد إصدار عدد من الصحف التي اشتهرت بالتناول السطحي للقضايا واستخدمت لترديد الآراء المسيطرة على بعض المحافل الفكرية المتطرفة في إيران، أعيد طرح السؤال السابق عدة مرات، هذا الاهتمام المبالغ فيه من قبل أولئك الصحفيين بهذا الموضوع أدى إلى أن تتناول الأوساط الأكاديمية والعلمية الإيرانية الموضوع ذاته باهتمام أكبر، وبحكم تخصصي في علم الاجتماع السياسي قمت ببحث الأدبيات النظرية للثورات المخملية في الداخل والخارج، وقد ظهرت عشرات، بل مئات المقالات التي تتناول الثورات المخملية في الأوساط الأكاديمية الإيرانية، ومع اختلاف تناول فيما بينها إلا أنها أجمعت كلها على عدم احتمالية حدوث ثورة مخملية في إيران، النقطة الأهم في ذلك الموضوع أن كثيراً من كتاب هذه المقالات التي استبعدت حدوث ثورة مخملية على صلة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسات الأمنية الإيرانية.

على هذا النحو يمكن أن نستنتج أن الهيكل العلمي للمؤسسات الأمنية لإيران يؤمن بأن وقوع مثل هذا النوع من الأحداث غير ممكن في إيران ولا يمكن تصوره.

على هذا النحو نحن أمام إجماع نسبي بين الباحثين المستقلين وخبراء الجهات الأمنية على استحالة وقوع ثورة مخملية في إيران لعدم موافاة ظروف وخصائص المجتمع الإيراني لهذا النوع من الثورات. الغريب في الأمر أن الشخصيات العلمية التي قالت بالرأي السابق ينتمى معظمها لأحزاب سياسية معارضة، فكيف

الجلسة الرابعة لمحاكمات الإصلاحيين

إيران ٢٦/٨/٢٠٠٩

-نشر وإشاعة أكاذيب
بغرض تشويش الرأي العام
وإثارة البلبلة.
-إعداد وتوزيع منشورات
سرية.

وقد قامت وزارة
الاستخبارات بتقديم تقارير
وتحقيقات واسعة حول القضية
المتهم فيها هذين المتهمين.

وخلال المحاكمة وبعد قراءة
صحيفة الادعاء، قال المتهم
"حمزة كرمي" مشيراً إلى نشاط

موقع "الجمهورية" الإلكتروني: نظراً لأنني كنت مديراً
إسمياً فقط لموقع "الجمهورية" بينما كان مهدي هاشمي هو
المدير الفعلي والحقيقي لهذا الموقع فإني أطلب من المحكمة
أن أوضح في البداية المسائل المتعلقة بالانتخابات الرئاسية
العاشرة. وأضاف يقول: إن اعترافاتي ليست نتيجة لضغوط
تعرضت لها وليست كذلك نتيجة لتأثير شخص ما علي، مثلاً
قليل بشأن الاعترافات التي جرت في الجلسات السابقة.

وصرح هذا المتهم المعتقل بسبب الأحداث الأخيرة:
منذ عام ٢٠٠٣ وبتوصية من محمد هاشمي رفسنجاني
انتقلت إلى مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود والطاقة، ومنذ أن
دخلت هذه المؤسسة وبدأت في العمل لاحظت من خلال
عملي أن هناك نية لمشاركة آية الله هاشمي رفسنجاني في
انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية. ويجب أن أقول
أن مهدي هاشمي كان له دور مؤثر أيضاً في مؤسسة ترشيد
استهلاك الوقود.

وكان يرى أن الانتخابات في إيران لابد أن ينفق عليها
من المال العام وليس من المال الخاص للمرشح المتقدم لهذه
الانتخابات، ولذلك تحدثت معه في هذا الشأن وقد نبهته
بالفعل إلى أن استغلال المال العام في الانتخابات يعد جريمة
في نظر القانون إلا أنه لم يقبل هذا الرأي.

وأضاف حمزة كرمي في هذه الاعترافات: إن مؤسسة
ترشيد استهلاك الوقود كان يجب أن تعمل على تقليل وترشيد
استهلاك الوقود. وطبيعي أن تتعاقد شركات مختلفة مع هذه
المؤسسة لتحقيق هذا الهدف، وكان من بين هذه الشركات



-الاعتراف بدور مهدي
رفسنجاني وجاسبي.

-ممثل المدعي العام يطالب
بحل حزب المشاركة ومنظمة
مجاهدي الثورة الإسلامية.

-حمزة كرمي، عضو حزب
كوادر البناء (كاركزاران)
ومدير موقع الجمهورية
الإلكتروني: المدير الحقيقي
للموقع هو مهدي هاشمي
رفسنجاني. قال لي جاسبي
علينا أن نعمل كل ما في وسعنا

حتى يكون رئيس الجمهورية أي شخص آخر غير أحمدى
نجاد.

-حجاريان: لقد ارتكبت أخطاء فادحة في هذه الانتخابات
بما قدمته من تحليلات خاطئة أتبأ منها الآن، وأطلب من
شعب إيران العزيز أن يسامحني، وأعلن استقالتي من حزب
المشاركة.

-سعيد شريعتي، عضو اللجنة المركزية لحزب المشاركة:
لقد انحاز إلى موسى وانضم إليه أشد معارضي النظام
تطرفاً.

-ميردامادي، الأمين العام لحزب المشاركة: كان من المقرر
أن نمهد لقيام ثورة مخملية في إيران.

عقدت الجلسة الرابعة لمحاكمة المتهمين بالانقلاب المخملي
بحضور عدد من الشخصيات السياسية ووسائل الإعلام
المختلفة، وقد تناول جانب من هذه الجلسة، الاتهامات التي
وجهت لـ "حمزة كرمي"، و"مسعود باستاني" وهما من أتباع
مهدي هاشمي رفسنجاني، ويعملان في الجامعة الحرة. وقد
قام المدعي العام بتلاوة صحيفة الادعاءات الخاصة بكل
متهم من هؤلاء، وذكر فيها كافة الاتهامات التي وجهت لكل
منهم، وكان من بين هذه الاتهامات:

-القيام بعمل من شأنه الإضرار بالأمن القومي عن طريق
التجمع والاتفاق بهدف الإخلال بالأمن العام.

-القيام بنشاط دعائي وتبليغي مضاد لنظام الجمهورية
الإسلامية.

-الإخلال بالنظام العام.

شركة يديرها "أمير على أقياري" وهذه الشركات كان مجال عملها يشمل أيضاً عمليات الدعاية والإعلان وكل ما يخص الحملات الانتخابية والدعائية.

وهذه الشركات التي تعاقدت مع مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود كان جميع رؤسائها من أصدقاء مهدي هاشمي، وكانوا على استعداد للحصول على الأموال بهدف الترشيح والدعاية الانتخابية للمرشح الذي يؤيده ويرتضيه مهدي هاشمي. فعلى سبيل المثال، حصلت إحدى هذه الشركات على مبلغ ٥٠٠ مليون تومان لطباعة مليون كتاب، إلا أنها لم تقم إلا بطباعة ٢٥ ألف كتاب، بينما صرفت بقية هذا المبلغ على أعمال الدعاية الانتخابية التي وجهها مهدي هاشمي.

وأضاف "كرمي" أيضاً في اعترافاته: إن مهدي هاشمي كان يقوم بعملية غسل للأموال التي كان يتحصل عليها المؤسسة، فعندما كان يحصل على أموال من مؤسسة الترشيح كان يقوم على الفور بتحويلها إلى دولارات وريالات أجنبية، وعندما سأله عن دافعه إلى ذلك قال بهذه الطريقة لا يستطيع أحد أن يكشف مصدر هذه الأموال.

وأضاف هذا المتهم ليقول: إن هناك أموالاً كانت تؤخذ من مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود بضغط من مهدي هاشمي ويتم إنفاقها في الدعاية الانتخابية في الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية لصالح أبيه (آية الله أكبر هاشمي رفسنجاني)، وبعد هزيمة أبيه في هذه الانتخابات استمر مهدي هاشمي في هذه الأعمال وظل يدفع الأموال المتبقية للشركات التي كانت تباشر الدعاية لصالح والده حتى بلغت الأموال التي أنفقها في هذا السبيل ملياراً تومان مقطعة من أموال الدعاية التي كانت موجهة لترشيد استهلاك الوقود.

وأكد "حمزة كرمي" في اعترافاته بشأن الأحداث التي جرت في الانتخابات العاشرة لرئاسة الجمهورية: لقد تحدث مهدي هاشمي معي وقال: "يجب علينا أن نسرع في عمل دعائي قوي لهذه الانتخابات العاشرة". وبعدها بأيام قال لي "جاسبي" في أحد الاجتماعات: "علينا أن نفعل أي شيء حتى يكون رئيس الجمهورية شخصاً آخر غير أحمدى نجاد".

ومن هذا المنطلق أيضاً قمنا بإنشاء موقع "الجمهورية" الإلكتروني تحت اسم الإدارة الرسمية لمهدي هاشمي، وبعدها بعدة أيام أبلغنا "جاسبي" أنه قد غير رأيه وقرر ألا يكون له موقف إزاء هذه الانتخابات العاشرة وأصدر أمراً بإغلاق الموقع، لكن هذا الموقع استمر في مباشرة نشاطه بضغط من مهدي هاشمي.

وأضاف "كرمي": كان من المقرر أن يعمل هذا الموقع في البداية على التشجيع للترشيح في هذه الانتخابات، وتوجيه انتقادات للحكومة التاسعة أيضاً، ولكن استجابة لضغوط مهدي هاشمي تحول هذا الموقع إلى العمل على إضعاف

المؤسسات العسكرية ومنها حراس الثورة وجيش البسيج، والمؤسسات الحكومية، حتى إن هذا الموقع كان يصور خدمات الحكومة على أنها عمليات لغسيل الأموال، ووصل الأمر بهذا الموقع إلى أن يشيع بغير سند حقيقي تهمة التزوير في هذه الانتخابات.

وأضاف يقول: إن مهدي هاشمي كان يقدم موضوعات أكثر تطرفاً ليتم نشرها على موقع "الجمهورية"، ويمكن أن أشير إلى موضوع واحد منها، حيث قدم لنا تقريراً لنشره على الموقع قبل الانتخابات بيومين فقط، اتهم فيه قائد البسيج بتدمير وإضعاف مير حسين موسوي، وقطعاً لم تقبل نحن بنشر مثل هذا التقرير على الموقع.

وفي أقواله اعترف "حمزة كرمي" وقال: خلال الأيام الأخيرة كان بعض العاملين في الموقع يقومون بطباعة منشورات في مراكز قيادة الحملة الانتخابية لمير حسين موسوي وتوزيعها، وهذه المنشورات كانت تهدف إلى إضعاف الدولة والنيل من هبة النظام، وأنا في غاية الأسف الآن لأنه تم استغلاله بشكل سيئ من قبل أفراد آخرين لم أكن أَرْضَى عن مسلكهم.

وقال "كرمي" مضيفاً: إن السياسيين في بلدنا لا يعرفون قواعد اللعبة، فأنصار المرشحين لرئاسة الجمهورية أرادوا استغلال المال العام في الحملات الدعائية لمرشحهم لرئاسة الجمهورية، وتسببوا في ضياع من يعملون تحت إمرتهم، هذا الأمر هو الذي حدث معنا في مؤسسة ترشيد استهلاك الوقود. وقد حدث هذا بينما كان يعرف الجميع جيداً أن استغلال المال العام في هذا الموضوع يعد جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي نهاية اعترافاته قال "حمزة كرمي" مدافعاً عن نفسه: إن ما ورد في صحيفة الادعاء من تهمة وجهت إلي، أنا بريء منها في الحقيقة لأن الموقع له مدير مسئول، وهو الذي يجب محاسبته على أي مخالفات تتم على هذا الموقع، وأنا شخصياً لم أشارك في تلك المنشورات التي قام بطباعتها وتوزيعها مجموعة من العاملين على الموقع.

ورداً على سؤال وجهه له قاضي المحكمة حول المبلغ الذي تسلمه الموقع وهو شخصياً من مهدي هاشمي قال "حمزة كرمي": لقد أعطاني مهدي هاشمي مبلغ ٣٢٠ مليون تومان وأنا بالقطع على استعداد لإعادة ما تبقى منه لدي، لكن الجانب الأكبر منه قمت بتوزيعه على العاملين على هذا الموقع.

تصريحات واعترافات "مسعود باستاني":

وبعد أن انتهى "كرمي" من اعترافاته أمام المحكمة بدأ "مسعود باستاني" في اعترافاته حيث قال: لقد عملت في مجال الصحافة والإعلام في الداخل لمدة عشر سنوات، وقد كان لي في السابق من الناحية الفكرية ميول يسارية ماركسية. وبالإشارة إلى تعاونه مع وسائل الإعلام والصحف

الإصلاحية اعتبر "مسعود باستاني" هذا التعاون سبباً في تحوله الفكري، وأن هذا التعاون كان السبب الرئيسي في الإقدام على إسقاط بشاعة التعاون مع وسائل الإعلام الأجنبية من وجهة نظره.

وقال مشيراً إلى تعاونه وعلاقته بالمواقع والقنوات التلفزيونية المناهضة للثورة: لقد كان لي علاقة مع "راديو فردا"، وموقع "روز اون لاين" المناهض للثورة، ومحلية "شهركان" وأيضاً مع "راديو جكاوك" وقد أرسلت تقارير وأخبار إلى هذه المواقع والمجلات حول الأوضاع في الداخل وتشويه صورة النظام وأيضاً أخبار ومقالات حول الأوضاع في السجون الإيرانية، وتضخيم الأزمات وإبراز المسائل والقضايا السياسية.

واعترف "مسعود باستاني" بالحصول على أموال من وسائل إعلام أجنبية كانت تصله عن طريق مكتب صرافة في طهران بشكل راتب شهري وقال: قبل فترة طلب مني شخص يدعى "شميراني" يدير موقعاً مناهضاً للثورة في كندا، أن أعد تقارير عن وضع النقابات العمالية في إيران وأرسلها إلى موقعه مقابل مبلغ ٤٠٠ دولار كندي شهرياً، وأصبحت مدانا بتهمة الدعوة والدعاية ضد النظام بناء على إرسال هذه التقارير إلى الخارج.

وقال "مسعود باستاني" مشيراً إلى سابقة نشاطه مع موقع "الجمهورية" الذي كان يكرر دائماً أن المدير والمستول الأساسي له هو مهدي هاشمي رفسنجاني: إن موقع "الجمهورية" كان يدار تحت إدارة ورعاية ومسئولية مهدي هاشمي رفسنجاني، وأنا كنت أعمل كعضو في مجلس إدارة التحرير في الوردية المسائية تحت إشراف أشخاص مثل "كرمي" و"نور بخش".

وقال "مسعود باستاني" المتهم بالمشاركة في محاولة القيام بثورة خمالية وإشعال الاضطرابات الأخيرة في طهران، مشيراً إلى المحاور التي قدمها مهدي هاشمي رفسنجاني المدير المسئول عن موقع "الجمهورية" للمشاركين في هذه المحاولات والاضطرابات: لقد وضعنا في جدول أعمالنا في هذا الموقع محاور تهدف إلى التشتت وكسر وحدة المجتمع وذرع المشاحنات والمصادمات كان من بينها، مهاجمة وتشويه إنجازات وأعمال الحكومة خلال الأربع سنوات الفائتة، وإضعاف المؤسسات القانونية والدستورية في الدولة مثل مجلس حراس الدستور، وجيش حراس الثورة الإسلامية، وقوات البسيج وكذلك قوات الأمن، وإضعاف مكانة وشخصية أحمدى نجاد، وخلق شبهات حول نزاهة الانتخابات ونشر وإشاعة أخبار كاذبة حول استغلال أموال الدولة، وإشاعة تهمة التزوير في الانتخابات.

وقال "مسعود باستاني" مشيراً إلى إدارة مهدي هاشمي

رفسنجاني لموقع "الجمهورية" وفتح مكتب لهذا الموقع في حرم الجامعة الحرة بطهران: لقد تم فتح مكتب هذا الموقع في أحد المكاتب الموجودة في الجامعة الحرة بطهران، وكانت المبالغ والدعم المالي الذي يقدم إلينا يتم عن طريق شيك صادر من الجامعة الحرة.

واعترف "باستاني" موقع "الجمهورية" غرفة لإدارة الحرب النفسية ضد مسئولى النظام وقال: لقد قمنا في هذا الموقع بنشر أخبار غير صحيحة وإظهار الحكومة التاسعة في صورة فاشلة عن طريق تشويه إنجازاتها وعدم جدوى ما قامت وتقوم به من أعمال وخدمات.

وأكد هذا المتهم على أن الأخبار الخاصة بمراكز قيادة الحملة الانتخابية لمير حسين موسوي كانت ضمن جدول أعمال هذا الموقع. كما أن مهدي هاشمي هو الذي كان يقوم بدعم تكلفة طباعة المنشورات التي وزعت عن طريق هذه المراكز، وقال هذا المتهم مشيراً إلى أن نشر هذه المنشورات عن طريقه هو وباقي مديري الموقع ضد رئيس الجمهورية كان بهدف إهانته والافتراء عليه: لقد تقرر أن يقوم "هزة كرمي" و"هاشمي رفسنجاني" بتوفير الدعم المالي لطباعة هذه النشرات، وبعد طباعتها يتم تسليمها لمراكز قيادة الحملة الانتخابية لمير حسين موسوي لتقوم هذه المراكز بتوزيعها.

وأكد "باستاني" على أن الأخبار الخاصة بمواقف وتصريحات وبيانات مير حسين موسوي حول اعتراضه على نتيجة الانتخابات كان يتم نشرها دائماً عن طريق موقع "الجمهورية"، وقال: تحت تأثير الأقاويل التي سمعتها من بعض السادة، أصبحت بحالة من التوجس والخوف والوهم، وقمت بنشر أخبار ومقالات وموضوعات في موقع "الجمهورية" تسير ما يتم نشره في الصحف الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإنني نادم بالفعل على ما فعلت، وحيث إنني اعتبر نفسي تابع للنظام ومحب ومؤيد له أطلب العفو والمغفرة من الله تعالى، ومن المرشد الأعظم للثورة، ومن عدالة المحكمة.

وفي نهاية هذه الاعترافات أكد "مسعود باستاني" على أنه نظراً لميوله السياسية المنحرفة السابقة فقد تم استغلاله من قبل بعض الأفراد كوسيلة لتحقيق أغراضهم السياسية، واعترف في النهاية أنه كان يتلقى أموالاً من قبل "راديو جكاوك" المناهض للثورة والنظام في صورة راتب شهري من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ دولاراً طوال سنتين أو ثلاث.

اعترافات "هدايت آقايي":

خلال هذه المحاكمة وجهت إلى "هدايت آقايي" العضو البارز في حزب كوادر البناء "كاركزاران سازندكي" تهما أخرى بناء على تحقيقات وزارة الاستخبارات، وقد شملت هذه الاتهامات، دفع رشوة وتحصيل أموال عن طريق غير مشروع مثل القيام باختلاسات مالية وسوء استغلال الأموال

في شركة النحاس، وإنشاء منجم في منطقة "آراك" بطريقة غير قانونية، والقيام بأعمال مخالفة وخطرة على الأمن القومي، وإهانة مسئولى النظام ورموزه والنيل من حرمانهم.

وبعد تلاوة صحيفة الادعاء الخاصة به قال "هدايت آقاي" مشيراً إلى الأحداث التي وقعت بعد انتخابات رئاسة الجمهورية الأخيرة، وأن هذه الأحداث ليست وليدة ليلة واحدة، كما أنها لن تنتهى في ليلة واحدة أيضاً: إن بعض هذه الأحداث على صلة بالخارج، وبعضها أيضاً بسبب الاتهامات والانتقادات والضعف السياسى فى الداخل.

وبالإشارة إلى انتخابات الثانى من خرداد التى أتت بخاتمى رئيساً للجمهورية فى العام الميلادى ١٩٩٧، قال "هدايت آقاي": مما يؤسف له أنه بعد هذا التاريخ حدثت انحرافات ذهنية وفكرية فى مختلف توجهات الناشطين السياسيين فى البلاد، وهذه الانحرافات انتقلت عن طريق الصحف ووسائل الإعلام والأحزاب والخطب والبرامج السياسية المختلفة إلى أوساط الشباب الإيرانى. وللأسف أدى هذا بدوره إلى ظهور أرضية سياسية يتم فيها وضع النظام فى مقابل الديمقراطية، وهذه الأرضية أو هذا المناخ السياسى صنعه أفراد أعتقد أنا شخصياً وبشكل عام أنهم لم يكن لديهم أى نية خاصة أو هدف محدد.

وقال مضيفاً: إن نظامنا الإسلامى بهما لديه من عناصر ديمقراطية يعد نظاماً ديمقراطياً محلياً من النادر أن نجد ما يشابهه بين الأنظمة الديمقراطية الغربية، تلك الأنظمة التى ينتقد مؤيدوها ومنظروها نظامنا هذا.

وأضاف هذا المتهم يقول: إن التغريب والميل إلى الغرب الذى ظهر بين تلافيف وثنائيا مختلف التوجهات والناشطين السياسيين فى بلادنا لا يعود إلى العهود السابقة فقط، بل إنه قد ظهر أيضاً اليوم أكثر تعقيداً وفى قوالب فكرية واقتباسات من النظم الغربية مهدت الأرض لكى تنمو فيها وترعرع كل بذرة انحراف أو خطأ عن نظامنا الإسلامى غير المسبوق.

وأضاف "آقاي": أثناء التمهيد لهذه الأرضية وظهور هذا المناخ التزم البعض الصمت، وبينما كانوا يستطيعون الكلام لم يتحرك لهم ساكن، وللأسف كنا نحن من بينهم أيضاً. ونحن اليوم مقصرون وعلى خطأ وعلينا أن نحاول ونبذل أقصى الجهد لتصحيح هذه الأخطاء.

وأكد هذا العضو البارز فى حزب كوادى البناء على أنه إذا تكررت هذه الأخطاء الاستراتيجية من قبل الناشطين السياسيين والزعماء والقادة السياسيين والجماعات والأحزاب فسوف نشاهد وقوع مثل هذه الأحداث مرة أخرى.

من بين هذه الأخطاء الاستراتيجية التى ذكرها أشار "آقاي" إلى خطأ الشروع المبكر لانتخابات الرئاسة الجمهورية العاشرة، وقال مضيفاً: فهذه الانتخابات الرئاسية العاشرة

بدأ فطار التحرك صوبها منذ صبيحة اليوم التالى للانتخابات الرئاسية التاسعة، وهذا أمر لم يحدث فى أى مكان فى العالم. وقال "آقاي" مضيفاً: لقد فطن سعادة المرشد الأعلى لهذا الأمر مبكراً أيضاً ونبه إلى ضرورة التهذئة إلا أن الأمر استمر وتسارع بشكل واضح، وهذا الاستمرار والتسارع طول المدة كان يؤدى إلى أن تصبح المواقف السلبية والتصريحات السلبية أكثر تشدداً وأكثر سلبية.

وأضاف هذا المتهم، العضو البارز فى حزب كوادى البناء: إن النقطة التى غفل عنها أحياناً بعض الزعماء السياسيين هى أنهم كانوا ينسون أنهم يتنافسون مع شخص هو فى ذات الوقت رئيس الجمهورية.

ويمكن القول بأنه المعنى بما يقرب من ٧٠٪ من الأنشطة الاقتصادية فى الدولة أو بحياة الشعب والغالبية العظمى من الجماهير، ومن النادر فى الدنيا أن تؤدى منافسة بهذا الوضع إلى نتيجة غير ما انتهت إليه، ورغم استيعاب بعض الأفراد والشخصيات لهذه النقطة إلا أنهم قد غفلوا أحياناً عن أن التنافس مع رئيس جمهورية كهذا يعتبر أمراً فى منتهى الصعوبة.

ومن الأخطاء الاستراتيجية الأخرى التى أشار إليها "هدايت آقاي" مسألة الاعتماد على استطلاعات الرأى، حيث قال: من الأخطاء الاستراتيجية التى ارتكبها الناشطون السياسيون فى بلادنا خلال هذه الانتخابات مسألة استطلاع الرأى، فاستطلاع الرأى فى بلادنا يتم بشكل مجمل، فهذه الاستطلاعات التى تمت قبل الانتخابات لم تحكمها قوانين وقواعد محددة حتى نحن فى حزب كوادى البناء تم تناول استطلاع الرأى الذى قمنا به أو اعتمدنا عليه فى أربع أو خمس مناطق فقط فى طهران، ولا يمكن عن طريق مثل هذا الاستطلاع أن نحكم حتى على مدينة طهران بأسرها، لكننا رأينا أنه قد تم بالفعل الاعتماد على مثل هذا النوع المجزئ من استطلاعات الرأى.

وتحدث هذا المتهم أيضاً عن مشكلة أخرى وهى طرح موضوع التزوير فى الانتخابات، وقال مشيراً إلى أن هذا الموضوع قد شاع وتم طرحه بالفعل سواء شئنا أم أبينا: كان المناهضون للثورة فى الخارج يثيرون هذا الموضوع متعمدين وصوله إلى الداخل لإثارة البلبلة، ورأينا كيف جرت متابعة هذا الموضوع عن طريق مخططات تم نشرها عن طريق وسائل الإعلام الأجنبية التى نسقت فيما بينها لتشويه هذه الانتخابات. وفى الداخل ربما ساهم بعض الأفراد رغماً عنهم فى هذا الموضوع أيضاً.

وأضاف هذا المتهم يقول: رغم أننى كنت من بين الناشطين فى مركز قيادة الحملة الانتخابية التابع لمير حسين موسى (مركز قيطرية) إلا أن المسئولية التنفيذية فى هذا المركز لم تكن

مسئوليتي، لكن رأيت في الاجتماعات أنه قد قيل مثلاً، ماذا نفعل لو حدث تزوير في هذه الانتخابات وأدى تكرار مثل هذه المناقشات حول هذا الموضوع إلى درجة تم معها استنتاج حدوث تزوير من الخطبة التي ألقاها السيد هاشمي رفسنجاني في صلاة الجمعة، والتي قال فيها إن جماهير الشعب تشارك أقصى مشاركة لها في الانتخابات بهدف الحفاظ على أصواتها.

وأضاف "هديات آقاي": إن الإنسان العاقل يجب أن يجلس ويرى ويفكر كيف يمكن تبديل وتغيير مثل هذا العدد الضخم من الأصوات، حيث إنه من الناحية العقلية والمنطقية لا يستطيع أي إنسان مهما كان أن يقدم على هذه المخاطرة التي لا بد أن تفتضح عن تنفيذها، فعملية وضع ١١ مليون صوت في صناديق الاقتراع هي عملية كان يجب أن تتم قبل الانتخابات بعدة أشهر، إذ لا يكفيها أن تحدث في ليلة واحدة، وإذا قبلنا جدلاً أن هذا الأمر قد تم بالفعل بشكل مسبق وقبل انعقاد الانتخابات فكيف لمن قاموا بهذا العمل أن يعلموا عدد الناخبين الذين سيقومون بالإدلاء بأصواتهم في هذه الانتخابات.

وأضاف عضو حزب كوادر البناء مؤكداً على استحالة حدوث هذا التزوير من الناحية العملية: يوجد في أكثر من ٤٠ ألف مقر انتخابي للتصويت، مئات الآلاف من العاملين التنفيذيين وعشرات الآلاف من المشرفين والمراقبين، وإذا كان هناك تشكيلات تنفيذية أو رقابية تستطيع أن تقوم بمثل هذا التزوير المنظم فإن أوضاعنا اليوم وأوضاع البلاد في أيامنا هذه كانت سوف تكون أفضل من هذا الوضع بكثير.

وحول رفضه لموضوع أن الأصوات عند حصرها قرئت بطريقة مخالفة للواقع، صرح قائلاً: ربما كان يمكن أن يحدث مثل هذا الأسلوب من التزوير لو أن نتائج الدوائر الانتخابية كان يتم إعلانها بشكل متطرف كل دائرة على حدة، إلا أن ما يحدث وما حدث وما ينص عليه قانون الانتخابات هو أن نتيجة وإحصائية كل دائرة مستقلة عن الأخرى كان يتم نشرها على الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية دائرة بدائرة، ويجب أن نعلم أن المشرفين وكافة الحاضرين الرسميين في كل لجنة وكل شعبة انتخابية يقومون بالاطلاع على حصر الأصوات قبل إعلان النتيجة، وبناء على هذا، فإن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث أيضاً.

وأكد هذا المتهم العضو البارز في حزب كوادر البناء على أن التزوير لم يكن ممكناً في هذه الانتخابات من الناحيتين العملية والمنطقية العقلية، ولكن ربما حدثت مخالفات وهذا أمر طبيعي ويجب أن نتقصي مسار هذه المخالفات.

وقال "آقاي" مشيراً إلى يوم الانتخابات: منذ هذا اليوم استمرت الأخطاء بشكل آخر، ونحن علينا أن نتقبل بأنه إذا كنا لا نقبل قانوناً ما، فلا بد أن نمتنع عن الدخول إلى الساحة

التي يحكمها هذا القانون، أما إذا دخلنا فعلياً أن ننصاع إلى القوانين التي تحكم هذه الساحة التي دخلناها.

وأضاف عضو حزب كوادر البناء: أثناء الانتخابات قال السيد موسوي أنه لا يقبل بعض القوانين لكنه يعمل بها وطبقاً لها لأنه يريد أن يتحرك صوب إصلاحها، وهذا الكلام كلام مقبول ومنطقي لكننا رأينا السيد موسوي أول من يخالف هذا الكلام، حيث نقض هذا الكلام بذلك البيان الذي أصدره قبل نهاية الانتخابات واعتبر فيه نفسه الفائز فيها، وأنه أصبح رئيس الجمهورية المنتخب، وقام السيد خاتمي أيضاً بتهنئته، وفي صبيحة اليوم التالي قام السيد محتشمي بور بإثارة موضوع بطلان هذه الانتخابات، وتوالت بعد ذلك بيانات وتصريحات من الأحزاب حزبا بعد آخر، وكان أحد هذه البيانات ذلك البيان الثاني الذي أصدره حزب كوادر البناء، وهذا البيان في رأيي كان متطرفاً للغاية.

«اعترافات» كيان تاجبخش

وكان من المتهمين الآخرين في هذه الجلسة الرابعة من محاكمة المشاركين في الاضطرابات الأخيرة والمتهمين في قضية الثورة المخملية، «كيان تاجبخش»، وقد قال في معرض دفاعه عن نفسه: قبل الدخول إلى الموضوع وقبل الحديث بشكل عام عن مسألة الثورة الناعمة أو الانقلاب الناعم، يجب أن أقول إن الاضطرابات الأخيرة لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة لتخطيط طويل الأجل بدأ منذ فترة نهاية الحرب العراقية مع إيران بهدف تشويه وضرب بنية نظام ولاية الفقيه والديمقراطية الدينية.

وأضاف هذا المتهم يقول: لقد كنت المستشار السابق لمؤسسة «سورس» في إيران، حيث انفصلت عنها منذ عامين، وأعتبر أنه من واجبي الآن بعدما اطلعت بشكل أكثر على مجريات الأمور، وبعد ظهور الحقيقة ووضوحها أن أشير إلى الأحداث والوقائع الأخيرة لتزوير جماهير الشعب الإيراني، وتوضيح هذه الأمور بشكل يصب في النهاية لصالح جماهير الشعب ولتحقيق المصلحة الوطنية والصالح العام، وحتى يتمكن هذا الشعب من منع حدوث أو ظهور مثل هذه القضايا والمشاكل في المستقبل.

وأضاف هذا المتهم في الاضطرابات الأخيرة: في الدول التي لا تحقق فيها الولايات المتحدة وجوداً حقيقياً في الداخل فإن الوسيلة الرئيسية لتحقيق مصالح الولايات المتحدة فيها، وتغيير النظام وإشاعة الديمقراطية والترويج لها على النمط الغربي، تتمثل في مؤسسة تسمى (NED) أو صندوق الدفاع عن الديمقراطية.

إلا أنه في بلد مثل إيران فإن هذا المخطط الذي تتابعه الولايات المتحدة يتم إدارته عن طريق وسائل أخرى تكون سرية في الغالب، وهي عبارة عن كافة الوسائل والمؤسسات

والدوائر السرية، ومنها على سبيل المثال المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وكذلك دوائر أو مؤسسات ومنظمات أخرى نصف سرية أو تتخذ كساتر للأعمال الخفية مثل مركز "ويلسون" في واشنطن، وهذا المركز على صلة من ناحية بالمخابرات المركزية الأمريكية، ومن ناحية أخرى يتبع الحكومة الأمريكية نفسها ويتابع مسألة التخطيط للانقلابات تحت ستار ندوات علمية بحثية، وهناك دوائر ومؤسسات أخرى علنية مثل مؤسسة "روكفلر"، ومؤسسة "سوروس" التي تعمل بشكل علني في إيران.

وأضاف هذا المتهم يقول: ولا بد من الانتباه إلى أن كل هذه المؤسسات الثلاث تقوم بأداء دورها في دول مثل إيران، ويتم التنسيق بشكل واسع فيما بينها.

وحول أشكال أساليب الانقلاب الناعم التي جرى التخطيط لها في إيران، قال «تاجبخش»: خلال فترة حكم حكومة الإصلاح شاهدنا بداية برنامج وخطّة التحول الثقافي، ففي تلك الفترة كان يجري التحرك في اتجاه جذب النخبة الإيرانية للإقدام على التعريف بالقيم المدنية الحديثة والترويج لها وللعمل السياسي عن طريق المجتمع المدني، وذلك ما قامت به بلدية طهران وصحيفة «همشهری» التي كانت تدافع بشدة عن حكومة الإصلاح.

وأضاف هذا المتهم في توضيحه هذا: عندما كان «كرباسجي» على رأس بلدية طهران كان يتم الترويج عن طريق بلدية العاصمة لأسلوب جديد في التحول والتغيير الثقافي في مدينة طهران بأسرها، ثم بعد ذلك انتقل هذا الترويج للتغيير الثقافي إلى باقي المدن الإيرانية. وتشير كافة الشواهد إلى أن هذه البرامج والخطط التي تابعت تنفيذها حكومة الإصلاح كانت تتم مساندتها مباشرة من قبل كبار الشخصيات الأمريكية، وهذا المخطط للتغيير الثقافي المنظم والتي تم مأسسته هو مخطط طويل الأجل بالفعل.

ومن الأمثلة الأخرى التي تشير إلى هذا التخطيط هو سفر «عطريانفر» وزيارته لنيويورك بدعوة من مؤسسة «سوروس» ولقائه شخص «سوروس» نفسه، هذه الزيارة اعتبرت نقطة تحول في التعاون بين العناصر الداخلية والخارجية، وكذلك أيضاً كان إنشاء وتأسيس مجلة «كفتكو» - الحوار - التي أخذت على عاتقها نشر مفاهيم المجتمع المدني والليبرالية وكانت تعرف نفسها على أنها مثله لهذا التوجه الفكري في المجتمع.

وأضاف يقول: من الأمثلة الأخرى توجيه النقد الهدام للاقتصاد المتعثر في الجمهورية الإسلامية، والذي كان هدف تشويه الحكومة وإظهارها في صورة فاشلة.

وأضاف هذا المتهم يقول: عندما رجعت إلى إيران، تمت دعوتي إلى وزارة الداخلية بدعوة من معاوني «تاج زاده»،

وقيل لي هناك ما إذا كان لدى الرغبة في الاستماع إلى محاضرة حول تنمية المجتمع المدني، وقد أبدت رغبتي في ذلك وحضرت إلى قاعة المحاضرة، وبعد عدة دقائق، دعاني «تاج زاده» الذي كان في ذلك الوقت مساعداً لوزير الداخلية للشئون السياسية، لكي ألقى كلمة حول الموضوع، وقلت له أنني لست مستعداً لذلك، كما أن لغتي الفارسية ضعيفة ولا أستطيع أن أطرح الأفكار من خلالها بوضوح، لكن «تاج زاده» قال: لا يهم هذا، المهم أن نتحدث إلينا حول هذا الموضوع.

وقمت أنا بالفعل بالحديث عن آخر موضوع بحثي كنت قد قدمته إلى الجامعة، ولاحظت أن جميع مرافقي «تاج زاده» يقومون بتدوين ما أقوله في هذه الكلمة، وتعجبت كثيراً لذلك لأن حديثي في هذه الكلمة لم يكن يستحق التدوين، لكن «تاج زاده» قال لي بالإيماء: إنني سوف أقول كلامك هذا بعد غد بشكل أوضح في مكان آخر.

وتوضيحا لموقفه قال هذا المتهم مضيفاً: إن الترويج للفكر الغربي فيما يتعلق بالأسس الاجتماعية يعد وسيلة أخرى من وسائل الانقلابات الناعمة، وحول هذا الموضوع قام «حجاريان» بدعوتي لإلقاء محاضرة، وبعد هذه المحاضرة، قال «حجاريان» أيام جمع الحاضرين في هذه المحاضرة: إن هذا الموضوع يعد مفيداً في الإطار الجديد لتغيير الأسس الاجتماعية في المجتمع، ولأن فترة الأساس الثوري في المجتمع قد انتهت فعلياً أن نؤسس بديلاً عنه ليكون الأساس الاجتماعي هو السائد في المجتمع، وأن أحد أهداف الأساس الاجتماعي من وجهة النظر الغربية يتمثل في تقوية المجتمع المدني بوصفه قاعدة للمنظمات والمؤسسات والهيئات المدنية المستقلة عن الحكومة للمواجهة مع النظام والحكومة وبأسلوب العصيان المدني.

وأضاف «تاجبخش»: وبالتعاون مع شخصيات شهيرة مثل «حجاريان» تم ترجمة وطبع كتاب لمؤلف اسمه «باتنام» حول موضوع الأساس أو الثروة الاجتماعية، وذلك عن طريق وزارة الداخلية، وتم تكليف من قبل مركز البحوث والدراسات الثقافية بتأليف وكتابة كتاب آخر جامع حول نفس الموضوع «الأساس الاجتماعي».

وأضاف هذا المتهم في اعترافه: لقد نجحت مؤسسة «سوروس» بالتعاون مباشر من حكومة الإصلاح في إقامة مشروع تعاون في إيران مع وزارة الصحة، وقد حدث هذا الربط بالفعل بإرسال مؤسسة «سوروس» أكثر من مائة مليون تومان إلى وزارة الصحة، فكافة الأنشطة الواسعة التي كانت تمارسها مؤسسات المجتمع المدني في مختلف المجالات مثل الثقافة والشباب ووسائل الإعلام بتقديم مشروعات مختلفة كانت تتابع مباشرة تقوية وتدعيم المؤسسات والمنظمات

النظام في إيران إلى الديمقراطية، والمقصود هو الديمقراطية الغربية والغربية فقط.

وأضاف «تاجبخش»: في النهاية ونظراً لحساسية النظام بشأن الأنشطة التي تمارسها مؤسسة «هيروس» في إيران، فقد استخدمت هذه المؤسسة، مؤسسة «سوروس» كغطاء لأعمالها، ولكن ينتقل نشاطها وأعمالها إلى إيران عن طريق هذه المؤسسة الأخيرة، وهذا أدى بدوره أيضاً إلى أن يسافر كثير من الإيرانيين للمشاركة في ورش عمل تدريبية وتعليمية حول العصيان المدني، والدليل النهائي على هذه الصلات والعلاقات هو مجيء المدير العام لمؤسسة «سوروس» لزيارة إيران في عام ٢٠٠٣ بدعوة رسمية من وزارة الخارجية الإيرانية، حيث أتاحت له الفرصة لأن يلتقي بكبار الشخصيات الحكومية وغير الحكومية ويبدأ العمل الفعلي في داخل إيران.

واستمرراً في دفاعه عن نفسه، قال «تاجبخش» في النهاية: لقد قدمت نفسي كمستشار رسمي لمؤسسة «سوروس»، وهذا ثابت رسمياً، ولم أقم مطلقاً في أي وقت من الأوقات بأي عمل سري أو مشروع سري، وذهبت عدة مرات إلى المكتب الرسمي للجمهورية الإسلامية في منظمة الأمم المتحدة لتنسيق مشروعاتي مع رئيس هذا المكتب ومندوب إيران الدائم في المنظمة، وكان برفقتي المدير العام لهذه المؤسسة، والتقيت بالسيد ظريف المندوب الإيراني الدائم في المنظمة عدة مرات ولم أكن عميلاً سرياً مطلقاً، وقد التقيت مراراً مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الإيرانية.

التي تركز للقيم الغربية في مجال حقوق الإنسان، كل هذه الأنشطة كانت تهدف إلى التمهيد لهذا الانقلاب الناعم.

وقال «تاجبخش» مقدماً للمحكمة مستنداً أو وثيقة: إنني أقدم للمحكمة وثيقة تثبت قيام تعاون بين المؤسسات الأمريكية والمؤسسات الأخرى التابعة لبعض الدول الأوروبية، وهذه الوثيقة تخص مؤسسة «هيروس» الهولندية، وهي تثبت أن هذه المؤسسة أدارت فيما بين سنتي ٢٠٠٣، ٢٠٠٦ أكثر من تسعة مشروعات للتعاون المباشر مع المنظمات الإيرانية المعارضة في الخارج (NGO)، وأنها قامت بدعم هذه المنظمات مالياً، حيث ذكرت في مقدمة هذه الوثيقة نقداً مباشراً للجمهورية الإسلامية ووصفتها بالوحشية والإجرام لتبرير خططها هذا.

وأضاف «تاجبخش»: إن مؤسسة «هيروس» كانت تتحرك في إيران بشكل مباشر نحو تحقيق حقوق الإنسان في إيران على النمط الغربي، ومثال على ذلك تبادل المعلومات بين كلية السياسة والعلاقات الدولية في إيران وجامعة امستردام في مجال الأبحاث حول السياسات الخارجية، ومثال آخر تأييد مشاركة النساء في مؤتمر المرأة مع حماية وتأييد الشخصيات ذات الأصل الإيراني المقيمة في هولندا في مسيرتها وجهودها لإحقاق حقوق المرأة الإيرانية في إطار الدفاع عن حقوق الإنسان على النمط الأمريكي، والحماية والتأييد المباشر لمنظمة تدعى «المتردون» أو «القاعلون» وقد ورد في هذه الوثيقة صراحة أن الهدف النهائي من كل هذه المشروعات هو تغيير

حجاريان يعلن ندمه وتوبته

آفتاب (الشمس) ١٩/٨/٢٠٠٩

التخريب وحرق الممتلكات العامة، وقد قام بنشر رسائل مزورة تلقى بالشبهات على العملية الانتخابية، وتروج لها باطلة ضد مؤسسات النظام، ومن بينها مجلس صيانة الدستور، واستعمل ألقاباً نابية ضد مؤسسات النظام.

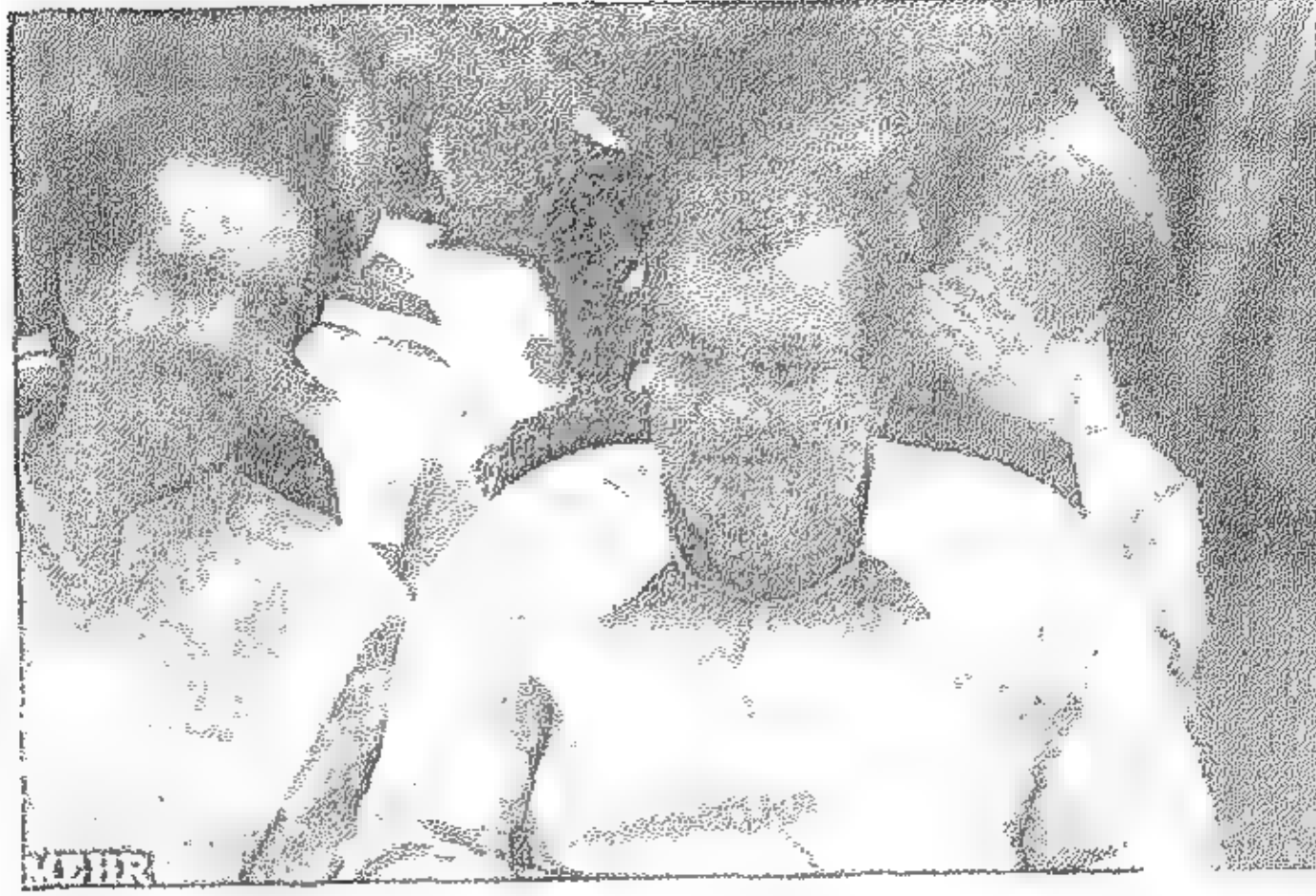
وأضاف ممثل الادعاء أن سعيد حجاريان تقابل مرتين مع جون كين المفكر الإنجليزى وثيق الصلة بوكالة الاستخبارات البريطانية (MI6)، ومعروف أن جون كين هو من خطط لمشروع المجتمع المدني الإيراني في عام ١٩٩٤، كما تقابل سعيد حجاريان مع يورجن هابرماس المنظر المشهور واضح نظرية العصيان المدني، وهو على صلة قوية بمؤسسة سوروس

ضمن فعاليات الجلسة الرابعة لمحكمة الإصلاحيين المتهمين بإثارة الشغب بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة والضلوع في مخطط الثورة المخملية وجه ممثل الادعاء جملة من الاتهامات لسعيد حجاريان المعروف بمنظر الإصلاح كان منها: الاتصال بعناصر أجنبية، والعمل ضد الدولة، وتشجيع طبقات الشباب والطلاب على رفض نتائج الانتخابات عن طريق التعاون مع شبكة الإذاعة البريطانية، وإهانة مسئولى النظام، خاصة صاحب المقام المعظم للإرشاد: وطبقاً للتقارير الواردة من إدارة الاستخبارات بقاعدة ثار الله التابعة للحرس الثوري كان سعيد حجاريان أكثر الأفراد تأثيراً في تنفيذ أعمال

يعلم الأصدقاء أنني كنت عضواً باللجنة المركزية لحزب المشاركة منذ بداية تأسيس الحزب، وكنت أحد منظريه، ولهذا أثرت آرائى وأفكارى فى مواقف الحزب، خاصة مجموعة التأملات الاستراتيجية (السياسية - الدينية) التى كتبتها، وقد رأيت أن هذه التأملات تتنافى مع نهج الإمام الخمينى والدستور الإيرانى،

بل واللائحة التأسيسية لحزب المشاركة، ولهذا السبب أدت إلى انحراف مسار الحزب، خاصة فى أيام الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ولذا أعلن استقالتي من حزب المشاركة بعد أن رأيت أن الحزب ليس هو المكان المناسب لى.

النقطة الثانية، هو أنني أعلن التزامى العمل بالدستور الإيرانى ومعالي صاحب المقام المعظم للإرشاد آية الله على خامنئى، وإنى أطلب الصفح إذا كان قد صدر منى تقصير أو تجاوز فى حق أركان النظام، ومرة أخرى أطلب من الشعب الإيرانى أن يصفح عني ويغفر لى هذه الأخطاء التى أدت إلى إلحاق الضرر بأفراده.



إحدى المؤسسات المخططة للثورة المخملية.

بعد قراءة صحيفة الادعاء الخاصة بسعيد حجارىان أمر القاضى بأن يقوم سعيد شريعتى، وهو أحد أعضاء جبهة المشاركة، ومتهم فى نفس القضية بقراءة دفاع حجارىان لأن الحالة الصحية لحجارىان تمنعه من القراءة وقد جاء فيها:

رئاسة المحكمة الموقرة:

أثناء انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية والوقائع التى تلتها جرت أحداث أدمت قلوب جميع الغيورين على البلاد تمثلت فى ترديد شعارات الاستضعاف وانتهاك القانون وتدمير الأموال العامة والخاصة ووصلت إلى حد القتل، وهو ما لم يحدث فى انتخابات إيرانية من قبل.

لقد ارتكبت أخطاء كبيرة فى هذه الأحداث من خلال تقديم تحليلات غير صحيحة، وأنا أتبرأ منها الآن لأنها تستوجب الندم والتبرؤ، وإنى أطلب الصفح من الشعب الإيرانى العزيز عن هذه التحليلات الخاطئة التى كانت سبباً فى حدوث كثير من الأفعال الخاطئة.

النقد الأخلاقى لنظرية ولاية الفقيه

29/08/2009 Roozonline آرش نرافق

الإسلامية لم يكن إلا لتطبيق وتنفيذ أحكام الشرع أو الفقه. ج- وتباعاً فإن الحاكم الإسلامى يجب أن يكون مختصاً فى علم الفقه، بمعنى أن يكون فقيهاً، وتقوم الحكومة على الفقهاء.

د- وظيفة الحاكم الإسلامى أو الولى الفقيه، فهم وتنفيذ الشريعة، ولا شئ آخر، بمعنى آخر أن ينبع الفقه من الولاية وليس من الولى الفقيه.

القراءة الثانية

أما بعد قيام الثورة وتأسيس حكومة الجمهورية الإسلامية، وتصدر آية الله الخمينى لموقع القيادة السياسية أدرك بعض النواقص فى الفقه التقليدى، إضافة إلى معرفته ببعض الأمور على صعيد الخدمة العامة، وتباعاً طرح قراءة ثانية أو جديدة لنظرية ولاية الفقيه، ومن أهم سمات نظرية ولاية الفقيه المطلقة

١- قراءتان لنظرية "ولاية الفقيه":

إن تطبيق نظرية "ولاية الفقيه" على الجمهورية الإسلامية له أسس نظرية وأخرى علمية وفقاً لرواية آية الله الخمينى، وسوف نوضح أركان هاتين القراءتين باختصار، ثم نتطرق لنظرية ولاية الفقيه المطلقة من المنظور الأخلاقى.

القراءة الأولى

وهى التى طرحها آية الله الخمينى قبل سنوات من قيام الثورة (الإيرانية ١٩٧٩)، أثناء إقامته فى منفاه بالنجف.

وتبين بعض ملامح هذه القراءة فى النقاط التالية: أ- تطابق هذه القراءة للفقه الكامل، يعنى وجود حلول لكافة المشكلات الإنسانية.

ب- وظيفة الحكومة الإسلامية لا تنطوى على شئ إلا على تنفيذ أحكام الشريعة، وبمعنى آخر، إن تأسيس الحكومة

وفقاً للأسس النظرية والعملية للجمهورية الإسلامية:
أ- مطابقة هذه القراءة، بأن يكون الفقه في الحوزات العلمية لتدبير وإدارة الأمور المطروحة على الساحة غير كاف وغير مكتمل.

ب- استقرار النظام في فرض الفروض (واجب الواجبات)، والمقصود هنا بالنظام، أي النظام السياسي، وبمعنى أوضح نظام الجمهورية الإسلامية وإن حدث تعارض ما بين مصلحة النظام وأحكام الشرع، تقدم مصلحة النظام به حكم الشرع على الالتزام بالأحكام الشرعية.

ج- حاكم الحكومة الإسلامية ليس هو المتخصص فقط في علم الفقه وإنما ترتقى مكانته لتحمل المسؤولية النهائية لتشخيص مصلحة النظام، وتشخيصه في النهاية هو الذي يحدد ما إذا كان حكم الشرع يمكن أن يعطل حكم مصلحة النظام من عدمه.

د- الوظيفة الأساسية للحاكم الإسلامي هي حفظ النظام، ولو أن الالتزام بحكم الشريعة قد يوقع كيان النظام في الخطر أو يؤدي إلى الإخلال بالنظام، فمن حق الولي الفقيه تعطيل تلك الأحكام به حكم المصلحة، وتباعاً فالولاية ليست للفقه وإنما للفقيه، ما يعني أن تنتقل أحد أهم شئون الرسول (من حيث التشريع) إلى الولي الفقيه، ويتصدر لمقام التشريع، حتى إنه قد يصدر أحكاماً جديدة لاقتضاء المصلحة أو بمقدوره نسخ أحكام سابقة، ما يعني أن يكون هو منشأ القانون وأمره مطاع.

٢- علاقة الفقيه والأخلاق:

هناك في الأنظمة العرفية فارق واضح بين حكم القانون وحكم الأخلاق، فكل ما هو قانوني لا يشترط أن يكون أخلاقياً، بمعنى آخر، وعلى سبيل المثال، هناك اليوم في المجتمع الإيراني حكم الرجم أو معظم أشكال العقوبات الأخرى التي تعد قانونية، غير أن بعضاً من تلك الأحكام لا يعد بالضرورة رغم قانونيته أخلاقياً، وكذا كل ما هو أخلاقي لا يكون بالضرورة قانونياً، مثال على ذلك، البعض يرى أن زيادة الاستهلاك في لحوم الحيوانات أمر مزموم أخلاقياً، غير أنه لا يوجد قانونياً ما يمنع أكل اللحوم.

أما في إطار الفقه الشيعي فلا يوجد فرق واضح بين الأمر الشرعي / القانوني من ناحية، والأمر الأخلاقي من ناحية أخرى، فالأمر أو المسألة الشرعية هي نفسها المسألة القانونية، وهي أيضاً المسألة الأخلاقية، وما يعد محرماً شرعاً فهو مزموم خلقاً. فعلى سبيل المثال، يعد وفقاً لهذا النظام الإفطار في نهار الصيام مسألة مزمومة أخلاقياً، وكذا يعاقب عليها القانون ويجرمها الشرع. أما عن الصلة بين الأمر الشرعي والقانوني والأخلاقي، فقد نجد تأصيلها عند الأشاعرة، ونجد تطابقها مع الفقه الشيعي كذلك، إذ رأوا أن الحسن والرديء كلها أمور

تابعة للأوامر والنواهي الإلهية ولو أمر الله عز وجل بفعل أمر فإن عمله يكون واجباً شرعاً وينبغي أن يأخذ عندنا حكم القانون، وتباعاً يكون القيام به من الأخلاق. وكذا فالقائلون بنظرية ولاية الفقيه المطلقة يعتبرون أن إتباع الولي الفقيه عمل شرعي وقانوني وأخلاقي في آن، ما يعني لو أن الولي الفقيه أكد أن مصلحة النظام تكمن في العنصر فيجب ألا يكون إتمام العنصر قانوني فحسب وإنما يجب على المؤمنين تقليده من الناحية الشرعية والأخلاقية أيضاً. ومن هذا المنطلق فالولي الفقيه هو المنوط بتحديد الجيد من السيئ لمصلحة النظام، وأن يكون ذلك في حكم الشرع والقانون والأخلاق، ولعل الخلاف بين نظرية ولاية الفقيه المطلقة ونظرية الأشاعرة تجاه الأخلاق من هذا الجانب فقط، ما يعني أن الأشاعرة يعتبرون التمييز بين الحسن ومعيار القبح حكماً من الله عز وجل، أما أصحاب ولاية الفقيه يرون أن تشخيص ذلك راجع للولي الفقيه الذي يحدد وفقاً للمصلحة، ما يعني أيضاً أن القبح والحسن لا ينبعان عند الشيعة من الفعل نفسه وإنما تبعاً لتحقيق المصلحة التي يحددها الولي الفقيه.

٣- الأخلاق النابعة من نظرية ولاية الفقيه المطلقة:

يبدو واضحاً أن الأخلاق النابعة من نظرية الولاية المطلقة للفقيه قائمة على تحقيق المصلحة، (المنفعة)، ومن ناحية أخرى، فهناك فارق بين منفعة نبتام وجان استيوارت ميل في العناصر التالية:

- إن المنفعة لدى جون ستيوارت مل هي المعيار النهائي لتحديد الجيد أو السيئ من الأخلاق، ما يعني أن الأعمال الحسنة هي التي تفضي إلى أفضل النتائج، أما المقصود بالمنفعة أو المصلحة لدى ولاية الفقيه فهي مصلحة أو منفعة النظام وليست منفعة العامة، يعني أن الولي الفقيه هو الذي يحدد المصلحة أو المنفعة لحفظ وبقاء النظام من عدمه.

إن المصلحة لدى شخص مثل (ميل) ترجع أو تعود لتحديد المصلحة أو الخير العام من قبل العقل الجماعي، أما المصلحة لدى الولاية المطلقة فتعود لعقلية الفرد الواحد، أي الولي الفقيه الذي يحدد المعيار النهائي لتشخيص وتحديد المصلحة من عدمها.

وعلى أية حال، فالمصلحة من هذا الجانب هي ترك العنان للولي الفقيه دون أي شرط أو قيد، وهو الذي يحدد الجيد من السيئ، والقيح والجميل، والكذب من الصدق وعلى جميع المؤمنين كافة الطاعة قانوناً وشرعاً وأخلاقاً، لكن يبدو أن المسألة بهذا الشكل تؤدي في نهاية الأمر إلى الهرج والمرج والفوضوية الأخلاقية، وأخيراً فالأخلاق النابعة من نظرية ولاية الفقيه المطلقة ما هي إلا نوع من إضفاء المقدس على الأعمال غير الشرعية.

كيف تجمعون بين ولاية الفقيه وولاية مشائي؟

على مطهرى ■ اعتقاد (الثقة) ٣١/٨/٢٠٠٩

ورئيس الجمهورية هو منفذ للسياسات الكلية للنظام، وحتى عندما صوّت ٤٠ مليون ناخب للدكتور أحمدى نجاد لم يكن هذا التصويت لأنهم يريدون تنفيذ الرؤى السياسية والاقتصادية والثقافية لرئيس الجمهورية، ولكن لأنهم فضلوه على الآخرين من أجل تنفيذ السياسات الكلية للنظام.

أعرف أن السيد أحمدى نجاد من الداعين للسياسات الثقافية المفتوحة، خاصة الثقافة الليبرالية، وبالطبع فإن هذا الفكر إلى حد كبير تحت تأثير أفكار وتوجهات السيد مشائي.

وخلال دعايته الانتخابية شاهدناه يقول إننى لا أومن بمسألة الرقابة على الحجاب والزى الإسلامى وليس لديه كاتب مميز، والواضح أن مثل هذه الرؤى على خلاف تعليمات الإسلام، ووظيفة الحكومة الإسلامية فيما يرتبط بمسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قبل عدة سنوات كان هناك مشروع السماح للنساء بالوجود فى أندية الرجال، وقد قوبل هذا المشروع بمعارضة شديدة من مراجع التقليد العام، فى هذا الوضع هل كانت الموافقة على المشروع تعنى أننا قد طوينا ثقافة الدولة فى التوجهات الثقافية للسيد أحمدى نجاد بسبب أن الشعب قد انتخبه؟

ثم أن توافق الوزراء لا يعنى بالضرورة أنهم طائعين وتابعين لرئيس الجمهورية، ورئيس الجمهورية يريد خاصة فى الوزارات الحساسة مثل الاستخبارات والداخلية والنفط والإرشاد والخارجية، أن يكون هو المسيطر والأمر، ولذا فإن الأفراد المرشحين لهذه الوزارات يجب أن تكون الطاعة والتبعية لرئيس الجمهورية من أهم مميزاتهم، وبالطبع هذا الأمر ليس لصالح الدولة.

كذلك فإن هناك بعضاً من الوزراء المقترحين لا تتوافر فيهم خاصيتين هامتين وهما الأخلاق والفاعلية، وسعى البعض منهم من أجل الحصول على ثقة المجلس، على القيام بأعمال سخيفة مثل إعطاء الهدايا وإقامة ولائم كبيرة لأعضاء المجلس.

وأعتقد أن الأشخاص الذين يصرون على وزارة بعينها ويسعون بكافة الطرق حتى ولو كانت غير مشروعة للحصول على ثقة المجلس، هم غير جديرين بها.

وفى مجال الفاعلية أيضاً، نرى فى بعض الأسماء المقترحة غياب الخبرة، أو حتى الأفكار التى تساعد الوزارة التى

أثارت التركيبة الجديدة للحكومة العاشرة التى اختارها الرئيس أحمدى ونجاد ردود فعل عدة داخل إيران، حيث ظهرت انتقادات عدة حول بعض الأسماء فى هذه الحكومة. والاعتراض هنا على برامج وخطط واستراتيجيات وتركيب الحكومة العاشرة، لا يعنى أن الأمور كلها مظلمة، ولا توجد أى نقاط مضيئة، ولكن هذا يعنى أننا نرى نقاط ضعف من الممكن أن تؤثر بالسلب على الأداء.

وأعتقد أن الحكومة المقترحة لا تتناسب مع قدرات هذه الدولة وحتى قدرات الأصوليين، وفى المجمل تركيبة ضعيفة.

وبالطبع، فإن سياسة المجلس الثامن عندما تلتزم بسياسات الثورة الإسلامية وتوجهات حضرة مرشد الثورة فإنها ستتماشى مع الحكومة العاشرة من ناحية، وتمنع أخطاءها من ناحية أخرى.

ونفضل أن نخطو فى نفس الطريق لتحقيق التعاون والتوافق لأنه لا يوجد شئ أهم من مصلحة دولتنا، ولا شئ أفضل من تشكيل حكومة قوية، والمجلس يقوم بدوره أيضاً بإعطاء الثقة للحكومة الجديدة من أجل القيام بأعمالها ولن يمنح الثقة بتأثير من ضغط رأى العام أو وسائل الإعلام، لأنه خلال الأربع سنوات من خلال الاستجابات والاستيضاحات سيتذكر أنه من منح الثقة لهؤلاء الوزراء.

السيد أحمدى نجاد فى أحاديثه عن الحكومة المقترحة أكد أن الأخلاق والفاعلية والتوافق هى معايير حكومته المقترحة. نحن نقبل ألا يكون الوزراء تحت سلطة المجلس، ولكن لا بد من الاستجابة للمجلس، وليسوا تحت سلطة رئيس الجمهورية، ولكن يجب أن يتوافقوا معه، والجميع تحت سلطة القانون.

والفرق بين مستشار رئيس الجمهورية والوزير، أن الأول يكون استجوابه أمام رئيس الجمهورية، أما الثانى فإن استجوابه يكون أمام رئيس الجمهورية، وأيضاً أمام المجلس. وهذه جذور ضعف الحكومة العاشرة، بالإضافة إلى عدم وجود أصحاب الرؤى والفكر المستقل.

ولا شك أن التوافق فى الحكومة يكون سلباً عندما يكون الوزراء ورؤس الوزراء تابعين للسياسات الكلية للنظام وليسوا تابعين لرئيس الجمهورية.

والسؤال هنا أين الوزراء الناجين في الحكومة التاسعة مثل السيد "لنكراني"، والسيد "فتاح"؟ ولماذا لم يحاول الاستفادة منهم؟

وهل صحيح أن هؤلاء الأشخاص اللذين أكدوا التزامهم بولاية الفقيه قد عزلوا بسبب علاقتهم مع السيد مشائي؟ وفي هذه الحالة وخلال السنوات المقبلة كيف سنجمع بين ولاية الفقيه وولاية مشائي؟!

سيكون على رأسها! نعم أن هذا الأمر قد حدث في السنوات الأولى للثورة، وكان هذا الأمر بسبب الظروف الموجودة آنذاك، ولكن أن يتكرر الأمر بعد ثلاثين عاما وتحل الطاعة والتبعية محل الخبرة والذكاء والإدارة فهو أمر غير مقبول، ولن يكون لصالح الدولة، والوزراء المقترحوون للنقط والطاقة والداخلية من هذا القبيل، وانتقادنا الواضح لرئيس الجمهورية هو لأنه يضع الأفراد في غير أماكنهم.

النص الكامل لكلمة المرشد أمام الطلبة

فردا (الغد) ٢٩/٨/٢٠٠٩

مثلكم تماماً وجدوا على مختلف الأصعدة وقاموا بأعمال عظيمة وقطعا لم يكن استمرار هذا النظام وتحركه على مستوى قيادته ليأخذ بالحدس والظن ومثل هذه الأشياء، وتعلمون بأنه أثناء مسيرة هذا النظام لم يكن هناك مكانا للإغفال عن الجريمة والمجرمين، وفي هذا السياق لا فرق بيننا، سواء أنتم أيها الطلاب المفوهين وأنا صاحب الخبرة والتجربة الطويلة في ميدان العمل، في أننا لا نحكم على الأشياء بالظن وإنما يجب منح المسألة لحكم القضاء الذي لا يحاكم المدان بالساعات سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو في مختلف أنواع الفساد، وإنما حكمه يكون بالشواهد والقرائن، إضافة إلى ذلك أن النظام لا ينظر إلى الأعمال من جانب واحد وإنما يجب النظر إليها من مختلف الجوانب حتى يكون هناك اتصاف بالعدالة.

والمسألة الأخرى التي أشارت إليها بيانات أو معلومات الأخوة المقربين، هي المخالفات أو حتى الجنايات التي تم ارتكابها في الآونة الأخيرة من قبل بعض الجهات المجهولة، وقطعا تذكر أحداث المدينة الجامعية والأحداث المماثلة التي وقعت، لاسيما قضية سجن كهريزك تلك القضية التي كانت معضلة أمام الأجهزة التنفيذية، أما عن هذه القضية فتعلمون أنه تم التعامل معها ولكننا لا نحب إحداث الاضطرابات من خلال الإعلان عن الأمر عبر وسائل الإعلام، غير أننا منذ بدء تلك الأحداث قد أصدرنا أمرا بالتحقيق في الأحداث ومعاقبة المسؤولين عنها ولكن بمتى الدقة والهدوء، وقد وقعت مخالفات كبيرة في أحداث المدينة الجامعية، إلا أنه كان هناك ملف خاص تم تجهيزه وقد تابعته بدقة مع الأجهزة المعنية حتى تم محاكمة المخالفين وحينها عبرنا

بسم الله الرحمن الرحيم
جلستنا اليوم هي جلسة لأبنائنا الطلاب والشباب، ومن يدقق في كلمتنا اليوم سيجدها أنها لا تخلو من الصفا والصدق والبعد عن المجاملة، لأنها كلمة لشباب درس وتعلم ومنتظر أن يكون من النخبة. صحيح أنكم لا تمثلون كافة الطلبة الإيرانيين، ولربما لا تنتمون إلى كافة التيارات والتوجهات الطلابية، ولكن مما لا شك فيه أنكم حشد عظيم من الطلاب تفكرون وتستطيعون التعبير بحرية مع من تختلفون معه في وجهات النظر. إنني إذ أتحدث إليكم أيها الشباب فإنني أشرف بذلك، وطالما لدى القدرة سأظل أتحدث إليكم أيها الشباب الأعزاء، وأنا متأكد بأنكم ليسوا مستقبل هذا البلد وإنما مستقبل الإسلام والأمة الإسلامية، فيما تتمتعون به من نفس ثائرة وباحثة، ممتلئة بالمشاعر والعواطف والإيمان - على مختلف ألوانكم وأسيائكم - إنها تمثلون الأمل لمستقبل إيران، ومستقبل نظامها، ومستقبل أمة الإسلام، وإننا نحمد الله عز وجل على ذلك.

والآن لسوف أوضح لكم بعض من الأسئلة والقضايا أو جوانب من بعضها، بداية أود القول إن بعض المقربين من الأصدقاء يتساءل، لماذا لم نقم بمحاكمة وبمعاينة أولئك المجرمين الذين وقفوا وراء الأحداث الأخيرة في البلاد. فأقول لكم إننا لم نتحرك إزاء مثل هذه القضايا الهامة بالحدس والظن والشائعات.

وإننا إذ نعتبر أن هذه الثورة، وهذا النظام العظيم إنما هو نتاج مجهودات شعب عظيم وحركة شبابية فداية وفدائكم سواء كان في عهد الثورة أو عهد الدفاع المقدس (فترة الحرب العراقية الإيرانية)، أو بعد ذلك وحتى هذه الأيام، فهم كانوا

عن امتناننا لقوات الشرطة والبسيج (قوات التعبئة)، على الخدمات الجليلة التي قدموها في هذه القضية، أما أن يقوم شخص تابع لمثل هذه المؤسسات بإرتكاب المخالفات، فقطعاً هناك فصل بين الخدمات التي قدمت والأخطاء التي ترتكب، حيث إن الجريمة لا يمكن الإغفال عنها



لله على انتباهكم لهذه المسألة، ولكن من الذي يتحتم عليه مواجهة مثل هذه الحرب؟ أنه قدر مسلم على النخبة منكم، يعنى جنودنا الشباب هم المعنيون بمواجهة مثل هذه الحرب.

وفي مثل هذه الأمور لا يجب الانتظار حتى يأتى أحد ويقول ما الذى يجب

علينا فعله أو يحدد قائمة مهام محددة للقيام بها وإنما الجميع مكلف بتفكير صحيح إزاء هذه الأعمال والأهداف محددة، وهى المتمثلة في الدفاع عن النظام الإسلامى والجمهورية الإسلامية فالجميع معنى بالمؤامرات الشيطانية التى تحاك ضد النظام. وقطعاً تعلمون أسباب هذه المؤامرة، حيث إننا ك أمة إسلامية تقع في منطقة حساسة في العالم، فمن الناحية الجغرافية تقع في قلب الشرق الأوسط وتحاط بالخليج (الفارسي) والبحر الأحمر، وشمال أفريقيا وجزء من البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي نجد أن أهم المعابر المائية في العالم توجد داخل هذه المنطقة، يعنى مضيق هرمز، وقناة السويس، وباب المندب، فما من شك أن مثل هذه المعابر يتوقف عليها معظم حجم التجارة العالمية، وتباعاً تتجه أنظار القوى العالمية والاستكبار العالمى والشركات متعددة الجنسيات إلى هذه المنطقة الحساسة من العالم للسيطرة عليها، وتتساوى في ذلك الإدارة الأمريكية أو الشبكات الصهيونية ومراكز المال العالمية، ومن ثم يستوجب التصدى للأطماع الخارجية بمزيد من وسائل العلوم المتطورة التى هى جزء من أعمالكم، إضافة إلى الإجراءات الأمنية والعسكرية.

وهنا أود القول إن الجامعات الإيرانية لا يجب عليها أن تخضع لتأثيرات بعض القضايا السياسية والانشغال ببعض الأمور الجانبية عن الأهداف العلمية والبحثية التى ترفع من شأن إيران وتمكنه في النهاية من التصدى للمخاطر.

والأمر الآخر الذى أود الحديث عنه معكم هو قضايا التشدد، وأعرف أن طليعة الشباب الحركة والعنفوان وكنت شاباً مثلكم ومررت بنفس التجربة إبان عهد الثورة والنضال، وأعرف مدى التشدد، لذلك أنصحكم بالابتعاد عن التشدد والأخذ بالتدبر والتعقل والتفكير إزاء القضايا المطروحة بدون إفراط وتفریط، وإن شاء الله تأتى فرصة أخرى للقاء معكم داخل الجامعة مرة أخرى لمواصلة الحديث.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مرشد الثورة آية الله خامنئى

تحت أى ظرف من الظروف. كذلك كانت قضية كهريزك التى أعلن عنها مؤخراً، فبعد أن أصدرنا قرارنا بالتحقيق لسوف تأخذ القضية مجرياتها، لكن الأهم أننا لا يجب خلط الأمور مع أحداث ما بعد الانتخابات، إذ راح البعض عبر هذه القضية يعمل على تشويه الإنجاز العظيم لأجواء الانتخابات التى صوت فيها أكثر من ٨٥٪، صحيح إننا لا يمكن الادعاء بتدخل أيادى العملاء الأجانب في هذه القضية، لاسيما عملاء الأمريكان أو البريطانيين، لأننا لا يمكن الادعاء بشئ بدون إثبات الشواهد والقرائن، ولكن الثابت أن هناك من راح يستغل أجواء الانتخابات وشرع في استخدام كافة وسائل الإعلام لتشديد الاضطرابات بين الجماهير، ومن حسن الحظ أن الشعب الإيراني وكعاداته لن ينخدع ببث مثل هذه الأوهام واليأس بين الناس، ولسوف يدرك الحقائق في النهاية. والأهم أنه يتحتم على طلابنا المسلمين والمؤمنين أن يأخذوا بالعقلانية، وأن يظلوا متيقظون على الدوام، لأن غفلتهم يمكن أن ترفع من حجم المخاطر.

ومن المسائل الأخرى المثارة مسألة تأييد المرشد للحكومة أو لشخص الرئيس، وإننى أرى أن الحكومة الحالية أو رئيس الجمهورية المحترم شأنه شأن أى إنسان يعترىها الضغط كما يعترىها القوى، أما أنا فأؤيد عوامل القوة الموجودة بالفعل دون تأييد عوامل الضعف، وهنا يتساءل بعضكم ولماذا لم يتم الإعلان عن عوامل الضعف؟ نظراً لأن الإعلان أحياناً عن بعض نقاط ضعف المسؤولين قد يصعب من وجود العلاج لبعض المشكلات، فالإنسان يستحيل عليه وجود الحل وسط الجلبة، لكن هذا لا يعنى مطلقاً إخفاء مشاكل المسؤولين التنفيذيين أو أن المرشد لا يختلف معهم، حتماً هناك مواقف تتخذ، ولكن أحياناً قد تقتضى المصلحة عدم الإعلان عنها.

وما أرى في قوله أيها الأعضاء، أنكم تعلمون أن جمهوريتنا الإسلامية ونظامنا الإسلامى في مواجهة اليوم مع حرب عظيمة، ولكنها "حرب ناعمة". ولقد سمعت بنفسى هذا المصطلح أى الحرب الناعمة من بين أحاديثكم والحمد

وعود إصلاحية في حكومة الأصوليين

فرهنگ (الثقافة) ٢٠٠٩/٨/١٨

يهدف زيادة معدل قبول طلاب المحافظات، وطبقاً لهذا المشروع فإن ٨٠٪ من أماكن الأقسام التي توجد في كل جامعات الدولة قد خصصت لأبناء كل محافظة ٢٠٪ بالاختيار الحر، ولكن في حالة عدم وجود القسم المطلوب في بعض المحافظات فإن المشروع "المحلية" سينفذ بشكل إقليمي، حيث قد تحولت كل مساحة الدولة إلى تسع مناطق لهذا السبب، وتراعى نسبة الـ ٨٠٪ للمحافظات المتجاورة، وبهذا المشروع استحال بالفعل التحاق البنات، خاصة من خارج العاصمة بالجامعات المتميزة بالدولة طبقاً لرغباتهن. وقد قام وزير العلوم بإعلان بدء تنفيذ هذا المشروع في اجتماع عام ٨٧ (٢٠٠٩-٨) برغم اعتراض ناشطات حقوق المرأة، وبينما لم تهدأ بعد ثورة الطلاب المعترضين على مشروع "المحلية" في اجتماع عام ٨٧ أعلن أعضاء لجنة التعليم بالمجلس عن مشروع إلزام الجامعات بقبول الطالبات من نفس المحافظة للاختبارات العامة لعام ٨٨ (٩-٢٠١٠)، ويرى شيرزاده عبد الله خبير شئون التربية والتعليم أن مشروع "المحلية" هو أضعف الحلول وأكثرها سطحية لحل أزمة دور البيت وابتعاد الطلاب عن الأسرة، وهذا المشروع يناسب طبع المحافظين الذين يخافون من تنقل الطلاب في ساحة الدولة.

- لائحة حماية الأسرة أو حماية تعدد الزوجات:

كانت لائحة حماية الأسرة التي أرسلتها الحكومة إلى المجلس لبحثها والتصديق عليها، من أكثر قضايا المرأة التي أثارَت جدلاً كبيراً واسعاً في السنوات الأخيرة، وتتكون اللجنة المعارضة لهذه اللائحة من شريحة كبيرة بداية من ناشطات الحركة النسائية والحقوقيات والصحفيات إلى أعضاء المجلس ونساء الأحزاب الإصلاحية والأصولية، وهؤلاء يعتبرون هذه اللائحة تشجيعاً للرجل وتصريح له بالزواج من أخرى وانتهاكاً لقانون حماية الأسرة لعام ١٣٥٣ (٤-١٩٧٥ م) والذي برغم أنه لم يكن قد منع تعدد الزوجات إلا أنه كان قد قيده بزوجتين وبإذن الزوجة الأولى أيضاً أو بشروط صعبة للغاية، أما المؤيدون لللائحة من رجال الحكومة فإنهم يعتبرونها نوعاً من التنظيم للوضع السيئ والمختل لقوانين الأسرة، خاصة في مجال تعدد الزوجات. وتقول المادة ٢٣ من هذه اللائحة: اختيار الزوجة الدائمة

ابتكر الرئيس أحمدى نجاد وهو على أعتاب تشكيل حكومته العاشرة شيئاً جديداً لافتاً للنظر كي يعرف كأحد المساهمين الأوائل في تقديم حقوق المرأة في إطار الحكم، إلا أن خطوته هذه تتناقض بشدة مع أدائه في الحكومة التاسعة. فعندما أعلن رئيس الحكومة التاسعة في البرنامج التلفزيوني المباشر إسمى سيدتين باعتبارهما الوزيرتين المرشحتين، وأعلن أيضاً عن وجود السيدة الثالثة في هذه الحكومة، أثار ردود أفعال متباينة بين الشعب والمستولين، حيث اعتبرها البعض خطوة استعراضية لكسب دعم الشعب خاصة النساء، واعتبرها البعض الآخر أيضاً خطوة إيجابية في إطار الاهتمام بمكانة المرأة وحتى دخول المرأة في الساحات الإدارية العليا، ولكن كيف يمكن تحليل نفس عمل أحمدى نجاد، وماذا يقصد أساساً؟

وكون أحمدى نجاد في مسألة اختيار الوزيرات السيدات يقوم بالعمل الذي لم يبادر به أي رئيس حكومة قط بعد الثورة، فإن هذا في حد ذاته يحول حركة أحمدى نجاد إلى خطوة ريادية إلا أن أداء محمود أحمدى نجاد في سنوات الحكومة التاسعة فيما يتعلق بتقييد حرية المرأة والتي أزعج ناشطات حقوق المرأة وأثار غضبهن الشديد، وقد كانت الروح العامة لهذه الأحداث بالفعل هي تهميش المرأة وإخراجها من قلب المجتمع إلى ركن المنزل، ويمكن أن نلمس هذا عندما نمر على المصائب التي تحملتها المرأة خلال الأربع سنوات، وفيما يلي فقط بعض الصعوبات التي واجهت المرأة الإيرانية في هذه السنوات:

- تقليل ساعات عمل المرأة:

كان تقليل ساعات العمل للمرأة في الإدارات الحكومية هو اللائحة التي نظمها مركز شئون المرأة والأسرة التابع لرئاسة الجمهورية في أول شهور رئاسة أحمدى نجاد، حيث تم في البداية تقليل ساعات العمل من ١٦ إلى ١٤ ساعة والتي بمرور الوقت تم تقليلها في الشهر بإذن إضافي من جانب منظمة المرأة، وقد ظلت هذه اللائحة معلقة ولم تنتقل إلى مرحلة التنفيذ.

- مشروع "المحلية" لإقعاد البنات في البيوت:

كان مشروع "محلية" هو المشروع الذي كان محمد مهدي زاهدي وزير العلوم في الحكومة التاسعة قد أكد على تنفيذه

التالية متوقف على إذن المحكمة بعد إثبات القدرة المالية للرجل والتعهد بتطبيق العدالة بين الزوجات.

بند إضافي: في حالة تعدد الزوجات، إذا كان المهر آجلاً وطالبت به الزوجة الأولى فإن إذن توثيق الزواج الجديد يتوقف على دفع مهر الزوجة الأولى، وهذه المادة تيسر تعدد الزوجات، خاصة للرجال الأثرياء، وتتيح لهم إمكانية الزواج مرة أخرى دون أخذ موافقة الزوجة الأولى بشرط القدرة المالية فقط والتعهد بتطبيق العدالة بين الزوجات (بقدر الإمكان!) دون أن يكون هناك ضمان عملي لتطبيق العدالة أو مراعاة مطالب الزوجة الأولى، وفي أحسن الأحوال يمكن للزوجة الأولى أن تطالب بمهرها الذي كان من الممكن أن تطالب به دائماً بالطبع إذا علمت هي أصلاً أنه من المقرر أن تسمح المحكمة التي سيكون قضاتها ثلاثة رجال أو رجلين وامرأة، لزوجها بتجديد الفراش!، أو إذا كان في عقد زواجها شرط بأنه من حقها الطلاق في حالة زواج الرجل مرة ثانية بدون إذنها، تحصل على الطلاق! وهذا يكفي! فلن يبقى بعد ذلك لا بيت ولا أسرة يدعى القانون حمايتها! ومع ذلك تم في آخر الأمر التصديق على هذه اللائحة بدون المادتين ٢٣ و ٢٥ برغم المقاومة والاعتراض الشديدين من جانب ناشطات حقوق المرأة.

مشروع الأمن الاجتماعي ودورية الإرشاد:

ربما كانت أصعب فترة تاريخية على المرأة الإيرانية فترة تطبيق مشروع الأمن الاجتماعي، حيث بادرت قوات الأمن بالتعامل المباشر مع ما يعرف بظاهرة سوء الحجاب وذلك بنشر الشاحنات التي تقل قوات دورية الإرشاد، وكانت فترة عصيبة جداً، حيث كان يملى على المرأة نوع ثيابها، وكانت في مسألة الملابس مجبرة على ارتداء الشياح الطويلة قائمة اللون، وبينما بدأت قوات الأمن تنفيذ هذا المشروع في المدن الإيرانية، خاصة العاصمة، بضجة كبيرة وبصورة منسقة انتقدت كثير من النساء هذا المشروع سواء في المجلس أو هؤلاء اللاتي كن يخدمن في الدوائر الثقافية بالدولة.

وبناء على هذا التقرير، فإنه يمكن اعتبار سنوات حكومة أحمدى نجاد التاسعة نوعاً ما هي سنوات الشدة والابتلاء بالنسبة للمرأة، وهو ما جعل المرأة تفقد كل طاقتها في النضال من أجل الحصول على الحد الأدنى لحقوقها، والتي هي في معظم دول العالم من أبسط حقوقها.

- نقطة تحول أم تأسى؟

برغم أن اختيار ثلاث وزيرات لا يمكن أن يمحو من ذاكرة المرأة ما مر بها خلال هذه السنوات الأربع إلا أن الكثيرين يعتبرونها نقطة تحول في تاريخ الثورة الإيرانية.

وقد وصفت أمين عام جمعية زينب (س) خطوة رئيس الجمهورية في اختيار النساء في بعض وزارات الحكومة العاشرة بأنها خطوة شجاعة ونقطة تحول في تاريخ الدولة السياسي.

وصرحت مريم بهروزي في حديث لوكالة أنباء "ايسنا": نحن قد طرحنا منذ سنوات سابقة، خاصة في العام الماضي مطلبنا الأساسي القائم على ضرورة وجود عدة وزيرات في الحكومة، وقبل شهر واحد من إجراء الانتخابات طرحت أنا هذا المطلب خلال الجلسة التي عقدتها جبهة إيتباع خط الإمام والمرشد الأعلى مع رئيس الجمهورية. واعتبرت بهروزي مثل هذه الخطوة خطوة شجاعة وعادلة ومنصفة وتتفق مع حقوق الإنسان، وقالت: أثق في أن المرأة ستثبت جدارتها وقدراتها في مثل هذه المناصب، وفي رد فعل على اختيار الوزيرات على يد أحمدى نجاد نشرت صحيفة "الجارديان" البريطانية تقريراً تناولت فيه تأثيرات وجود زهرا رهنورد زوجة مير حسين موسوي في فريضة الإعلامى.

وطبقاً لتقرير موقع "عصر إيران" فقد جاء في هذا الموضوع: خلال تاريخ الجمهورية الإسلامية الممتد ثلاثين عاماً لم يسبق أن ساعدت زوجة رجل سياسى زوجها في حملته الدعائية بهذا الشكل أو كان لها دور سياسى بهذا الحجم حتى إن الكثيرين في إيران يقارنون السيدة رهنورد بمشيل أوباما سيدة أمريكا الأولى.

وتكتب الجارديان: التأثيرات التي تركتها رهنورد على الساحة السياسية الإيرانية كانت شديدة لدرجة أنها تدفع محمود أحمدى نجاد رئيس الحكومة لإدخال ثلاث سيدات في حكومته برغم معارضة أنصاره المتعصبين، وفي الواقع فإن أحمدى نجاد الذي لم يكن قد تحدث قط عن اختيار الوزيرات السيدات للحكومة أثناء المنافسات الانتخابية قد طبق فكرة منافسيه في الانتخابات - مهدي كروبي ومحسن رضائي - اللذين كانا قد وعدا بإدخال وزيرات سيدات في حكومتهما، وقالت آسيه أميني ناشطة حقوق المرأة حول اختيار الوزيرات من جانب أحمدى نجاد إن هذا الإجراء من جانب أحمدى نجاد قد حدث نتيجة ضغوط "الحركة النسائية" المستمرة على المحكمة الإيرانية.

الشبكات الاجتماعية التلقائية

سعيد مدني ■ اعتماد (الثقة) ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٩

عندما طمأن الرئيس السابق محمد خاتمي منتقديه بعد انسحابه من الترشيح لرئاسة الجمهورية بأن موسى خيار مناسب جدا للانتخابات الرئاسية شديدة المنافسة، استقبل الكثيرون - وأنا من بينهم - كلامه هذا بكثير من الشك، وتابعوا تصرفات واختيارات السيد موسى بقلق وخوف، والآن وبعد مرور عدة أشهر مملوءة بالأحداث أصبحت الفرصة مناسبة لتقييم عشرات الاختيارات والتصرفات للمهندس موسى، ويجب أن نعترف بأن ما فعله موسى كان أكثر بكثير مما توقعه الكثيرون من النشطاء السياسيين - الاجتماعيين بحيث يجب اعتباره الآن بدون أدنى شك واحداً من أكثر رجال السياسة الإيرانيين المعاصرين جدية وسعيًا وذكاءً وابتكاراً وتجديداً. فقد أثبت أنه يصلح لتنظيم طريق الأمل الأخضر في مقام المرجعية السياسية - الفكرية التي يثق بها الجمهور الفقير الذي تجمع في الحركة الخضراء.

ولكن من بين مواقف المهندس موسى وتجديداته الذكية، يجب اعتبار طرح الشبكات الاجتماعية التلقائية والآية بنطاق واسع وإعداد لا حصر لها على مستوى المجتمع، من أبداع خطواته، حيث يمكن اعتبارها تجربة توجه جديد في نظام تشكيلات في إيران المعاصرة، ولكن ما هي الشبكات الاجتماعية وما علاقتها بالحركة الاجتماعية، وأي شبكات يمكن أن نجدها في المجتمع وما هي طريقة العضوية والاستقالة والتشكيل أو الحل في أي شبكة، وكيف تتصل الشبكات فيما بينها وما هي طرق تعاملها مع إدارة الحركة؟

كل أصحاب الرأي تقريباً الذين بحثوا موضوع رأس المال الاجتماعي اعتبروا الشبكات الاجتماعية أحد عناصره المهمة. ومن ناحية أخرى، فقد تمحورت الشبكات تدريجياً في البحث حول منظمة الحركات الاجتماعية، وقد زاد الاهتمام بالشبكات في بعد التحول من الحركات القديمة إلى الحديثة فقد وجدت الإجراءات الجماعية الاحتجاجية للمجتمع البشري منذ العهود البعيدة جداً وحتى الآن، ولم يكن لهذه الاحتجاجات في بادئ الأمر الجانب الحزبي أو التنظيمي، بل كانت تتشكل من الحركات الجماهيرية التي كانت تفتقر إلى الانضباط أو الارتباك التنظيمي، وكان هذا النوع من النضال يتشكل عادة حول الجمعيات التي لم تكن أكثر من جماعة صغيرة ذات علاقات غير رسمية وغالباً سرية وغير

علنية، وكانت الاحتجاجات في الغالب أيضاً إقليمية أو محلية، وقلما كان لها الجانب الوطني العام، وكان على رأس هذه الحركات الزعماء والتشكيلات الهرمية التي كانت تتصل بالهيكل الاجتماعي عن طريق العلاقات ذات الاتجاه الواحد، وعلى هذا الأساس كان هناك الزعماء الذين كانوا يمسون بزمام الإجراءات الجماعية، وكانت سلطة هذه المجموعة من الحركات نابعة من قدراتهم على التعبئة العامة والشعبية، وعلى هذا الأساس كانت تشكيلات الحركات في الماضي أشبه برأس جبل الجليد العائم في الماء، حيث كان من الصعب مشاهدة الكثير من أبعاد التحرك الاجتماعي للشعب الذي هو صانع هيكل الحركة، وقد تشكلت الحركات تدريجياً تحت إرشاد المنظمة المتمركزة التي كانت ترشد الهيكل من أوله إلى آخره، وكانت تقوم بالتوحيد الأيديولوجي لكافة الأعضاء والمشاركين، وكان لابد من مرور عدة عقود حتى يتضح هذا التوجه التنظيمي، وقد أدت العلاقات غير الديمقراطية داخل الحركة والضعف والعجز في الاستمرار والثبات والبقاء، أدت كلها إلى زيادة الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب التنظيمي المتمركز. ومن ناحية أخرى، كان بعد إحاطة التشكيلات الحزبية أو التنظيمية وإشرافها على الحركات يؤدي إلى سلطة زعماء المنظمات واستخدام هذه الإمكانيات في حماية وزيادة الأتباع، وعلى هذا النحو، فإن احتمال نسيان مصالح واحتياجات هيكل الحركة كان يتزايد، وعلاوة على ذلك، فإن تحول الاحتجاج إلى أمر احترافي داخل المنظمات كان يهيئ إمكانية إعمال الرأي وفرض مطالب المناضلين المحترفين على مطالب هيكل الحركة، وهو ما كنت تتبعه نتائج سلبية كثيرة، وهذه المعتقدات جعلت الحركات الاجتماعية تضع في جدول أعمالها التوجهات الجديدة في التنظيم وهو الأمر الأكثر ديمقراطية والأكثر تعددية والأكثر شمولاً بنسبة كبيرة، وقد قوى هذا التوجه مجال الاهتمام بالشبكات غير الرسمية، وعلى هذا الأساس تشكلت قوالب تنظيمية أفقية جديدة في الحركات، وكانت أكثر إنسانية وأكثر ديمقراطية بصورة كبيرة، وكانت هذه الشبكات تقلل إمكانية استغلال مطالب الحركات الاجتماعية عن طريق المنظمات الحزبية، وتيسر بعد التنمية السياسية لكل أفراد المجتمع.

ما هي الشبكة الاجتماعية:

ربما يكون أحد أسباب الاهتمام المتزايد بالشبكات الاجتماعية هو دورها الذي لا ينكر في رأس المال الاجتماعي، حيث يقال إن رأس المال الاجتماعي هو العلاقة المكررة بين الأفراد، وتنظيم هذه العلاقات في الغالب داخل الشبكات، والشبكات باعتبارها أحد عناصر رأس المال الاجتماعي هي نتيجة وثمرات العلاقات الاجتماعية، وقد تم تعريف العلاقات الاجتماعية في قاموس العلوم الاجتماعية بأن العلاقة تعني الارتباط بأي صورة بين واقعين أو أكثر، وهذا الارتباط من الممكن أن يكون بصورة مستقلة أو متداولة أو متصلة، وقد اعتبر الهدف من العلاقات الاجتماعية الارتباط والاتصال المتبادل بين البشر واتجاههم السلوكي، أما إدراك العلاقات الاجتماعية باعتبارها مجموعة من الشبكات، فإنه يجعلنا قادرين على تحديد بنية العلاقات الاجتماعية (على سبيل المثال هل الناس كل منهم يعرف الآخر وما هي ماهية علاقاتهم) ويجعلنا كذلك قادرين على تحديد مضمون هذه العلاقات (مثل السبب في الوجود فوق السطح وصيحة الله أكبر أو العكس)، والحركات الاجتماعية لا تكتفى بالعلاقات فحسب، بل هي نفسها تنتج حزمة من العلاقات ويضع الحاضرون في الحركة أساس علاقاتهم بشكل تدريجي بعد وجودهم معاً في المراسم والدعوات والاحتجاجات الجماعية في مناخ قائم على الثقة والقيم المتفق عليها، وبعد ذلك يزدون من عمق ومساحة هذه العلاقات كل يوم وفي كل فعل جماعي.

وفي التعريف العام، الشبكة الاجتماعية هي «مجموعة من الأفراد المرتبطين فيما بينهم» والذين لهم عادة «خاصية مشتركة» فعلى سبيل المثال من الممكن أن يكون هؤلاء مهتمين بفكرة أو نهج فكري أو سياسى أو اجتماعي، ومن الممكن أن يحبوا رياضة خاصة أو من الممكن أن يكون لهم شغل مماثل أو عمل مشابه، في صورة مصغرة فإن الأسرة ومجموعة الأصدقاء لهم خصائص الشبكة، ومن الممكن لي كفرد أن يهتم بأكثر من شبكة واحدة في وقت واحد، وعلاوة على الأسرة فإن أى فرد من الممكن أن يكون عضواً في الشبكات المنفصلة الخاصة بالعلاقات القائمة على الحوار والروابط الترفيهية والوظيفية والوطنية والأسرية والسياسية والدينية والقومية، فكل مجموعة من هذه المجموعات من الممكن أن تضع قواعد مختلفة وشكلاً من أشكال التوقعات والالتزام المتبادلة ومن الممكن أن تهيب مستويات متباينة للثقة العامة تجاه الآخرين الذين يقعون داخل أو خارج المجموعة، والشبكات لديها القدرة على التوغل والانتشار بلا أى قيود والارتباط بجماعات جديدة مادامت تستخدم كود الاتصال المباشر.

ويتم تعريف الشبكات أحياناً بأنها «أشبه بعلاقة أخلاقية قائمة على الثقة»، وبعبارة أخرى يمكن القول «إن الشبكة

عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في القواعد أو القيم التي تتعدى القيم والقواعد اللازمة للمعاملات اليومية المتداولة. وبصفة عامة فإن هذه القواعد تتحول من النوع البسيط وذي الاتجاهين إلى نظام القيم المعقد، والنقطة المهمة والمحورية في هذا التعريف بالطبع هي أن الشبكات تبنى على أساس القواعد والقيم المشتركة غير الرسمية، ومن هنا فإن الشبكات أصلاً لها جانب غير رسمي في الغالب فنحن جميعاً نراعى في العلاقات اليومية مجموعة من القيم الاجتماعية العامة بشكل إرادي أو لا إرادي دون أن نبحت أو نتفق بشأنها مع الآخرين ولا ننتهكها، فعلاقة الوالدين مع الأولاد وعلاقة المعلم مع التلميذ وعلاقة المدير والعاملين وعلاقة الأصدقاء المتأهلين في السن تأتى كلها في إطار هذا النوع من القيم العامة، والشبكات علاوة على اهتمامها بهذه القيم فإنها في الغالب تضع في اعتبارها أيضاً تدريجياً معايير وأسس أخرى ترفع بالتالى من مستوى العلاقة بين أعضاء الشبكة، وعندما تكون العلاقة بين زملاء العمل ذات جوانب سياسية أو اجتماعية أو ثقافية علاوة على الواجبات المهنية فإنها ستجد سريعا القدرة على بناء شبكة جديدة ذات قيم تتعدى حدود الإطار المهني وستبنى الحركات الاجتماعية قيمهم وثقافتهم، وبهذا الشكل سيجدون الطريق لإيجاد شبكات جديدة أو الارتقاء بالشبكات السابقة، حيث أن دورهم في الحركات سيكون مهماً وحيوياً للغاية وعلى هذا الأساس فإن الشبكات في نفس الوقت الذى تستفيد فيه من قيم الحركة ستقوم هي نفسها أيضاً بإعادة إنتاج هذه القيم في علاقات أعضاء الشبكة والعلاقة بسائر الشبكات.

وبناءً على هذا التحليل، فإن الشبكات الاجتماعية تؤكد على الاتصالات والروابط والعلاقات الاجتماعية والتجمعية التي ترتبط كل فرد بالآخر، وهذه العلاقات لا يمكن خفضها إلى مستوى الخصوصيات أو الأداء الخاصة لأعضاء الشبكة، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه الشبكات بمثابة وحدات تنظيمية للحركات الاجتماعية وعامل نمو رأس المال الاجتماعي في الحركة.

أنواع الشبكات الاجتماعية:

تنقسم الشبكات الاجتماعية إلى مجموعتين رسمية وغير رسمية، فالشبكات الاجتماعية غير الرسمية هي العلاقات المباشرة بين جماعة محددة من الأفراد الذين يتعارفون ويترابطون فيما بينهم عن طريق صلات القوم والقرابة والصدقة والمهنة أو الجوار، والشبكات غير الرسمية هي «المؤسسات» التي لها أعمال جماعية ذات قوالب معينة ومحددة، وهذه الشبكات لا يعترف بها رسمياً من الناحية القانونية، ولا تحتاج هذه الشبكات لا يعترف بها رسمياً من الناحية القانونية، ولا تحتاج أيضاً لأن يعترف بها رسمياً لأن أعضاؤها طوال الوقت

ليسوا في خدمة الشبكة، ومن هنا فإنها لا تعد منظمة رسمية، ولكن لا أحد من هؤلاء ينفى قدرتها ودورها، وللشبكات غير الرسمية قوانين غير مكتوبة والتي تهيئ مصادر محددة لبقائها وحياتها، وأحياناً تتحول الشبكات غير الرسمية إلى شبكات رسمية، وقد خرجت المنظمات غير الحكومية المسجلة والوحدات التعاونية الريفية والفرق الموسيقية أو الرياضية في الغالب من قلب الشبكات غير الرسمية برغم أن علاقاتها مازالت أفقية ومتفرقة إلى حد ما حتى بعد الحصول على الهوية الرسمية، حيث إن رغبة الأفراد في المشاركة في عضويتها تتعدى الحصول على الأجر وعلاقات السوق، وللشبكات غير الرسمية بالتأكيد أعمال خاصة تتوقف عليها استمرار حياتها وتارة يكون لهذه العمالة جوانب عاطفية وتقوى في مجموعة من الأفراد إحساس التعلق والانتماء، وتارة أخرى يكون لها أبعاد عينية وواقعية تماماً، أي تقدم لأعضاء الشبكة خدمات جديرة تماماً بالبحث، وتقوى الحركات الاجتماعية مجال عمل ونشاط الشبكة لأنها تهدى للأعضاء دوافع أهم، والعمل والنشاط في الشبكات غير الرسمية لا يتنافى إطلاقاً مع وجود أعضائها في الشبكات والمنظمات الرسمية، فالمنظمات الرسمية هي شخصيات قانونية تتولى مهام محددة على مستوى المجتمع وتحصل على الأجر مقابل أداء تلك المهام، ولكن لا يمكن المحافظة على جميع العلاقات داخل

أي مجتمع أو حتى سد كافة احتياجات أفراد أي مجتمع عن طريق المنظمات أو الشبكات الرسمية، وعلى هذا الأساس فإن تشكيل الشبكات غير الرسمية أمر ضروري وحتمي ولا تستطيع الحكومات والنظم السياسية أن تمنعه، والعلاقة بين الشبكات غير الرسمية والمنظمات الرسمية مشروطة بحصول الشبكة غير الرسمية على تعامل إيجابي من المنظمة الرسمية. وفي الواقع فإن «الجنود يحاربون من أجل فرقتهم وليس من أجل منظمة الجيش البيروقراطية» وعلى هذا الأساس إذا لم يكن هناك اطمئنان وثقة متبادلة بين الشركات غير الرسمية والمنظمات الرسمية فإن كلا منهما سيقف في وجه الآخر، وسيعلو بالتالي جدار عدم الثقة والصراع بينهما، وقد أثبتت التجربة أن المنظمات الرسمية في هذا النزاع هي التي تضطر للانسحاب أو الحل بسبب البنية المفككة غير المرنة، وتصل هذه التعارضات إلى الحد الأدنى في النظم الديمقراطية، أما في النظم الاستبدادية فإن نطاق النزاع يتوسع وينعكس في الحركات الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي النابع من تعميق الثقة والمرارة في الحركات الاجتماعية يؤدي إلى ظهور الشبكات غير الرسمية الواسعة أما الأفراد الذين قد تلاقوا معاً في داخل الحركة واستطاعوا أن يبنوا جداراً من الثقة فيما بينهم فإنهم يصنعون معاً الشبكات غير الرسمية حتى يكون لهم دور أكثر تأثيراً في الحركة عن طريق هذه الشبكات.

الحرب السرية بين أقطاب السلطة في إيران

أخبار بلوتشستان ٥/٩/٢٠٠٩

فاز أحمدى نجاد بالجولة الأولى للصراع باستخدام العنف والقمع مدعوماً بقطاع من الحرس الثوري أصحاب الخبرات العسكرية المستعدين للدفاع عن مصالحهم القومية، لكن يبدو أن هذا التيار لديه تناقضات جوهرية مع مجتمع رجال الدين، لكن مع تكرار الدعم من قبل على خامنئي، اطمأن أحمدى نجاد، ولم يعد يأبه كثيراً بمشكلاته مع رجال الدين. يبرز على الساحة الآن سؤال هام هو: لماذا لم يقم خامنئي بدور الوسيط بين الأطراف المتصارعة وتفضيله تعميق الخلافات بين فصائل النظام؟

يمكن وضع تصورين للإجابة على هذا السؤال: التصور الأول أن آية الله خامنئي خشي من أن يكون التراجع في الظروف الحالية يعني انهيار النظام السياسي الإيراني بالكامل لأن إحداث أي ثغرة في بنية النظام تعني الانهيار الكامل للنظام بأسره، التصور الثاني أن آية الله خامنئي في

تعتبر مظاهرات الشوارع والاعتراضات الشعبية المتواصلة أحد مظاهر الحرب السياسية الدائرة في إيران حالياً، ويرى بعض المحللين السياسيين أن ثمة صراعاً أشد وأعماق يدور في الخفاء بين النخبة السياسية الحاكمة. يؤكد صحة هذا التصور صمت قطاع كبير من رجال الدين الشيعة على الأحداث الجارية التي أدت إلى استياء كبار رجال الدين من أداء مسئولى الدولة، كما تدور حالياً مباحثات سرية بين زعماء الجمهورية الإسلامية.

يسعى الآن كل من آية الله على خامنئي، وهاشمي رفسنجاني، وأحمدى نجاد، وبعض الشخصيات الإيرانية الأخرى إلى إدارة الأزمة الحالية، ويبدو أن هذه الأطراف على اتصال دائم ببعضهم بعضاً لأنهم جميعاً أبناء الجمهورية الإسلامية، لكن النزاع الحالي يدور حول مستقبل أبناء الجيل الأول.

مواقفه الأخيرة لم تكن لديه حرية التصرف، وأنه إلى حد ما كان خاضعاً لأحمدى نجاد وفريقه.

رفسنجاني ممثل عقلانية الدولة في إيران:

من سخرية القدر أن رفسنجاني كثوري مخضرم تقع على عاتقه الآن مهمة إخراج إيران من أزمتها السياسية، وهو أكثر المتضررين منها بعد أن أصبح عدواً لدوداً لأحمدى نجاد، هذه العداوة راجعة لتعارض المصالح بينهما أكثر من التعارض الأيديولوجي.

أدرك رفسنجاني بمرور الوقت أن أبواب إيران المغلقة لا بد أن تفتح، خاصة الاقتصادية منها. وعلى الرغم من أن رفسنجاني لا يريد الانفتاح الشامل، لكنه يعلم أن انغلاق إيران لن يمدد نظام الجمهورية الإسلامية فحسب، وإنما سيعرض وحدة الأراضي الإيرانية للخطر أيضاً. إن وجود أحمدى نجاد على رأس الحكومة الإيرانية يعنى

استبعاد جميع أطراف المعارضة الإيرانية، ويزيد من احتمالية الهجوم الأمريكي على إيران، وفي حالة تزايد اعتراضات الشوارع مستعرض مشروعية المرشد للاهتزاز، وربما في مثل هذه الظروف تسنح الفرصة لرفسنجاني.

صمود الموسوي في مواجهة أوامر المرشد:

تسيطر الحكومة الإيرانية في الوقت الحالي على اعتراضات الشوارع، لكن الأوضاع من الممكن أن تتغير بسرعة، خاصة أن موسوي لا يزال حتى الآن يطلب من مؤيديه الاستمرار في المقاومة والمطالبة بحقوقهم.

على الرغم من أن موسوي ابن الثورة الإسلامية ويؤمن بنظامها، لكن مقاومته اتخذت لونا جديداً يختلف عن أسلوب الإصلاحيين، فموسوي لم يستبعد القيام بإضراب عام في إيران، وهذه بداية جديدة للمعارضة السياسية في إيران من الممكن أن تؤدي إلى تحولات عميقة.

نظرة على المستقبل السياسي لرفسنجاني

عصر إيران ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٩

نجاد رئيساً للجمهورية، كل هذا حول انتقاد اليمين المتطرف لهاشمي رفسنجاني إلى هجوم شامل تجاوز حدود الانتقاد، ووصل إلى حد توجيه السباب والتهديدات.

منذ منتصف شهر مايو الماضي تصاعدت دعوات من قبل شخصيات أصولية متطرفة داخل مجلس الشورى الإسلامى وخارجه تطالب بمحاكمة رفسنجاني بسبب مواقفه السياسية في الأشهر الأخيرة.

على الرغم من أن تنفيذ هذا التهديد أمر مستبعد جداً، لكن ليس هناك شئ مستبعد في حالة ما إن تعامل الأصوليون المتطرفون مع الأمر كمعركة حياة أو موت.

في أواخر شهر يونيو الماضي أدلى أحد النواب الأصوليين بالمجلس بتصريحات لوكالة أنباء فارس منح فيها رفسنجاني لقب (أكبر شاه)، واستخدام مثل هذه العبارات والاصطلاحات في الحديث عن رفسنجاني من قبل الأصوليين ووسائل الإعلام التابعة لهم يعبر عن إحساسهم بالأمان، وعدم تعرضهم للمساءلة في حالة الهجوم على رفسنجاني، حتى ولو شمل هذا الهجوم ألفاظاً خارجة أو سباباً.

ظهور مثل الوضع لرفسنجاني يثير في أذهان المحللين السياسيين تساؤلات عن طبيعة المستقبل السياسى لرفسنجاني في نظام الجمهورية الإسلامية.

ذاق رفسنجاني طعم النقد اللاذع أثناء مواجهته مع الإصلاحيين منذ عقد مضي، وكانت الانتقادات الحادة من قبل كل من أكبر كنجي، وعباس عبدى، ومحمد قوتشاني للأداء السياسى لرفسنجاني، بداية تشويه صورة رفسنجاني لدى الرأي العام الإيراني.

مع انتهاء فترة تولى الإصلاحيين للسلطة ومجيئ الأصوليين الشبان خاض رفسنجاني مرحلة جديدة من إضعاف سلطته السياسية، وإذا كان الإصلاحيون الذين قاموا بانتقاد رفسنجاني من خارج البنية الحقيقية للسلطة، فإن الأصوليين الذين فعلوا نفس الشئ هم من داخل هذه البنية.

على الرغم من أن مشروع تشويه صورة رفسنجاني لدى الرأي العام الإيراني قد بدأ في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، لكنه دخل مرحلة جديدة في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٩، على نحو لم يحدث من قبل في تاريخ نظام الجمهورية الإسلامية.

بدأ الهجوم على رفسنجاني هذا العام في حديث أحمدى نجاد أثناء مناظرة مع المهندس مير حسين موسوي، وامتدت صور وتدايعيات هذا الهجوم في رسالة رفسنجاني للمرشد قبل إجراء الانتخابات، وصمته المقترن بالاعتراض في أيام ما بعد الانتخابات، ثم خطابه الذى ألقاه في صلاة الجمعة، والأهم من كل ما سبق، عدم حضوره مراسم تنصيب أحمدى

هل سيبقى هاشمي رفسنجاني رئيساً لمجلس الخبراء ومجلس تحديد مصلحة النظام؟ هل يستطيع التحدث إلى الشعب الإيراني مرة أخرى من فوق منبر صلاة الجمعة؟ إذا كانت ثمة رغبة تلحظ بين كبار وصغار تيار اليمين الأصولي في إقصاء هاشمي رفسنجاني عن الساحة السياسية، وهذه الرغبة هي غاية هدفهم، فهل سيجبر رفسنجاني على الابتعاد، أم أنه سيخرج من جعبته ألعابه السحرية، ويضع معادلة جديدة للشأن السياسي الإيراني كما كان يفعل بالماضي؟

إذا تيقن رفسنجاني من أنه يجب عليه ترك مناصبه السياسية والتخلي عن سلطاته، فهل سيختار تمضية شيخوخته بالكوث في عزلة من أجل الحفاظ على النظام الذي بذل كل عمره لإقامته أم أنه سيدخل ساحة الصراع والتزال مع الأصوليين المتطرفين؟

إن المستقبل السياسي لهاشمي رفسنجاني أصبح غامضاً، البعض يعتقد أنه قد انتهى فعلياً من الناحية السياسية، واليمين المتطرف ليس وحده هو من يظن هذا، إذ يشاركه الرأي أشخاص من خارج بنية السلطة في نظام الجمهورية الإسلامية مثل جواد طباطبائي الذي أعلن قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة أن هاشمي رفسنجاني قد انتهى من الناحية السياسية.

لكن هل حقاً يقترب رجل السياسة للجمهورية الإسلامية من إنهاء عمله؟ فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لرفسنجاني يمكن أن نذكر تخمينات كثيرة أولها أنه سيعزل من رئاسة مجلس الخبراء، وتحقق هذا التخمين يبدو أمراً مستبعداً نظراً للأجواء الداخلية لمجلس الخبراء لأنه على الرغم من سعي أحمد خاتمي ومحمد يزدي إلى إشاعة أن غالبية أعضاء مجلس الخبراء متخذين مواقف معارضة لرفسنجاني بشكل كامل، إلا أن الأخبار الواردة من مجلس الخبراء لا تعبر بأي حال من الأحوال عن صدق هذا التصور، لأنه إذا كانت أغلبية أعضاء مجلس الخبراء معارضة لرفسنجاني، لاستمعت لتوصية عدم انتخاب رفسنجاني رئيساً للمجلس في أواخر عام ٢٠٠٨، لما جلس رفسنجاني على مقعد رئاسة مجلس الخبراء من خلال حصوله على عدد من أصوات أعضاء المجلس أكثر بكثير مما حصل عليه في عام ٢٠٠٧، الاحتمال الثاني فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لرفسنجاني، انفصاله عن مير حسين موسوي واختياره الصمت حيال الأحداث السياسية الحاصلة في المجتمع الإيراني، واحتمالية وقوع هذا الاحتمال ليست كبيرة أيضاً، لأنه إذا كان رفسنجاني ينوي اتخاذ هذا الموقف لكان لزاماً عليه أن يؤيد نتيجة الانتخابات والحضر مراسم تنصيب أحمدى نجاد.

بالإضافة إلى هذا، هاشمي يعرف جيداً أن حركة موسوي

قد أعلنت في مواجهة تيار سياسي يسعى إلى إقصائه من رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام ورئاسة مجلس الخبراء.

الاحتمال الثالث أن يصبح هاشمي رفسنجاني تروتسكي الثورة الإيرانية حتى يسد باب انحراف هذه الثورة، ويبدو أن تحقق مثل هذا الاحتمال مستبعد أيضاً، لأن هاشمي إذا كان ثورياً فيما مضى فقد جلس لسنوات طويلة في مقعد السلطة، وهو مثل أي سياسي ثوري يخلف مرحلة ردود الأفعال الأصولية وراء ظهره بانتهاء مرحلة الثورة، بالإضافة إلى أن هاشمي على الرغم من تاريخه الثوري إلا أنه ذا طبيعة محافظة.

الاحتمال الرابع فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لرفسنجاني، هو أن يستقيل من جميع مناصبه السياسية، ومن خلال هذا الموقف يعلن اعتراضه الشديد على العملية السياسية القائمة في المجتمع الإيراني على الملأ.

انتشرت شائعة استقالة رفسنجاني في الأيام الأولى التالية للانتخابات الرئاسية الأخيرة، لكن يبدو أن هذه الشائعة لم تكن إلا أحد تكتيكات الحرب النفسية من قبل أعداء رفسنجاني الأصوليين.

يعتبر هاشمي رفسنجاني أن سياسات حكومة أحمدى نجاد علامة على ابتلاء الجمهورية الإسلامية بمرض الانحراف عن المسار المثالي الذي وضعه مؤسس النظام، وبناء على هذا فهو لن يترك الساحة لمصلحة الأشخاص الذين يعتبرهم قوى سياسية دخيلة على النظام، بل وتهده بالفناء.

بالإضافة إلى هذا، مطالبة كثير من رجال السياسة لهاشمي بمواصلة دوره تدل على أن هاشمي لديه الكثير من الدوافع للبقاء في مجلس الخبراء ومنع احتلال هذا المجلس من قبل التيار اليميني المتطرف.

إن استبعاد هاشمي رفسنجاني من رئاسة مجلس الخبراء ستؤدي إلى إجلاس واحد من اثنين هما أحمد جنتي أو الشيخ محمد يزدي على مقعد رئاسة المجلس، وهذا الأمر من وجهة نظر هاشمي رفسنجاني سيكون بداية تشكل انحراف كبيراً في تاريخ الجمهورية الإسلامية.

الاحتمال الخامس، هو عزل هاشمي رفسنجاني من مناصبه التي تولاهما بالتعيين، وفي هذه الحالة سيفقد رفسنجاني رئاسة مجمع تحديد مصلحة النظام وإمامة صلاة الجمعة بطهران، وتبقى له رئاسة مجلس الخبراء فقط، لكن علاقاته القديمة مع المرشد تجعل من هذا الاحتمال أمراً مستبعداً.

على الرغم من أن هناك احتمالات أخرى بشأن المستقبل السياسي لرفسنجاني يمكن إضافتها للاحتتمالات السابقة مثل انتهاج رفسنجاني لأسلوب التقية والمداورة حتى حلول موعد الانتخابات التالية، لكن الأمر المسلم به أن هذه التعقيدات تجعل التنبؤ بمستقبل رفسنجاني السياسي أمراً بالغ الصعوبة.

انتقادات حداد عادل للتيار الاصلاحي

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٧/٨/٢٠٠٩

تحدثوا عن التزوير والذي إن ثبت صحته ستبطل نتائج الانتخابات، ولكن المثير أن التوجهات القانونية التي كانت متوقعة من أجل تحقيق مثل هذه المخالفات، لم يستفد منها هؤلاء الأفراد مطلقاً.

والآن وبعد مرور شهرين من الانتخابات خفت ادعاءات التزوير، وأصبحت الموضوعات اليوم حول الاعتقالات وأحداث ما بعد الانتخابات.

وعلى هامش الحديث وحول أسلوب تيار الثاني من خرداد، أكد "عادل" أن هذا الأسلوب تم من قبل اثناء مؤتمر برلين عندما تركت وسائل الإعلام الإصلاحية أصل الموضوع وسخرت كل أدواتها للحديث عن ظهور إيرانيات بدون الحجاب عبر شاشات التلفزيون.

واليوم يتكرر نفس الموضوع فقد ترك الإصلاحيون المهم ويتحدثون عن أمور فرعية، فالذين يدعون أن هناك تزويراً قد حدث في الانتخابات، عليهم أن يثبتوا ادعاءاتهم، وعندما يفشلوا، عليهم أن يجيبوا على التساؤلات، ولا يسعون إلى إحداث ضجة في أمور فرعية حتى ننسى أصل القضية.

وحول مصير التيارات الإصلاحية التقليدية، والتي انتهجت في الانتخابات الأخيرة مواقف أكثر تشدداً قال حداد عادل إنني لا أتوقع مستقبلاً طيباً لهذه التيارات، لأن الشعب ذكي وقد رأى إجراءات هذا التيار، وإذا لم يغيروا سياستهم فقد وصلوا إلى خط النهاية.

وحول مكانة هاشمي رفسنجاني في النظام بعد الانتخابات الأخيرة، أضاف حداد عادل أن السيد هاشمي رفسنجاني من الأوائل الذين ساهموا في قيام الثورة الإسلامية، وكان من أتباع الإمام الراحل الذين تحملوا لأجل الثورة السجن والألم، وبعد الثورة قاد الدولة في عهد الحرب المفروضة، لقد قدم رفسنجاني خدمات جليلة للثورة ودائماً كان موضع احترام الزعامة، وإذا كنا في الأحداث الأخيرة لم نر منه ما نتوقعه، فإننا نأمل أن يكون كما الماضي بجانب الزعامة ليحافظ على وحدتنا.

في الجلسة السنوية التاسعة لأعضاء اتحاد طلاب جامعات الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أكد حداد عادل رئيس اللجنة الثقافية بمجلس الشورى الاسلامي، في تعليقه على أحداث ما بعد الانتخابات الرئاسية، وكسر القوانين ودعم قوى الأعداء المعارضين وسعيهم لإبعاد السياسيين عن ولاية الفقيه والشعب. لنفس السبب وفي الظروف الحالية فإن كل فرد في المجتمع كان مطالب بتأييد الولي الفقيه بنفس قدر الضغط والالتهام المعرض له.

وأضاف حداد عادل أن البعض في المجلس السابع وحتى عهد رئاسة السيد هاشمي رفسنجاني قد وجهوا انتقادات شديدة للولي الفقيه، وللسيد هاشمي رفسنجاني.

وأشار أيضاً إلى دعم كروبي لرفسنجاني في مقابل نجاد، مضيفاً أنه في السنوات الماضية، خاصة انتخابات المجلس الثامن وضحت بشدة العلاقة بين رفسنجاني وكروبي، وفي ذلك الوقت كتب كروبي رسالة مفصلة للسيد رفسنجاني نشرتها أغلب الصحف. من جانب آخر فقد رأينا في الانتخابات الأخيرة أن كاتب مقالة أسرة رفسنجاني كان ضمن المؤيدين البارزين لكروبي.

ومشيراً إلى انتخابات الثاني والعشرين من خرداد، أكد رئيس اللجنة الثقافية بالمجلس أن زعماء أحداث ما بعد انتخابات رئاسة الجمهورية تذكروا الإمام على فترات، وادعوا أن الثورة الإسلامية انحرفت، هذا ظاهر القضية، ولكن في الحقيقة فإنهم لا يرغبون أن يشيروا إلى أن الإمام الحاضر يتبع الإمام الراحل، أنهم لا يفهمون أن ولاية الفقيه ميراث الإمام الخميني وقد تبلورت اليوم في زعامة آية الله خامنئي.

في المجلس السادس كان بعضيته بعض الأفراد الذين كانت لديهم عداوة مع الإمام، وأحد هؤلاء الأفراد هو أكبر جنشي، ولكن نفس الأشخاص في أواخر هذه الدورة تذكروا الإمام الراحل عندما وجدوا أن عضويتهم بالبرلمان أصبحت عرضة للخطر، وكان ذلك بهدف جذب الشعب المتدين إليهم.

وأضاف أن هؤلاء الأفراد في انتخابات رئاسة الجمهورية

آل لاريجان أبناء آية الله

فرناز حسنعلی زاده ■ اعتماد (الثقة) ١٧/٨/٢٠٠٩

في البداية بالجامعة في قسم الكمبيوتر، إلا أنه انخرط في الفلسفة بعد زواجه من ابنة آية الله مرتضى مطهري، وكان أول ظهور له في منصب مرموق عندما حمل لواء لجنة الفيلم الوطني مشاركا في مهرجان برلين ليحظى بمكانة مرموقة داخل صفوف التيار الأصولي للمرة



في عام ١٩٩٠، توفي ميرزا هاشم آملی بعد أن طوى تسعة عقود من الحياة الفقهية، وحينها كان الجميع يعتقدون أن أبناءه سيمضون على درب الحياة الفقهية مثل والدهم، لكن الآن وبعد ما يقرب من ١٧ عاما خلع معظمهم رداء الفقه وارتدوا لباس السياسة فأحدهم يتولى

الأولى، وبرغم خسارته في الانتخابات الرئاسية العاشرة إلا أن تلك المكانة لم تختل مطلقا، بل وصلت إلى أوجها عندما عين رئيسا للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في حكومة أحمدی نجاد، ثم رئيسا لمجلس الشورى الإيراني. أما محمد جواد لاريجانی فقد حصل على دراسات من الولايات المتحدة الأمريكية قبل دخوله في مجال السياسة، ومن ثم وضع حجر الأساس لمركز أبحاث المجالس الإيرانية، ومركز الدراسات السياسية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، لذلك فهو يلعب دورا مرموقا داخل مؤسسات اتخاذ القرار الإيراني بوصفه أحد أعضاء أسرة لاريجانی، وكاد أن يصل إلى منصب وزير، عندما خاض ناطق نوري انتخابات الرئاسة.

نتطرق أخيرا إلى الأخ الوحيد الذي تعمم وذهب إلى الحوزة «صادق لاريجانی»، الذي سار على نهج والده مواصلا انتقاداته ورؤيته الخاصة للدين، وبالتزامن مع اقتراب موعد نهاية فترة رئيس السلطة القضائية هاشمي شاهرودي (١٠ سنوات) الذي طرح اسمه أمام وسائل الإعلام بوصفه خليفته في هذا المنصب ليكون بذلك شقيقين على رأس سلطتين من إجمالي السلطات الثلاث في إيران للمرة الأولى.

حاليا رئاسة مجلس الشورى الإسلامي، والآخر يتولى منصب قاضي القضاة، وإثنان آخران يعملان في مناصب مرموقة بمؤسسات استراتيجية تتبع النظام، ومن ثم يمكن القول إن أبناء ميرزا تربعوا على رأس أقوى سلطتين بالبلاد، أما الإبن الخامس فقد سار على نهج والده في الحياة الفقهية لكنه بالرغم من ذلك لم يدع السياسة ولم يلتزم كثيرا بسنة والده التي هي سنة علماء النجف وسعى للبحث عن ضجة السياسة، ومنذ ستة أشهر نظم بالنيابة عن آية الله هاشمي شاهرودي لقاءات شعبية مع رئيس السلطة القضائية ليعرفهم عليه بوصفه رئيس السلطة القضائية القادم.

ويمكن القول إن ميرزا هاشم آملی كان من كبار رجال الدين وكبار فقهاء مؤسسة مجلس ضيافة الدستور، إلا أن أبناءه هيمنوا على الجغرافيا السياسية للدولة، ولأنه كان من المجتهدين البارزين الذين اعتلوا منابر التدريس، ومن منطلق انتمائه إلى مدرسة رجال الدين بالنجف فقد طلق السياسة طلاقة لا رجعة فيها سواء قبل الثورة أو بعدها حتى إن السيد «المدرسي» وهو من مؤسسي نظرية ضرورة التوفيق بين الدين والسياسة قد فشل في إقناعه بالدخول في طريق السياسة، لكن أبناء آية الله هم من صنعوا الفارق لأنه بينما كان لا زال حيا، تربع على لاريجانی على كرسي السلطة، فبينما تم اختياره

تعين صادق لاريجاني رئيسا للسلطة القضائية

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٠٠٩/٨/١٦

تلك المراسم، بينما تناقلت بعض وسائل الإعلام أخبار بشأن عدم قبول لاريجاني استئناف العمل في هذا المنصب بالتزامن مع ما تشهده البلاد من أحداث أعقبت الانتخابات الرئاسية.

من ناحية أخرى، ونقل عن "قربان على دري نجف آبادي"، قيل إن صادق لاريجاني يخشى من أن تشهد الساحة أحداثا باسمه لا يكون له دخل فيها، في حين نفت العلاقات العامة بالمحكمة العليا صحة تلك المقولة معلنة أن التصريحات المنسوبة لـ "دري نجف آبادي" بشأن سبب وقف تلك المراسم مجرد أكاذيب عارية من الصحة، وأنه سيتم التصدي لمروجي تلك الشائعات بالسبل القانونية.

على صعيد آخر، ينبغي الإشارة إلى أن صادق لاريجاني الذي شغل مؤخرا منصب رئيس السلطة القضائية هو شقيق علي لاريجاني رئيس مجلس الشورى الإسلامي، مما يعني أن الأخوين قد اعتليا هرم السلطة التشريعية والقضائية في إيران، وكلاهما من أبناء آية الله العظمى ميرزا هاشم آملی الذي كان أحد أعظم فقهاء ومراجع النجف الأشرف وقم.

تم تعيين صادق لاريجاني رسميا في منصب الرئيس الجديد للسلطة القضائية بأمر من المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، ليكون بذلك الشخص الخامس الذي يعتلي منصب رئيس السلطة القضائية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد كل من الشهيد محمد بهشتي، وعبد الكريم موسوي اردبيلي، ومحمد يزدي، ومحمود هاشمي شاهرودي.

لقد انتهت الدورة الثانية لهاشمي شاهرودي في هذا المنصب منذ أيام. وقبل صدور هذا القرار كان من المقرر إجراء مراسم لتوديع شاهرودي والتعريف بصاحب لاريجاني في قاعة مقر رئاسة تلك السلطة بمشاركة رؤساء السلطة التنفيذية والقانونية ورئيس مكتب المرشد، لكن تلك المراسم التي لم يعلن عنها رسميا لم تتم مما أسفر عن حدوث ضجة على الصعيد السياسي والإعلامي.

في تلك الأثناء أعلن الموقع الإلكتروني "جهان نيوز"، نقلا عن مسئول مطلع أن سبب عدم إجراء تلك المراسم هو عدم التنسيق بشكل كامل بالتزامن مع ارتباطات عدد من ضيوف

تصديق المجلس على حكومة أحمدى نجاد

آفتاب (الشمس) ٢٠٠٩/٩/٢

بعد خمسة أيام من المداولات في مجلس الشورى الإسلامى صدق نواب المجلس على ترشيح ١٨ وزيراً واعتضوا على ٣ مرشحين فقط هم المرشحون لوزارات التربية والتعليم، الطاقة، والضمان الاجتماعى، علماً بأن أعضاء مجلس الشورى الإسلامى يبلغ ٢٩٠ عضواً، ويلزم للحصول على ثقة المجلس أن يحصل المرشح على عدد ١٤٦ صوتاً أى ٥٠٪ + ١ وكانت نتائج التصويت على النحو التالى:

الوزارة	الوزير المرشح	عدد المؤيدين	عدد المعارضين	عدد الممتنعين
١	التربية والتعليم	سوسن كشاورز	٤٩	٢٨
٢	الاتصالات	رضا تقى بور	١٧٩	٦٢
٣	الاستخبارات	حيدر مصلحي	١٩٤	٦٧
٤	الخارجية	منوتشهر متكي	١٧٣	٧٩
٥	الاقتصاد والخزانة	السيد شمس الدين حسيني	٢٢٤	٤٢
٦	التجارة	مهدى غضنفرى	١٥٨	٩١
٧	الصحة	مرضيه وحيد دستجردى	١٧٥	٨٢
٨	التعاون	محمد عباسى	١٦٣	٨٣
٩	الزراعة	صادق خليليان	٢٠٠	٥٤
١٠	العدل	مرتضى بختيارى	٢٢٥	٣٦
١١	الدفاع	أحمد وحيدى	٢٢٧	٥٤
١٢	الطرق والنقل	حميد بهبهانى	١٦٧	٨٣
١٣	الضمان الاجتماعى	فاطمه آجر لو	٧٨	١٨١
١٤	الصناعة والمعادن	على أكبر محرايان	١٥٣	١٠٣
١٥	البحث العلمى	كامران دانتشجو	١٨٦	٧٥
١٦	الثقافة والإرشاد الإسلامى	سيد محمد حسيني	١٩٤	٦١
١٧	العمل	عبد الرضا شيخ الإسلامى	١٩٣	٦٣
١٨	الداخلية	مصطفى محمد نجار	١٨٢	٧٥
١٩	الإسكان والتعمير	على نيكزاد ثمرين	٢١٩	٤٠
٢٠	النفط	سيد مسعود مير كاظمى	١٤٧	١١٧
٢١	الطاقة	محمد على آبادى	١٣٧	١١٧

مصطفى محمد نجار .. رجل الحرس الثوري في الحكومة

اعتداد ملي (الاعتداد الوطني) ٢٠٠٩/٨/١٦

(١٩٨٥م)، والعمل في قطاع صناعات الاكتفاء الذاتي (انطلاقاً من دراسته الهندسة الميكانيكية).

وزير الدفاع وإمداد القوات المسلحة في الحكومة التاسعة. المؤهلات العلمية والبحثية

مستول فريق التجهيز والدعم الفني الذي يشمل صناعة الرؤوس الحربية موقع الإمام علي والشهيد رجائي، والذي يتولى دعم جبهات الحرب عن طريق إنشاء كافة التجهيزات.

مستول عن مصانع الحديد (أول صناعة عسكرية في وزارة الحرس) والذي أنشئ بناء على توصية المرحوم الشهيد تشمران.

نائب قسم العتاد الحربي بوزارة الحرس والذي يشمل صناعات الحديد وفجر شيراز.

عضو في هيئة إدارة صناعات الحرس منذ بداية دمج وزارتي الحرس والدفاع، كرئيس لفريق صناعة الأسلحة (ساصد) والذي يشمل مصانع حديد فجر شيراز ومصانع الانتاج الحربي.

مستول عن مشروع المدفع الذي انتج في قسم انتاج السلاح، وكانت حصيلة انتاج هذه القسم ستون نوعاً من العتاد الحربي، بداية من مراحل الانتاج الأولى وحتى المراحل النهائية. وكانت نسبة المكون المحلي ١٠٠٪ وعلى يد خبراء إيرانيين.

مدير فريق والرئيس التنفيذي لصناعة مهمات (ساصد) من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٠٥م وهو يشمل مصانع المهمات الواقعة في تشهار راه باسداران وبارتشين وهفتم تير أصفهان ومصانع أصفهان ودزقول وسوسنجر (خوزستان) نائب برنامج التخطيط والتنمية (ساصد)

مصطفى محمد نجار من مواليد طهران العام ١٣٣٥ هـ.ش (السنة الإيرانية الهجرية الشمسية التي توافق عام ١٩٥٦ ميلادية)، يجيد اللغتين العربية والإنجليزية، حاصل على بكارليوس الهندسة الميكانيكية من جامعة خواجه نصير الدين الطوسي، كما حصل على دبلومة الإدارة الاستراتيجية من هيئة الإدارة الصناعية، متزوج وله ثلاثة أبناء.

تولى الإدارة والإشراف على مشروعات كبرى علمية وبحثية، وتطبيق نظام تكاليف الكيفية على أحد المجالات الصناعية المهمة في وزارة الدفاع، وله جهد في مشاريع الفضاء وإطلاق صاروخ الأمل، وهو عضو في المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

المناصب الإدارية والتنفيذية

عضو في الحرس الثوري منذ أواخر عام ١٣٥٧ هـ.ش (١٩٧٨) (منذ بداية تشكيله) أي حوالي ٣١ عاماً. التواجد على جبهة كردستان وصراع منطقة نقده (أواخر العام ١٩٧٨).

مستول التقييم في محافظة سيستان وبلوشستان (في القيادة العامة القيادة المركزية للحرس الثوري).

مستول عن التعاون العام للحرس حوالي عام ١٣٦٠ هـ.ش (١٩٨١)، هذا التعاون يشمل قطاعات العلاج والإمداد والإسكان والتربية البدنية في الحرس على مستوى البلاد، وإنشاء مراكز للعلاج والاستشفاء أثناء الحرب في غرب وجنوب البلاد وسائر الأنحاء.

مستول عن منطقة الشرق الأوسط منذ عام ١٣٦١ هـ.ش (١٩٨٢) (محمور لبنان - فلسطين - دول الخليج)، والتواجد في المنطقة بشكل مستمر وخاصة لبنان.

التواجد في وزارة الحرس منذ العام ١٣٦٤ هـ.ش

المعزولون في الحكومة التاسعة

طرد ٣٤ من كبار المديرين الاقتصاديين

فردا (الغد) ٨/٤/٢٠٠٩

التقرير التالي يشتمل على قائمة بالمديرين الاقتصاديين الذين جرى على رقابهم «سيف دموقليس» الاستبعادى.

١- داود دانش جعفرى:

نما لا شك فيه أن أهم استبعاد حدث في الحكومة التاسعة في قطاع الاقتصاد كان متمثلاً في استبعاد «داود دانشى جعفرى» وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.

لقد كان السبب المباشر لاستبعاده وإقالته قبل انتهاء عمر الحكومة التاسعة بسنة واحدة هو معارضته الصريحة للتدخل المباشر من جانب رئيس الحكومة أحمدى نجاد في الاقتصاد والنظام البنكى. فلقد كان غير مستحسن وغير مرحب بمنهج أحمدى نجاد الخاص بإنفاق العائدات النفطية بشكل غير صحيح، كذلك كان يعتبر أن حل جهاز الإدارة والتخطيط، والمجلس النقدى والاثنائى، والمجلس الاقتصادى عملاً لا جدوى منه، ليصل به الأمر إلى أن يقول للحكومة التاسعة في اربيهشت ٨٧ / إبريل ٢٠٠٨ في حالة من البغض غير مألوفة أو معتادة: في أمان الله!

من أهم الأقوال الحادة التى صرح بها «جعفرى» عندما قال للحكومة وداعاً وفي أمان الله! قوله: «البعض يعتقد أن التقلبات الاقتصادية التى نعيشها خاصة التضخم والقطاع الإسكانى ناتجة عن الأنشطة والممارسات السيئة المناهضة للحكومة».

في هذا الصدد يذكر أن داود دانش جعفرى المولود في عام ١٣٣٣ هـ. ش ١٩٥٤م في طهران، والذي كان عضواً في اللجنة الخاصة باختيار الوزراء وتقديمها إلى أحمدى نجاد، يعد من جملة الأصوليين الذين يعتقدون - إيماناً - في الاقتصاد الحر.

٢- على رضا طهماسبى:

يعد على رضا طهماسبى - الذى يوصف بحق أنه الوزير كثير الشكوى من وسائل الإعلام - هو ثانى وزير مهم في المنظومة الاقتصادية الذى جرى عليه «سيف دموقليس» الاستبعادى. في هذا الصدد يقال إن أهم سبب لاستبعاد وعزل طهماسبى هو معارضته واعتراضاته الدائمة على أسلوب تنفيذ الخطط

عقب الانتهاء من مراسم أداء اليمين الدستورية أصبح الرئيس أحمدى نجاد مكلفاً بتشكيل وتقديم حكومته الجديدة في غضون أسبوعين للحصول على ثقة المجلس قبل أن يشرع في تنفيذ برامجه الموعودة. وتشمل حكومة نجاد الجديدة الوزراء، ومساعدى رئيس الحكومة، وكذلك الأجهزة والمؤسسات الأخرى مثل البنك المركزى، وهو ما سيكشف لنا - من خلال الأسماء المطروحة - عن الوجهة التى سيذهب إليها رئيس الحكومة مستقبلاً.

لكن على الرغم من ذلك قد يبدو مهماً لنا الآن ليس فقط مجرد التطلع أو انتظار الحكومة الجديدة، ولكن المهم هو التوقف عند دراسة سلوك أحمدى نجاد مع وزرائه ورؤساء المؤسسات الحكومية التابعة له، وكذلك مساعديه وكبار المسئولين في الحكومة على مدار السنوات الأربع الماضية. ذلك السلوك الذى لم يكن لديه أى قدر من الصبر على أصغر الانتقادات التى كانت توجه إليه إلى درجة لم يتمكن معها من التمتع بأى صبر حتى قبيل انتهاء عمر حكومته بثمانية أيام.

هذا النوع من الرؤية والسلوك - الذى يمكن وصفه «بالرؤية الاستبعادية» أو «السلوك الإلغائى» - قد استمر قائماً على مدار السنوات الأربع الماضية لدرجة أن أحمدى نجاد قام على مدار هذه السنوات الأربع باستبعاد وحذف أكثر من أربعين شخصية من الوزراء، والمساعدين الكبار له، والمديرين الحكوميين من ذوى المناصب العليا، وهو ما يعنى بعبارة أخرى أنه كان يستبعد سنوياً عشرة مديرين كبار أو مدير كبير واحد مرة كل شهر ونصف الشهر.

وعلى الرغم من أن أحمدى نجاد كان قد شبه حكومته بفريق كرة القدم وأن سلوكه الاستبعادى ما هو إلا تغيير منطقى مثلما يحدث في مباريات كرة القدم، إلا أن أقل التأثيرات أو النتائج المترتبة على مثل هذا السلوك - غير المسبوق في تاريخ إيران السياسى بعد الثورة - يتمثل في عدم استمرار السياسات على النحو الصحيح الذى يضمن لها تحقيق النتائج والأهداف المرجوة.

والبرامج التي لم تكن مدرجة في الموازنة العامة للدولة، والتي كانت تحظى بدعم مطلق من جانب أحمدى نجاد، مع هذا فإن طهماسبى كان من أولئك المسؤولين الذين كانوا ياملون في أن تتغير الظروف والممارسات ليس بشأن عدم القيام بإجراء تغييرات واسعة في الإدارات المختلفة بالوزارة وإنما بشأن عودة المسؤولين السابقين في وزارته إلى أعمالهم، وهو ما استغرق منه ٢٢ شهراً من الانتظار.

في هذا الصدد أيضاً يعتقد العديد من الشخصيات الفاعلة في قطاع الصناعة والتعدين في الدولة أنه على الرغم من أن لديهم العديد من الانتقادات الواسعة على طهماسبى، إلا أنهم يعتبرون أن من أهم الإنجازات التي حققها في وزارته ذلك الإنجاز الخاص بتوفير الاستقرار وعدم التغيير في كبار المديرين بوزارة الصناعة والتعدين، لكن من ناحية أخرى، فإن رؤيته ونظرته إلى الصناعة كانت سبباً في نهوض العديد من النشاطات الفاعلين في قطاعي الصناعة والتعدين بوصفه كان يشكل «كابوس» هذا القطاع الحيوى بالدولة، وربما لهذا السبب فرح الكثيرون لخروجه من الوزارة إلى درجة أنه لم يحدث أن أعلن فرد واحد فقط عن تألمه لخروج طهماسبى من الوزارة.

فالواقع أن أسلوب طهماسبى مع المديرين التابعين له كانت غير ملائمة، ولم تكن مناسبة لمكانتهم، فقد كان كثير التوبيخ للمديرين العاملين معه، كما كان يقرر إحالتهم للتحقيق في أهون المسائل ولأتفه الأسباب، لدرجة أنه تحدث بعصبية بالغة في اجتماعات مجلس معاونى الرئيس بشأن قيام مجلة الصناعة والتنمية التي يرأس تحريرها «إسحاق جهانجيرى» بنشر إعلان لشركة «إيران خودرو» دون إذن منه. على أية حال، في السابع عشر من مرداد (٢٠٠٧/٨/٧) استقال طهماسبى في نفس الوقت الذي استقال فيه وزير النفط، ليلتحق بعد ذلك بالمبنى الكائن في شارع «وصال الشيرازى» كمعاون لأحمد توكلى في مركز البحوث الخاص بمجلس الشورى.

٣- وزيرى هامانه:

إلى جانب هذه الإقالات يمكن تصنيف إقالة وزيرى هامانه وزير النفط في الحكومة التاسعة بأنها كانت أكثر الإقالات صخباً وضوضاء. فقد تمت إقالته بعد ثلاثة أشهر فقط عقب المشكلة التي طالت أزمة البنزين والتي بسببها تم إشعال النيران في عدة محطات للبنزين كنتيجة مباشرة لطرحة مشروع بيع البنزين في حصص وعبر كوبونات. لم تستمر وزارة «سيد كاظم وزيرى هامانه» - الوزير غير المحبوب في الحكومة التاسعة إلا قرابة عامين، إذ تمت إقالته بينما كان يلقي كلمة هامة في نادى مكتظ بالعاملين في قطاع الصناعات النفطية في شارع شريعتى في أواخر أيام شهر مرداد من عام ١٣٨٦ هـ. ش/ أغسطس ٢٠٠٧ م، حيث قام «وزيرى

هامانه» بعمل مقارنة بين صناعة النفط والجيش في عام ١٣٥٧ هـ. ش/ ١٩٧٩ م فقال: «آنذاك كانت توجد مجموعة من كبار رجالات الدولة تعمل على حل الجيش إلا أن الإمام والمسؤولين ذوى الخبرة والرؤية قرروا المحافظة على الجيش، اليوم نجد الصورة ذاتها قائمة تجاه صناعة النفط، فالبعض يسعى جاهداً إلى القضاء على صناعة النفط، وهو ما يعلمه المسؤولون أيضاً، واليوم فإن عدداً من ذوى المصلحة يريدون القضاء على صناعة النفط ويريدون حرثها من جديد».

لقد أسفر كلام «سيد كاظم وزيرى هامانه» الغاضب هذا عن إثارة غضب برويز داودى النائب الأول لرئيس الجمهورية مما أدى به إلى الإيعاز لرئيس الجمهورية بإقالته (إقالة وزيرى) وهو ما أكد عليه وزيرى بقوله: «لم أقدم استقالتي وكنت أمتلك القدرة على العمل ولازلت أمتلكها وما حدث هو قرار رئيس الجمهورية بضرورة إقصائي من العمل فاستقلت...».

في مراسم توديع أول وزير للنفط في الحكومة التاسعة - وزيرى - وبينما كان يلقي كلمته بهذه المناسبة قام بالحديث عن «مافيا النفط»، وهى التى كانت محوراً رئيسياً في الشعارات الأساسية لمحمود أحمدى نجاد في الانتخابات التاسعة.. وقال: «في العامين الأخيرين كانت تتم أعلى مستويات الرقابة على النظام النفطى، وكانت تمارس الضغوط من جانب المجموعات الرقابية على أعلى قدر ممكن لدرجة بدت الأمور وكأنها محاولة للانتقام مما كان يحدث على مدار السنوات الثماني أو الست عشرة الماضية». كذلك قام بالتأكيد على أنه يفوض أمره لله في عدد من الأصوليين فقال: «على الرغم من أن الأصوليين لديهم تأكيد راسخ على ضرورة إعمال الرقابة على صناعة النفط، ولكن يجب الإفصاح على حقيقة مفادها أنهم كانوا يقومون بتوجيه كل «عصيانهم» على صناعة النفط على مدار العامين الماضيين وأنى أفوض شأنهم جميعاً لله المتعال».

٤- فرهاد رهبر:

يمكن تصنيف ووصف إقالة فرهاد رهبر بأنه أكثر الإقالات ظلماً في الحكومة التاسعة، ذلك أنه كان مخلصاً ووفياً حتى آخر لحظة للسياسات الخاصة بالحكومة التاسعة، والذي كان يعد أحد الأشخاص الرئيسيين الذين قاموا بتعيين الحكومة، لقد تمت إقالته عقب حل جهاز الإدارة والتخطيط.

لقد استمر هذا الوفاء حتى بعد إقالته، حيث كان مستعداً للدفاع عن السياسات الاقتصادية للحكومة في المناظرة التي أقيمت بين مؤيدى ومتقدي حكومة أحمدى نجاد وخصوصاً السياسات الاقتصادية لهذه الحكومة، حيث كان فرهاد رهبر ممثلاً عن مؤيدى هذه السياسات بينما كان «محمد ستارى فر» ممثلاً عن جبهة المتقدين لهذه السياسات.

الحديدية، وهو ما صار سبباً لنفاد صبر أحمدى نجاد فأقاله. المؤكد أن الحكومة التاسعة لى تبرئ ساحتها من تقاعد وزير الطرق أشاعت في الأوساط الإخبارية أن موضوع الاستقالة الإخبارية لرحمى قد تم تضخيمها وتشويه الحقائق الخاصة بها، ومع كل هذا فإن رحمى لم يكن قد قدم استقالته، ولم يكن قد بلغ سن التقاعد، وذلك لسبب بسيط، وهو أن ثلاث سنوات كانت تفصله عن سن التقاعد عند إقالته، كما أن الوزير الجديد الذى تولى مكانه كان يكبره بثمانى عشرة سنة!!

٦- إبراهيم شيبانى:

الواقع أن إقالة إبراهيم شيبانى يمكن وصفها بأنها أبرز الإقالات التى تمت في عهد أحمدى نجاد، ذلك أنه كان قد تسلم قرار خاتمى برئاسة البنك المركزى الإيرانى عقب وفاة محسن نوربخش، وقد بقى في منصبه هذا مع ميلاد الحكومة التاسعة، كما أنها - وعلى غير المتوقع - قام بتأييد السياسات الاقتصادية لحكومة أحمدى نجاد، والتى كانت مخالفة لما كان عليه الأمر في الحكومة السابقة. يقولون إن شيبانى كان يعارض بشدة أقل وأصغر السياسات التى كانت تؤدى إلى زيادة حجم النقد بالبنك المركزى مائة في المائة في جميع الاجتماعات ذات الصلة التى كانت تعقدها الحكومة التاسعة مع كبار رجال وعلماء وخبراء الاقتصاد، والذين كانوا يتقدون - في معظمهم - هذه السياسات. وعلى الرغم من كل هذا الدفاع إلا أن شيبانى اضطر إما إلى الرحيل أو قبول الإقالة والخضوع لها. الثابت أن السبب المباشر لإقالته ليس معلوماً بدقة حتى الآن، إلا أن تعيينه سفيراً لإيران في النمسا عقب خروجه من رئاسة البنك المركزى يُعد دليلاً على أنه لا يزال يحظى بقبول الحكومة التاسعة حتى الآن.

٧- طهماسب مظاهرى:

إذا كانت إقالة داود دانش جعفرى من أهم الإقالات التى حدثت، وإذا كانت إقالة وزيرى هامانه من أكثر الإقالات صخباً فإن إقالة طهماسب مظاهرى يمكن اعتبارها أيضاً أكثر الإقالات ضجيجاً وجدلاً. فمظاهرى الذى تولى رئاسة البنك المركزى بهدف السيطرة على التضخم والنقد - عقب إقالة شيبانى - قام بانتقاد السياسات الانبساطية من أول يوم تولى فيه المسئولية، كما كان أول من أعلن - من بين جميع أفراد الحكومة التاسعة - أن حجم النقد سوف يتضاعف مرتين خلال العامين القادمين، لقد كانت أهم إجراءاته السياسية تلك التى أطلق عليها مصطلح: «الفعل الثلاثى» للخرانة، وهو الأمر الذى صار موضع انتقاد مباشر وشديد من جهرمى وزير العمل الذى كان مكلفاً بتنفيذ المشروعات غير المدرجة في الموازنة العامة للدولة. ومع إصرار طهماسب مظاهرى على سياساته النقدية المغلقة فإن تحدياً حقيقياً نشب في الحكومة فيما بين طهماسب مظاهرى نفسه وجهرمى وزير العمل، وهو

إن النقطة الجديرة بالاهتمام في هذه المناظرة تتمثل في قيام ستار فر بمخاطبة فرهاد رهبر شخصياً وهو ينتقد السياسات الاقتصادية للحكومة التاسعة فقال: أنتم وقد قاموا بعزلكم وإقصائكم فرد عليه رهبر بقوله: لم يقوموا بإقالتي. فقال ستارى فر: إذن لقد أعطوكم الاستقالة! فرد رهبر: أنا لم استقل. فقال ستارى فر: إذن ما الذى حدث؟ لم يعطونكم الاستقالة ولم يعزلوكم.. ولم تستقيلوا.. إذاً ما الذى حدث؟ هل يمكن أن تقولوا لنا كيف ذهبتم إذا؟. لكن يقال إن سبب إقالة فرهاد رهبر هو قيامه بتعيين اثنين من معاونيه من بين الأشخاص ذوى التوجهات الإصلاحية، هذا بخلاف معارضته واعتراضاته الصريحة بشأن قيام رئيس الحكومة بالسعى إلى دمج مؤسسات وأجهزة الإدارة والتخطيط في المحافظات في أجهزة ومؤسسات مركزية.

الواقع أن هذا الأمر كان موضع انتقاد شديد من جانب الأصوليين، ذلك لأن «رهبر» كان معتقداً بشدة في عمل الحكومة وحفظ وحماية المصالح والثروات الوطنية.

لقد قاوم «فرهاد رهبر» نظرة ورؤية أحمدى نجاد بشأن تحديد صلاحيات جهاز الإدارة والتخطيط. ما حدث بعد ذلك أن أحمدى نجاد قام بتعيين «سيد امير منصور برقى» الحاصل على بكالوريوس الميكانيكا خلفاً لفرهاد رهبر الحاصل على دكتوراه الاقتصاد في شهر آبان ١٣٨٥ هـ. ش/ أكتوبر ٢٠٠٦ م من جانب رئاسة جهاز الإدارة والتخطيط.

٥- محمد رحمى:

لقد كان محمد رحمى هو الوزير الوحيد الذى بقى من حكومة الإصلاحات، وذلك لأنه أبدى استعداداً للتعاون مع الحكومة التاسعة. لكن هذا التعاون لم يستمر حتى النهاية، حيث توقف بصدر حكم محمود أحمدى نجاد في ٣١ تير ١٣٨٧ هـ. ش/ ٢٠ يوليو ٢٠٠٨ بذريرة وحجة التقاعد، فهو يعد تاسع وزير، والمدير الكبير الحادى عشر الذى لم يستقل من عمله، ولم يصل لسن التقاعد، ولكنه عزل بسبب اختلافه في وجهات النظر مع أحمدى نجاد وذلك قبيل انتهاء عمر الحكومة التاسعة بأحد عشر شهراً.

وفقاً لاقتناع بعض نواب مجلس الشورى، فإنه مع الوضع في الاعتبار عضوية رحمى في حكومة محمد خاتمى، فإنه كان دائماً موضع انتقاد مباشر مفاده أنه لم يكن «أصولياً» بالقدر الكافى أو المطلوب، ولهذا السبب نفسه فإنه منذ بداية تشكيل حكومة أحمدى نجاد كان موضوع إقالته مطروحاً بشكل دائم ومستمر. لكن مقاومة «رحمى» أمام الضغوط الحكومية عليه من أجل تغيير مديريه ومعاونيه، وكذلك اعتراضه على التدخلات الحكومية في تنفيذ المشروعات التى لم تكن لها جدوى منطقية من وجهة النظر الاقتصادية، وكذلك ممانعته من الاستفادة التقاسمية من الطرق والطرق السريعة والسكك

ما أسفر في النهاية عن قرار أحمدى نجاد بترجيح كافة جهرمي وإقالة مظاهري. الجدير بالذكر هنا أنه - أي مظاهري - كان قد قدم إلى أحمدى نجاد طرقاً وحلولاً للمشكلات الاقتصادية بالدولة، وذلك في أواخر أيام عمله وهي الحلول والخطط التي لم يظهر أحمدى نجاد بشأنها أي قدر من الاهتمام. اللافت للنظر هنا أن مظاهري كان قد بعث بنسخة من آخر رسالة إلى أحمدى نجاد إلى أعلى مسئول في البلاد (أي المرشد على خامنئي)، وذلك لكي يكون قد عمد إلى امتلاك الحجة الدامغة على الحكومة، اللافت للنظر أيضاً أن مظاهري وجه حديثاً إلى الرئيس أحمدى نجاد، وذلك في مراسم حفل توديعه التي أقيمت في شهر «مهر» ١٣٨٧ هـ. ش / أكتوبر ٢٠٠٨ م فقال له: إن إصلاح النظام البنكي غير ممكن ولا يمكن تحقيقه بالسيف والرأية(*)!!

٨- أكبر تركان:

يكفي القول بأن اللاعب الوحيد الذي نجح في عرض وإظهار آرائه - عبر ومن خلال - وسائل الإعلام، بل وعن طريق الياطات الإعلامية أيضاً هو أكبر تركان. فأكثر تركان هو المدير الناجح لصناعة النفط، ولكنه كان اللاعب غير الموفق على خشبة مسرح الحكومة التاسعة، والذي تمت إقالته بسبب قيامه بعرض البيانات الحقيقية. فهو القائل في حديث مع صحيفة (اعتقاد) - الثقة - : إن الأرقام والاحصاءات التي قدمها السيد أحمدى نجاد بشأن بعض الآبار النفطية في حقل فارس الجنوبي، وكذلك مصفاة النفط في بارسيان كانت خاطئة تماماً». لقد كان أكبر تركان غير عارف أو ملم بمجيب نوذري من شركة نفط وغاز فارس إلى وكالة وزارة التخطيط في وزارة النفط، ولكنه اعتقد أن عملية النقل هذه قد تمت بناءً على رغبته التي قرأها البعض خطأ. وعلى الرغم من أنه كان يفسر هذا التغيير بأنه من أجل الخدمة أي في صالح الحكومة، إلا أن إحضار ونقل على وكيل - والذي كان مقرباً - من رئيس الحكومة التاسعة - إلى موقعه - موقع أكبر تركان - في شركة النفط وحقل فارس قد زاد من غموض عملية التنقل التي يقوم بها أحمدى نجاد. لقد بقي أكبر تركان مدة ١٢ سنة تقريباً في إدارة صناعة النفط، لكنه رغم ذلك يعتقد في أن صناعة النفط قد ضعفت في السنوات الأربع الأخيرة، وهو يعتقد أن السبب الأصلي في ذلك هو الضعف والتأخر في تنفيذ الكثير من المشروعات والتي من جملتها مشروع فارس الجنوبي.

لقد كشف تركان في آخر حديث صحفي له مع جريدة «اعتقاد» عن موضوع مهم ومثير للانتباه، وهو أن أحمدى نجاد لم يكن يعطي التخطيط والإدارة أهمية أولى، بل كان يرى أن الطاعة والتخديداً طاعته هو إنها تشكل بالنسبة إليه الأولوية الأولى.

وهو يقول - صديقاً - نظراً لأن الإدارة تشكل بالنسبة له أهمية مطلقة فمن الطبيعي ألا يقوم أكبر تركان بإقالة «محمد

رضا نعمت زاده». لقد خدم تركان مدة ثماني سنوات في الوزارة، وهو يرى أن هذه السنوات الثماني هي لخدمة الجمهورية الإسلامية، وهو لا يزال يقول إن النظام ليس السلطة التنفيذية فقط ونحن لازلنا نخدم نظام الجمهورية الإسلامية من خارج السلطة التنفيذية أيضاً.

٩- محمد رضا نعمت زاده:

(محمود أحمدى نجاد يختلف عن الشهيد محمد علي رجائي ١٨٠ درجة).

توضيح هذه الجملة سيكون كافياً عندما نستعرض ما قاله محمد رضا نعمت زاده حينما ندرك إغضابه رئيس الحكومة التاسعة (أحمدى نجاد) الذي كان يعتبر مؤيديه نماذج للشهيد رجائي، ففي أقل من ٢٤ ساعة تم عزله وإقالته من منصب كبير المستشارين في وزارة النفط.

ولقد سعت جريدة «اعتقاد» - بهدف الحوار بشأن إقالة محمد رضا نعمت زاده - إلى لقاء مساعد وزير النفط لشئون التكبير والتوزيع، وهو ما أثار غضب باستور نشينان إلى درجة أن غلام حسين نوذري وزير النفط لجأ خلال أقل من نصف يوم من إجراء الحديث مع مساعده إلى نفى كافة التصريحات التي أدلى بها مساعده مؤكداً على أنه لم ينطق بها ينشر وينسب له وقال: «إن الشعبية، بساطة العيش والاهتمام بالمستضعفين كانت أهم سمات وخصائص الشهيد محمد علي رجائي الذي كان رئيساً للجمهورية، وأن هذه السمات ذاتها موجودة ومتحققة أيضاً في رئيس الحكومة التاسعة الذي قام بإحياء واستدعاء الذكريات الجميلة التي كانت سائدة وقائمة في الأيام الأولى من عمر الثورة الإسلامية».

الواقع أن محمد رضا نعمت زاده هو المدير الوحيد في قطاع النفط الذي تم عزله مرتين. المرة الأولى كانت عبر إقالته من شركة تكرير وتوزيع المشتقات النفطية أيضاً بطلب من محمود أحمدى نجاد.

عندما يقول نعمت زاده: «إن السيد نوذري كان راضياً عن عملي وأدائي، وأنه كثيراً ما أيد ودعم الأعمال التي قمت بإنجازها وأنتى كنت أخدمه بكل إخلاص». وأن الأصل عندى هو أنه لا فرق لدى في العمل مع الوزير الفلاني أو رئيس الجمهورية لأن الهدف والأصل هو تلبية حاجة الدولة ورفعتها، وهو الأمر الذي من أجله يتم استبدال وتغيير الوزراء والرؤساء. فقط المطلوب منى أن استمر في أداء العمل. كان هذا قبل الآن. فالآن وفي ظل الظروف الراهنة فإن وضع الدولة قد تغير واختلف للدرجة باتت معها عملية تغيير أو نقل مدير عادى - وليس مديراً من القيادات العليا - أمراً غير طيب، وأن إدارة الدولة بهذه الصورة في ظل هذه الأوضاع هي عملية غير مقبولة أو جائزة».

الواقع أن محمود أحمدى نجاد كان يتدخل شخصياً في عملية

تغيير كبار المديرين والموظفين في قطاع النفط، وهو أمر لم يكن قائماً على الإطلاق في أي حكومة سابقة. والآن فإن صناعة النفط في الدولة باتت محرومة من خبرات مديرين ناجحين مثل «نعمت زاده» الذي أقيل وعزل فقط بسبب مقارنة مع شخص آخر لدرجة يمكننا القول معها بأن صناعة النفط قد باتت فارغة وخالية تماماً من المديرين الأكفاء الناجحين وذوى الخبرة الصحيحة والشاملة.

١٠ - هادي نجاد حسينيان:

هادي نجاد حسينيان، الدبلوماسي الخبير، كان واحداً من أوائل المستبعدين والمعزولين من صناعة النفط في الحكومة التاسعة، والذي تم استبعاده وإقالته بعد أن أصبح موضع غضب «سيد كاظم وزيرى هامانه». لقد أعلن أن سبب إقالته أو استبعاده في ٢٧ مهر ١٣٨٥ هـ.ش / ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦ م أنه قد بلغ السن القانونية، لكنه يعتبر نفسه بأنه قد أقعد عنه إجبارياً ويؤكد دوماً على أنه لم يتقاعد، بل أقعد.

بعد إقالة هادي نجاد حسينيان أجرت صحيفة «اعتقاد» (الثقة) حديثاً مطولاً معه .. في هذا الحديث قال: لقد نقلت ما سمعته، فما سمعته أن الجنرال برويز مشرف رئيس جمهورية باكستان السابق قد أطلق جرس تحذير إلى السيد أحمدى نجاد حين قال له أن رئيس وفد التفاوض الإيراني في مشروع خط أنابيب السلام ليست لديه قدرة على التغيير، وأنه لا يمكنه أن يصل إلى نتيجة بطبيعته تلك.

وكان الرئيس مشرف يسمع الإجابة التالية:

سنعطى هذا الفريق فرصة أربعة أشهر، وإذا لم وصلوا إلى نتيجة سوف أجلس بنفسى معكم (أى أحمدى نجاد) وسوف نتخذ أنا وأنتم - نجاد ومشرف - القرار النهائي في هذا الصدد». وفيما يبدو فإن هذا الأمر هو الدليل أو السبب الحقيقي لإقالة وعزل «هادي نجاد حسينيان»، حيث كان القرار أن تتم الاستفادة بخبرته الكبيرة في المجال الدبلوماسي لدعم وضع إيران التفاوضي في هذا المشروع، وفي هذه اللحظة تحديداً، أى تلك اللحظة التي كان الحديث والتفاوض فيها قائماً حول بيع وشراء الغاز الإيراني.

لكن بعد إقالة هادي نجاد حسينيان استمرت المفاوضات الخاصة بخط أنابيب السلام، وتم إسناد رئاسة الوفد الإيراني إلى حجت الله غنيمى الذى تمكن حتى الآن من استبعاد الهند من هذا الخط وإحداث تخفيض خاص لدور باكستان فيه!!

لقد أصبح حسين نقره كارشيراى عضو الغرفة التجارية الإيرانية خليفة له في قطاع وإدارة الشؤون الدولية بوزارة النفط.

١١ - كاظم بور اردبيلى:

بعد كاظم بور اردبيلى واحداً من ذوى الخبرات الذين تم استبعادهم من العمل في قطاع النفط على يد الحكومة التاسعة، فلقد خدم هذا الرجل في فترة تولي آية الله على خامنئى أى

رئاسة الجمهورية، وكذلك خدم في دورة رئاسة مير حسين موسى للوزراء، وأيضاً طوال فترات كل من هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى في رئاسة الجمهورية، ومع كل هذا - وبعد كل هذا - تمت إقالته في ٢٩ أديبهشت ١٣٨٧ هـ.ش، ١٩ / ٥ / ٢٠٠٨ من قطاع صناعة النفط، وهو يجب عليه أن يقول أيضاً لقد أقعدت عن العمل ولم أتقاعد.

عندما سألته جريدة «اعتقاد» بشأن خلفيات وخفايا - خبايا - هذا التقاعد كان يقول: لا تسألونى هذا السؤال، واسألوا الشخص الذى اتخذ هذا القرار فهو الوحيد الذى يجب عليه أن يجيب على هذا السؤال.

الواقع أن «حسين كاظم بور اردبيلى» - بعد ٢٤ سنة خدمة في قطاع النفط - ترك الخدمة فعلياً وحل مكانه «سيد محمد على خطيبى طباطبائى» الذى أرسل في البداية للحصول على «كورس غنيمى فرد» (*) في شئون الاتفاقيات الدولية، والذي يتم تنظيمه في إدارة الشئون الدولية بوزارة الخارجية، لكنه لم يتمكن من أن يحقق الدرجة المطلوبة للقبول في الدراسة في هذا الكورس، ولهذا كانت النتيجة أنه أصبح مندوب إيران لدى منظمة الأوبك، فلقد كان واحداً من العاملين في مؤسسة دراسات الطاقة بوزارة النفط!!

١٢ - محمد جعفر مجرد:

كان محمد جعفر مجرد من المديرين ذوى الخبرة في البنك المركزى بعد تعيين «طهماسب مظاهرى» في شهر يور ١٣٨٦ هـ.ش / سبتمبر ٢٠٠٧ في رئاسة البنك المركزى، وتم استبعاد وعزل محمد جعفر مجرد من منصبه كنائب للبنك المركزى لشئون العملة والنقد وتعيين «رضا راعى» خلفاً له، وبعد هذا التغيير قام مظاهرى بتعيين مجرد مستشاراً عالياً له. كان «مجرد» قد تولى «إدارة العملة والنقد» في فترة رئاسة محسن نورنجى وإبراهيم شيبانى.

وبينما كان احتياطي العملة في نهاية عصر خاتمى نحو ١٠ مليارات دولار فإن مجرد أعلن في شهر يور ١٣٨٦ هـ.ش / سبتمبر ٢٠٠٧ أن الاحتياطي الفعلي الموجود بالبنك المركزى هو ٦,٤ مليار دولار، ولقد أعلن محمد جعفر مجرد أن المعلومات البنكية الخاصة بتسوية الحسابات الدولية الخاصة بإيران كانت هي السبب في وجود هذا الاختلاف أو الفارق في الأرقام الموجودة بشأن احتياطي العملة في إيران. «إن المؤسسات الدولية تقوم بوضع تقديراتها بشأن احتياطيات العملة وأسعار العملة في إيران، وفقاً لمعايير خاصة بها. على سبيل المثال، قام بنك تسوية الحسابات الدولية بتقدير حجم القروض الخارجية الإيرانية في نهاية عام ٢٠٠٤ بأنها تبلغ نحو ٢٢ مليار و ٣٠٠ مليون دولار، في حين أن البنك المركزى أعلن أن متوسط هذه القروض - في نفس الوقت - هو ١٥,٧ مليار دولار».

معظم أفراد الشعب الإيراني يعتبرون أحمدي نجاد رئيساً شرعياً لإيران

موقع ألف الإلكتروني ٢٣/٩/٢٠٠٩

طبقاً لاستطلاع رأى أجرته بعض المؤسسات البحثية الأمريكية، يعتبر معظم أفراد الشعب الإيراني الرئيس أحمدي نجاد رئيساً شرعياً لإيران، وقد تم إجراء هذا الاستطلاع بعد أحداث الانتخابات الرئاسية الأخيرة، وقد أوضح أنه في حالة إعادة إجراء الانتخابات من جديد فإن مير حسين موسوي سيحصل على عدد أقل من الأصوات مما حصل عليه في المرة الأولى.

أجرت مؤسسة الرأي العام العالمي World Puplic Opinion هذا الاستطلاع في إطار برنامج بحثي عن التوجهات السياسية العالمية تم فيه بحث قضايا مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية من وجهة نظر الشعب الإيراني.

وقد جمع في هذا الاستبيان وجهات نظر أفراد الشعب الإيراني حول كثير من القضايا، ونشرت نتائجه يوم ١٨ سبتمبر على الموقع الإلكتروني لهذه المؤسسة البحثية.

أجرى الاستبيان بالتطبيق على شريحة سكانية شملت أفراد من الحضر والريف الإيراني بمعدل خطأ ٣٪ وذلك عن طريق استخدام الهاتف وبمساعدة الحاسب الآلي.

وغطى الاستبيان موضوعات مثل الانتخابات في إيران، وبحث مدى الثقة في المؤسسات والأجهزة الحكومية في إيران، وأداء الولايات المتحدة في العالم، وأسلوب تعامل إيران معها، ومقارنة الأوضاع الحالية في إيران بما كانت عليه قبل ٤ سنوات، وقضية الحريات الاجتماعية في إيران، وقضايا من هذا القبيل.

السؤال الأول:

من فضلك أوضح وجهة نظرك في كل من الموضوعات التالية: هل تعتقد أنه بالمقارنة بين السنوات الأربع الماضية والسنوات السابقة عليها كان الأمر أفضل أم أسوأ أم لم يحدث تغيير.

الوضع الاقتصادي لأسرتك في السنوات الأربع الماضية كان أفضل من السنوات السابقة على تلك السنوات الأربع أم أسوأ أم لم يحدث تغيير؟

أصبح أفضل - ٢٧

أصبح أسوأ - ٣١

لم يحدث تغيير - ٤٢

لا أعرف - صفر

بدون جواب - صفر

كيف كان الوضع الاقتصادي للبلاد بشكل عام؟

أصبح أفضل - ٢٩

أصبح أسوأ - ٤٥

لم يحدث تغيير - ١٤

لا أعرف - ١٠

بدون جواب - ٢

كيف كان مستوى العدالة الاقتصادية على مستوى البلاد؟

أصبح أفضل - ٣٠

أصبح أسوأ - ٣٤٧

لم يحدث تغيير - ١٨

لا أعرف - ١٤

بدون جواب - ٣

كيف تقيم قدرة إيران في مواجهة الضغوط الخارجية؟

أفضل - ٥٧

أسوأ - ١٤

لم يحدث تغيير - ١٣

لا أعرف - ١٥

بدون جواب - ٢

كيف أصبحت حريات المواطنين داخل المجتمع الإيراني؟

أفضل - ٤٨

أسوأ - ٢٣

لم يحدث تغيير - ٢٢

لا أعرف - ٦

بدون جواب - ١

كيف أصبحت علاقة إيران بالدول الغربية؟

أفضل - ٣٣

أسوأ - ٣٠

لم يحدث تغيير - ١٦

لا أعرف - ١٨

بدون جواب - ٢

السؤال الثاني:

سنقرأ عليكم الآن قائمة بعدد من المؤسسات الداخلية الإيرانية، اذكر مدى ثقتك في هذه المؤسسة، بالاختيار من بين الاختيارات التالية (كبيرة جداً، إلى حد ما، ليس كثيراً، لا على الإطلاق).

مجلس الشورى الإسلامى (البرلمان)

كبيرة جدا - ٤٠

إلى حد ما - ٣٩

ليس كثيراً - ٧

لا أثق على الإطلاق - ٨

لا أعرف - ٥

بدون جواب - ٢

وزارة الداخلية

كبيرة جدا - ٣٨

إلى حد ما - ٣٤

ليس كثيراً - ٦

لا أثق على الإطلاق - ٦

لا أعرف - ١٤

بدون جواب - ٣

رئيس الجمهورية

كبيرة جدا - ٦٤

إلى حد ما - ٢١

ليس كثيراً - ٥

لا أثق على الإطلاق - ٦

لا أعرف - ٢

بدون جواب - ٢

السلطة القضائية

كبيرة جدا - ٤٣

إلى حد ما - ٣٠

ليس كثيراً - ٧

لا أثق على الإطلاق - ٧

لا أعرف - ١١

بدون جواب - ٢

مجلس صيانة الدستور

كبيرة جدا - ٤٢

إلى حد ما - ٢٩

ليس كثيراً - ٦

لا أثق على الإطلاق - ٦

لا أعرف - ١٥

بدون جواب - ٢

قوات الشرطة

كبيرة جدا - ٥٢

إلى حد ما - ٣١

ليس كثيراً - ٦

لا أثق على الإطلاق - ٧

لا أعرف - ٣

بدون جواب - ١

السؤال الثالث:

فيما يتعلق بالقضايا الدولية ما هو مدى ثقتك في صحة قرارات وأداء الرئيس الأمريكى باراك أوباما؟

كبيرة جدا - ٢

إلى حد ما - ١٤

ليس كثيراً - ١٤

لا أثق على الإطلاق - ٥٧

لا أعرف - ١١

بدون جواب - ٢

السؤال الرابع:

هل تعتقد أن باراك أوباما يحترم الإسلام أم لا؟

نعم - ٢٥

لا - ٥٩

لا أعرف - ١٤

بدون جواب - ٣

السؤال الخامس:

إلى أى مدى توافق أو تعارض المباحثات الكاملة غير المشروطة بين إيران والولايات المتحدة؟

أوافق بشدة - ٢٠

أوافق إلى حد ما - ٤٠

أعارض إلى حد ما - ٧

أعارض تماماً - ٢٣

لا أعرف - ٧

بدون جواب - ٣

السؤال السادس:

إلى أى مدى توافق أو تعارض إقامة علاقات دبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة؟

أوافق بشدة - ١٨

أوافق إلى حد ما - ٤٥

أعارض إلى حد ما - ٩

أعارض تماماً - ١٨

لا أعرف - ٨

بدون جواب - ٣

السؤال السابع:

إلى أى مدى توافق أو تعارض التعاون بين إيران والولايات المتحدة في مجال الحرب ضد جماعة طالبان المتمركزة بالقرب من الحدود الإيرانية الأفغانية؟

أوافق بشدة - ٢٢

أوافق إلى حد ما - ٢١

أعارض إلى حد ما - ٩

أعارض تماماً - ٣٢

لا أعرف - ١٢

بدون جواب - ٣

السؤال الثامن:

فكر الآن في السياسات الأمريكية في العالم ثم قل لي هل تعتقد أن كل واحدة من النقاط التالية جزء من الأهداف الأمريكية أم لا؟

فرض الثقافة الأمريكية على مجتمع المسلمين؟

نعم بالطبع أحد الأهداف الأمريكية - ٥٧

إلى حد ما أحد الأهداف - ١٨

يحتمل أن تكون ليست من الأهداف - ٧

بالطبع ليست من الأهداف الأمريكية - ٩

لا أعرف - ٧

بدون جواب - ٢

الاستمرار في السيطرة على الموارد النفطية للشرق الأوسط ؟

بالطبع أحد الأهداف - ٦٢

يحتمل أن يكون أحد الأهداف - ١٦

يحتمل ألا تكون أحد الأهداف - ٢

بالطبع ليس من الأهداف - ٦

لا أعرف - ١٢

بدون جواب - ١

إقامة دولة فلسطينية مستقلة قوية، بخاصة من الناحية الاقتصادية؟

بالطبع أحد الأهداف - ١٣

يحتمل أن يكون أحد الأهداف - ١٢

يحتمل ألا تكون أحد الأهداف - ٩

بالطبع ليس من الأهداف - ٤٦

لا أعرف - ١٨

بدون جواب - ٢

إضعاف وتدمير العالم الإسلامي؟

بالطبع أحد الأهداف - ٦٨

يحتمل أن يكون أحد الأهداف - ١٣

يحتمل ألا تكون أحد الأهداف - ٥

بالطبع ليس من الأهداف - ٧

لا أعرف - ٦

بدون جواب - صفر

السؤال التاسع:

ما هي طبيعة موقف الولايات المتحدة من الحكومة الإيرانية، هل تعتقد أن الولايات المتحدة تتعامل بأسلوب عادل مع الحكومة الإيرانية أم أنها تسعى إلى إجبار الحكومة الإيرانية على تنفيذ طلباتها مستغلة في ذلك قوتها؟

تتعامل بشكل عادل مع الحكومة الإيرانية - ٧

تسعى إلى إجبار الحكومة الإيرانية على تنفيذ طلباتها

باستخدام القوة - ٨٥

لا أعرف - ٥

بدون جواب - ٣

السؤال العاشر:

ما هو مدى موافقتك أو معارضتك للهجمات التي تنفذ ضد القوات العسكرية الأمريكية في أفغانستان؟

أوافق تماما - ١٦

أوافق إلى حد ما - ١٠

لا أوافق ولا أعارض - ١٨

أعارض إلى حد ما - ٨

أعارض تماما - ٤١

لا أعرف - ٦

بدون جواب - ٢

السؤال الحادي عشر:

ما هو رأيك فيما يتعلق بالهجوم على القوات الأمريكية المتمركزة في منطقة الخليج؟

أوافق تماما - ٢١

أوافق إلى حد ما - ١١

لا أوافق ولا أعارض - ١٣

أعارض إلى حد ما - ٨

أعارض تماما - ٣٣

لا أعرف - ١٠

بدون جواب - ٤

الأسئلة من الثاني عشر إلى السادس عشر ستشر في مرحلة تالية (طبقا للنص الذي نشر على الموقع الإلكتروني للمصدر).

السؤال السابع عشر:

هل تعتقد أنه يجب السماح لمراقبين دوليين من الأمم المتحدة بالوجود في العمليات الانتخابية عندما يكون هناك مخاوف بشأن عدالة إجراء الانتخابات أم لا؟

يجب السماح بوجود المراقبين الدوليين - ٣٧

لا يجب السماح بوجود المراقبين الدوليين - ٥٥

لا أعرف - ٦

بدون جواب - ٢

السؤال الثامن عشر:

إلى أي مدى أنت راض عن العمليات الانتخابية التي تفرز المسؤولين الإيرانيين؟

راض تماما - ٤٠

راض إلى حد ما - ٤١

لست راضيا بشكل كامل - ١٠

غير راض على الإطلاق - ٦

لا أعرف - ٢

بدون جواب - ١
السؤال التاسع عشر:
هل اشتركت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة؟
نعم - ٨٧
لا - ١٢
لا أعرف - صفر
بدون جواب - صفر
السؤال العشرون:
لمن أعطيت صوتك في الانتخابات الرئاسية الأخيرة؟
مير حسين - ١٤
أحمدى نجاد - ٥٥
رضايي - ٣
كروبي - ١
آخرون - صفر
لا أعرف - ٣
بدون جواب - ٢٤
السؤال الحادي والعشرون:
في رأيك إلى أي مدى كانت هذه الانتخابات حرة وعادلة؟
حرة وعادلة تماماً - ٦٦
حرة وعادلة إلى حد ما - ١٧
لم تكن حرة وعادلة إلى حد ما - ٥
لم تكن حرة وعادلة على الإطلاق - ٥
لا أعرف - ٥
بدون جواب - ٢
السؤال الثاني والعشرون:
إلى أي مدى تثق في النتائج المعلنة لهذه الانتخابات؟
أثق تماماً - ٦٢
أثق إلى حد ما - ٢١
لا أثق كثيراً - ٦
لا أثق على الإطلاق - ٧
لا أعرف - ٣
بدون جواب - ٢
هذا السؤال لجميع الأشخاص المشتركين في الاستبيان حتى أولئك الذين لم يشتركوا في الانتخابات.
السؤال الثالث والعشرون:
لمن ستعطي رأيك لو تمت إعادة هذه الانتخابات؟
مير حسين - ٨
أحمدى نجاد - ٤٩
رضائي - ٢
كروبي - ١
لن أصوت - ١٣

آخرون - ١
لا أعلم - ٧
بدون جواب - ١٩
السؤال الرابع والعشرون:
مع الأخذ في الاعتبار النقاط سالفة الذكر، هل تعتقد أن السيد/ أحمدى نجاد رئيساً شرعياً لإيران أم لا؟
نعم - ٨١
لا - ١٠
لا أعرف - ٣
بدون جواب - ٥
السؤال الخامس والعشرون:
إلى أي مدى تعتبر السيد/ أحمدى نجاد صادقاً في كلامه مع الشعب الإيراني؟
صادق تماماً - ٤٨
صادق إلى حد ما - ٣٣
ليس صادقاً تماماً - ٦
غير صادق على الإطلاق - ٥
لا أعرف - ٥
بدون جواب - ٣
السؤال السادس والعشرون:
هل تعتقد أنه كان ينبغي على المرشد أن يؤيد السيد/ أحمدى نجاد بعد إعلان نتيجة الانتخابات؟
نعم - ٧٦
لا - ١٣
لا أعرف - ٦
بدون جواب - ٥
السؤال السابع والعشرون:
أي من الأفكار التالية أشد قرباً إليك؟
يجب أن تتمتع الصحف بحق نشر الأخبار والتحليلات بدون رقابة أو إشراف من قبل الحكومة - ٣٦
يجب أن تتمتع الحكومة بالصلاحيات اللازمة لمنع نشر موضوعات تؤدي إلى إثارة الاضطرابات والفوضى - ٥٨
لا أعرف - ٤
بدون جواب - ٢
السؤال الثامن والعشرون:
إلى أي مدى تعتقد أن الشعب الإيراني لديه الحرية في التعبير عن وجهات نظره السياسية بدون خوف أو تعرض للعقاب؟
لديه حرية كبيرة - ٢٧
لديه حرية إلى حد ما - ٤٤
ليست لديه حرية كبيرة - ١٢
ليست لديه حرية على الإطلاق - ١١

لا أعرف - ٤

بدون جواب - ٢

السؤال التاسع والعشرون:

إلى أى مدى يمكن أن تثق في أداء الحكومة الإيرانية في القيام بتصرفات سليمة؟

معظم الوقت - ٥٤

أحياناً - ٣١

نادراً - ٩

لا على الإطلاق - ٢

لا أعرف - ٢

بدون جواب - ١

السؤال الثلاثون:

أوضح مدى ميلك لكل من العناصر التالية باختيار أحد الإجابات التالية: أميل بشدة، أميل إلى حد ما، لا أميل إلى حد ما، أو لا أميل على الإطلاق؟

الحكومة الأمريكية الحالية

أميل بشدة - ٣

أميل إلى حد ما - ١٤

لا أميل إلى حد ما - ٨

لا أميل على الإطلاق - ٦٩

لا أعرف - ٤

بدون جواب - ٢

رأيك في الشعب الأمريكي

أميل بشدة - ١٣

أميل إلى حد ما - ٣٨

لا أميل إلى حد ما - ٧

لا أميل على الإطلاق - ٣١

لا أعرف - ٨

بدون جواب - ٤

السؤال الحادى والثلاثون:

أى من الحالات الثلاث التالية أكثر تطابقاً مع وجهة نظرك؟

الولايات المتحدة تعارض الديمقراطية في الدول الإسلامية

١٩ -

الولايات المتحدة توافق الديمقراطية في الدول الإسلامية المتحالفة معها لكي تتعاون حكومات هذه الدول معها -

٥١

الولايات المتحدة توافق على الديمقراطية في الدول الإسلامية بغض النظر عما إذا كانت حكومات هذه الدول ستتعاون معها أم لا - ٥١

لا أعرف - ١٠

بدون جواب - ٤

السؤال الثانى والثلاثون:

إجمالاً إلى أى مدى أنت راض أو غير راض عن نظام الحكم الإيراني؟

راض تماماً - ٤١

راض إلى حد ما - ٤٦

غير راض إلى حد ما - ٧

غير راض تماماً - ٣

لا أعرف - ١

بدون جواب - ١

السؤال الثالث والثلاثون:

هل تعتقد أن أسلوب انتخاب المرشد يتطابق مع مبادئ الديمقراطية أم لا؟

يتوافق مع مبادئ الديمقراطية - ٥٥

لا يتوافق مع مبادئ الديمقراطية - ١٤

له صلة بمبادئ الديمقراطية - ٥

لا أعرف - ١٩

بدون جواب - ٧

السؤال الرابع والثلاثون:

أى من هذه الرؤى أقرب لرؤيتك؟

يجب أن يكون لمجلس كبار علماء الدين سلطة إبطال القرارات التى تخالف القرآن الكريم - ٦٢

لا ينبغي لكبار العلماء أن يكون لديهم سلطة إبطال القوانين التى صدق عليها المنتخبون من قبل الشعب - ٢٤

لا أعرف - ١١

بدون جواب - ٣

السؤال الخامس والثلاثون:

هل تعتقد أنه من اللائق لأعضاء مجلس صيانة الدستور أن يدعموا أحد المنافسين في الانتخابات، أم يجب أن يكونوا محايدين بشكل كامل؟

لهم الحق في أن يؤيدوا أحد المرشحين - ١٦

يجب أن يكونوا محايدين - ٧٥

إلى حد ما - ٢

لا أعرف - ٥

بدون جواب - ٢

السؤال السادس والثلاثون:

ما رأيك في حجم السلطة التى منحها الدستور الإيراني للمرشد؟

أكثر من الحد اللازم - ١٧

أقل من الحد اللازم - ٦

بالقدر اللازم - ٦١

لا أعرف - ١٢

بدون جواب - ٤

قراءة في برنامج وزير الثقافة الإيراني

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

للمتعة، وأن تتجه للابتدال أو ترويج الفسق، واستخدام النساء لجذب الجماهير، واستخدام الملابس الفاضحة للرجال والنساء في السينما والمسرح، كذلك استخدام الألفاظ القبيحة والسباب والعبارات المستهجنة. كما يرفض أن تكون موضوعات المجلات الفنية ترويجاً لقصص وأفلام الرعب والثقافات الغربية والروايات المبتذلة، ومع هذا فهو لا يشجع على العودة للرقابة الصارمة على المجلات والمصنفات الفنية. إنه يبدي اهتماماً خاصاً بالسينما، ويعتبرها جهازاً يمكن أن يؤدي خدمة جليلة للثقافة الإسلامية، لذلك من الضروري زيادة حجم إنتاجها العالمي، لتحتل مكانة عالمية، وتعبّر عن وجه النظام الإسلامي والفن الإسلامي. كما ينبغي وضع هيكل لمنظومة فنية إسلامية سواء في السينما أو الإذاعة أو التلفزيون أو الصحافة الفنية أو الصفحات الإلكترونية أو المسرح ووكالات الأنباء، وغيرها.

إنه لا يرى الاقتصار على الخبراء والمتخصصين في هذا المجال فقط، بل ينبغي الاستفادة بالتنفيذ والاستماع إليهم، وهو يعتبر البيروقراطية الإدارية هي آفة العمل في مجال الثقافة والفن، وأن من الضروري تطوير أسلوب العمل في هذا المجال، ودعم القدرات البشرية المؤهلة لهذا العمل. وأن من الضروري عدم تجاهل المؤسسات التي لها علاقة بالثقافة الوطنية مثل الحوزة ومؤسسة الدعوة والإرشاد والإذاعة والتلفزيون والبلديات وهيئة الحج والزيارة، ومؤسسة الثقافة والاتصالات الإسلامية.

كما يؤمن حسيني باللامركزية في الإدارة الثقافية من خلال

يعتبر سيد محمد حسيني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي في حكومة الرئيس أحمددي نجاد الجديدة من أحب الوزراء إلى نفس الرئيس، ليس لأنه أكثرهم طاعة له، بل لأنه يحقق له الثورة الثقافية التي يرجو بها أن يغير مفاهيم إسلامية كثيرة في المجتمع الإيراني، ليصبح مجتمعاً جديراً باستقبال المهدي المنتظر. فالوزير حسيني من خريجي جامعة الإمام الصادق الدينية، وتخصص في فقه الثقافة الإسلامية والحقوق، وعمل واعظاً في قوافل الحج، وعمل أيضاً مدرّساً في نفس الجامعة، وله مؤلفات ومقالات في مجال تخصصه، منها كتابان مشهوران، هما: الرؤية الاجتماعية للكعبة والحج، قاموس الكلمات والاصطلاحات الفقهية لكن انتسابه لجيش حراس الثورة الإسلامية يمثل انضباطاً وجدية في أمر التبليغ بالثقافة الثورية، كما أن رئاسته لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وإدارته لمؤسسة نشر سروس الكبيرة، أتاحت له أن يضع الخطط والبرامج الثقافية، والإحاطة بالقضايا الثقافية والفنية. لقد كان للوزير حسيني مواقف حادة حول الثقافة الإسلامية في مواجهة الثقافة الليبرالية، عندما كان عضواً في البرلمان في دورته الخامسة، حيث واجه عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة في عهد الرئيس خاتمي في استجواب قدمه للمجلس، حيث قال إن استجوابي لا يمس كفاءة الوزير، ولكن يتعلق بعدم تجانسه مع الأمور التنفيذية والإدارية، فهو لديه إمكانيات ثقافية واسعة لكن يديه قاصرة عن إدارة الوزارة. لا شك أن هذا النقد يشير إلى وجهة نظر مخالفة حول مفهوم الثقافة ودور وزارة الثقافة في المجتمع. إنه يستهجن أن تكون السينما

وحدات المحافظات. والاهتمام بصندوق دعم الفنانين، والتفاهم مع البنوك لإعطاء قروض قريية الأجل للمؤسسات الفنية، والمساهمة في تشغيل الفنانين الشباب، ودعم العمل الفني والصحافة الفنية في المحافظات، وخاصة المحافظات الحدودية التي تتعرض لتأثير الإعلام الخارجي.

ويعتقد حسيني أن التغيير ليس بمعنى تغيير القيادات والكوادر، وإنما وضع سياسة ملزمة يتعاون الجميع في تنفيذها، وأن يكون طابعها الاعتدال، وليس المبالغة أو الإفراط، ومن المهم لدى الوزير توسيع مجال النقد الفني لإثراء المجال الثقافي والفني، وجعل الثقافة تخاطب كل طبقات المجتمع، ومن الضروري أيضا لديه التشاور مع أهل الفن والثقافة من اجتذاب المهتمين من خلال جلسات حوار منتظمة، والعمل على نشر أعمالنا الثقافية والفنية ليس في جميع أنحاء إيران فحسب، بل على المستوى الإقليمي والدولي.

لقد كان عماد أفروغ نائب طهران في البرلمان، وأحد الناشطين البارزين بين الأصوليين، وأحد منتقدي الحكومة، كان من بين المعارضين لتعيين سيد محمد حسيني وزيرا للثقافة والإرشاد الإسلامي، وقد أثار اعتراض أفروغ جدلا واسعا على الساحة الثقافية، واختلقت الصحف بين مؤيدين له ومعارضين. كان من أبرز ما اتهم به أفروغ الوزير حسيني هو أنه سيقود ثورة مخملية للقضاء على أمانى الجمهورية الإسلامية، ووصف هذه الثورة بأنها ثورة التيار المتحجر الذي يقوده الحجة التي لا نسبة لها بأفكار الخميني، وتعتبر خطرا على استمرار الديمقراطية الدينية في إيران، مؤكدا أن الأحداث لا تقع صدفة، فهناك إرادة خلفها، وهذا التوجه يثير القلق، لأنه يهدف معظم التقليديين الاجتماعيين، والمجددين الاجتماعيين من الساحة الثقافية، وهو ما يتعارض مع روح الكثرة والتنوع التي تجعل للعملة وجهين، والتي يحتاجها الوطن والساحة الثقافية. ويشير أفروغ إلى أن المبشرين بظهور المهدي وقيام حكومته متعجلون، ومن يحدد وقتا لظهوره كاذب وهالك، ومن يدع هذا الأمر لله هو الناجي، فالتصور الحالي حول الانتظار والظهور بعيد عن الروايات الموثقة، فمفهوم الظهور مفهوم عقلاني وفلسفي يستطيع تنمية العقول والقدرات والإنجازات، لكنه من خلال هذا التصور يمثل حربة لتوجيه كثير من السياسات والسلوك المتحجر، وتعطيل العقل، وإثارة القضايا العاطفية والسلوكية. إن هذه السياسة تستند إلى مجموعة من الروايات غير الموثقة التي تنسب كثيرا من الأمور للمهدي المنتظر، وتجعل هذه السياسة مقدسة، وهذا التقديس يؤدي إلى النفاق، وهو ما يمنع وجود إدارة سليمة، في حين أن السياسة غير المقدسة تتيح أكبر قدر من النقد الذي يؤدي إلى التطور. الثقافة ينبغي أن تخرج من الإطار الحزبي، وتتسامى فوق الأفكار الحزبية سواء كانت أصولية

أو إصلاحية، وعلى التيارين أن يتعاونوا معا لإيجاد إدراك اجتماعي للثقافة الوطنية.

حرصت الثورة الثقافية في إيران رغم قيادة علماء الدين لها، على ألا تنفرد الحوزة بإدارة الحركة الثقافية في المجتمع، بل حرصت على إشراك الأجهزة الثقافية المختلفة سواء كانت رسمية أو شعبية في عملية التخطيط والإدارة الثقافية، وقد وجدت أن الجامعات بها لها من دور ريادي في حركة التعليم والتوجيه الثقافي يمكن أن يكون شريكا مناسبا، فعملت على توحيد العمل بين الحوزة الدينية والجامعات، من خلال قيادة وحدة الحوزة والجامعة، تقوم بعملية إعادة بناء الكيان الجامعي في إطار التوجه الثقافي الجديد، وتكوين هيكل فاعل يتناسب مع الحركة الجديدة، والتنسيق مع الكوادر الجامعية في عملية تخطيط وإدارة الحركة الثقافية في الجامعات وبين الشباب، ثم على مستوى البلاد، وقد عملت القيادة على إنشاء منابر فكرية وثقافية للجامعيين والطلاب بجمعياتهم المختلفة، كما اجتهدت في إقامة ندوات وورش عمل ومشروعات ثقافية لتأهيل الطلاب والمثقفين والشباب للتجاوب مع الثورة الثقافية، ومن خلال ذلك استطاع التيار الإصلاحي في الحركة السياسية أن ينفذ إلى الساحة الثقافية من خلال اعتماده على الشباب والجامعيين، ومن ثم فقد استطاع أن يطرح مشروعه الثقافي الذي يسعى فيه إلى تطوير الفكر الثقافي سواء في الحوزة الدينية أو الجامعات أو المؤسسات الثقافية التي خضعت كلها في عهد خاتمي لكوادر التيار، فيما عدا بعض المؤسسات التقليدية مثل الإذاعة والتلفزيون والجمعيات الإسلامية الثقافية والأدبية. ويؤكد الإصلاحيون أن حركة الإصلاح الثقافي تهدف إلى إصلاح مفاهيم وبنى وقواعد الحياة في إيران الإسلامية، وإعادة تنظيم العلاقة بين النظام الديني والمجتمع العالمي، بحيث يصبح الإصلاح استراتيجيا قومية إسلامية، ويعتبر المشروع الثقافي للإصلاحيين بلورة للأفكار التي طرحها مجمع تحديد مصلحة النظام، فلقد اشتمل على عدة نقاط أساسية تعنى بالوحدة الوطنية. والمشروع الثقافي الإصلاحي يمثل منهج عمل وفقا لقاعدة (مشهور الزمان ومطلوبه) الفقهية مع بعض التعديلات والتفسيرات.

وكان المفكر علي شريعتي قد أسس مع زميله همايون وميناجي مؤسسة تعليمية توجيهية ثورية أسموها حسينية ارشاد، تهدف إلى إيجاد تيار ثقافي يحتمي بنظام ولاية الفقيه، رغم أنه تيار معارض، فقد ارتكزت تعاليم شريعتي حول خمسة منطلقات هي: الاعتماد على القومية في مواجهة الامبريالية والاستعمار الأحمر والأسود، الاعتماد على التاريخ والحضارة الوطنية في مواجهة تسلط الحضارة الغربية، الاعتماد على الإسلام في مواجهة الأيديولوجيات الماركسية والمادية والمثالية والوجودية والتصوف الشرقي والفقر الهندي والزهد

الأخلاقي المسيحي وكل الموجات والأيدولوجيات السابقة والحالية، إتباع المذهب الشيعي وخاصة التشيع العلوي من بين جميع الفرق والمذاهب الإسلامية، مخالفة النظم الرأسمالية والشيوعية والدكتاتورية والتواكل والخرافات. ومن خلال نشاط مؤسسة حسينية ارشاد سعى أنصار شريعتي إلى تحويل الإسلام من ثقافة إلى أيديولوجية بين المثقفين، والتقاليد الختمية الموروثة إلى وعي ومسؤولية في الوجدان العام، وفي إطار ذلك رفضوا الالتزام بثقافة التقية الشيعية مؤكدين أن ذل الشيعة وانحطاطهم يرجع إلى التقية أمام الحاكم والرياء أمام العامة. وأنه ينبغي دراسة مجموع هذه العوامل الاجتماعية والثقافية في شكل كمي كفي وتحليلها حتى تتضح شخصية المجتمع الثقافية. ويؤكدون أن الإنسان بإرادته ووعيه يستطيع أن يفرض إرادته على إرادة التاريخ.

كما يصف النقاد مشروع حجة الإسلام والمسلمين عبدالله نوري الثقافي بأنه مقدمة للبرالية الإسلامية، ولاشك أن المقالات التي كتبها نوري في الآونة الأخيرة قد جرت عليه المتاعب، واعتبرها المحافظون خروجاً على مبادئ النظام، لكنه دافع عن هذه المقالات في حديثه لقناة الجزيرة القطرية، مؤكداً أنه لم يخرج عن مبادئ الإسلام بدليل أنه يستشهد في آرائه التقدمية بأقوال وأعمال الإمام علي بن أبي طالب، وأن مرشده في كتاباته هو كتاب نهج البلاغة للإمام علي، وبذلك يكون عبدالله نوري قد أثار قضية ثقافية أساسية بخروجه على الثقافة الشيعية التقليدية، فكان يريد الاحتكام إلى النظام الشيعي نفسه في قضية محاكمته، حيث لم يرد في تاريخ الشيعة كله أن أقام أحد علماء الدين - ولو كان مرجعاً - محاكمة لعالم دين آخر بسبب فكره مادامت مصادره أصيلة، وإذا فعدم دستورية محكمة علماء الدين يرجع إلى كونها سابقة خطيرة في تاريخ الشيعة تشبه محاكم التفتيش المسيحية في العصور الوسطى، وعودة بالإسلام إلى عصور الظلام. ويقول پرويز پيران أستاذ علم الاجتماع بجامعة العلامة طباطبائي عن الحركة الثقافية الليبرالية: هذه الحركة الاجتماعية الثقافية حركة سلمية في إطار النظام، وتؤمن بالدستور وتطالب بإصلاح ما نتج عن التحولات الاجتماعية من مشاكل وتراكبات شعبية، وليست هذه الحركة نتيجة مؤامرة عدة أشخاص، أو نتيجة نشاط عدة مئات من الصحفيين، ويضع عشرات من الصحف، وليست نتيجة أي صدام فردي مسبق، ولكنها تعبر عن تشكل الوعي الجماعي.

وكان حصول السيدة شيرين عبادي المحامية الإيرانية على جائزة نوبل للسلام قد أثار ضجة كبيرة داخل إيران تعبر عن البيئة الثقافية المعاصرة، فعندما عادت شيرين عبادي إلى طهران استقبلت استقبالا رسمياً وشعبياً حافلاً لم تتوقعه المحافل الغربية، على اعتبار أن هذه السيدة قد صنفت

كناشطة سياسية معارضة للنظام الحاكم، وكان استقبالاتها بهذه الحفاوة دليل على مرونة النظام وحسن استفادته من الظروف لتحسين صورة الديمقراطية الإسلامية، مما يعني أن اتخاذ أي موقف من شيرين عبادي وجائزة نوبل للسلام لا ينسحب تحت كونها معارضة للنظام أو مطرودة أو منفية، وإنما تطبيقاً للمبادئ وتمسكاً بالأصوليات والثوابت، وقال الدكتور صادق زيبا كلام أستاذ العلوم السياسية في جامعة طهران: إن شيرين عبادي بإعلانها أنها مسلمة قد ربطت قيمها العالمية بالعالم الإسلامي، ولا يستطيع المسلمون أن يرفضوها ببساطة.

كذلك لم يكن يتوقع أحد أن السينما الإيرانية في ظل نظام ولاية الفقيه الديني تستطيع أن تصل إلى العالمية وتحصل على العديد من الجوائز في المهرجانات الدولية، مما أثار التساؤلات والأقاريل والاستنتاجات، بين واثق من تأثير الثورة الإيجابي على الفن والأدب والسينما، وبين متهم للغرب بمجاملة السينما الإيرانية واستخدامها سياسياً للضغط على النظام الإيراني، وهل تعتبر السينما أحد أهم وسائل الإعلام والثقافة التي استفاد منها النظام لتثبيت أقدامه لما تمتلكه من عناصر جذب جماهيرية في الداخل ومرآة تعكس الواقع الحضاري للخارج؟ وهل وجود أرضية تراثية وسوابق تاريخية وتجارب ناجحة ساعد على عقد النظام الحاكم صفقة مع صناع السينما في إيران لتحقيق مصلحة للطرفين؟ لا شك أن السينما كانت أحد أهم الأدوات التي استعانت بها قيادة الثورة لإبلاغ رسالتها إلى الناس، حيث كان الشعب الإيراني وما يزال من أكثر الشعوب عشقاً للفن، وقد نجحت قيادة الثورة الإسلامية في استثمار هذه الخاصية فواصلت ضغطها على الفنانين في اتجاه تبليغ رسالة الثورة وجلب الاهتمام بها والالتفاف حولها، وتحرص النظرية السينمائية على التراث الثقافي كأحد عناصر إعادة بناء السينما الحديثة، باعتبار أن هذا التراث لم ينفلق على نفسه بل امتد جغرافياً مساحة شملت في بعض العصور ما يقرب من نصف العالم القديم، مما جعله يحمل في طياته خبرات الشعوب وتجارب الأمم وعناصر حضارية لا تتوفر للثقافات الأخرى، ومن ثم يكون لديه القدرة على المساهمة الفعالة والواسعة في عملية إعادة البناء، وجعل لغة السينما حاملة وموصلة للمعارف والأفكار والتجديد والتطوير للمعاني الإنسانية العميقة، كما تحرص النظرية على أن تكون العقيدة - وما يتفرع عنها من موروثة ومناهج سلوكية وعادات وتقاليد وعرف وأحكام - أحد العناصر الأساسية في عملية إعادة البناء، ومن خلال ذلك استطاعت السينما أن تواكب الأدب وتنهل منه وتستفيد من خصائصه، وتقدم نوعيات جديدة من الأفلام السينمائية. وكانت أول سعة ذهنية لإيران من نصيب فيلم العودة لعباس كيا رستمي عام ١٩٩٦م، ثم

نالت سميرة نخليليان وهي أصغر مخرجة المرتبة الثالثة عن فيلم التفاحة عام ١٩٩٨م، ثم حصلت على الجائزة الخاصة بلجنة التحكيم عن فيلم الأريكة السوداء في العام التالي، كما حصل بهمن قبادي على العدسة الذهبية في نفس العام عن فيلم وقت تشمل فيه الخيل، وقد حصل فيلم طعم الكرز لعباس كيا رستمبي على السعفة الذهبية في مهرجان كان عام ٢٠٠١م، واختير بهمن قبادي في عام ٢٠٠٢م محكما للعدسة الذهبية، كما حصل المخرج نفسه على جائزة فرانسوا شاليه عن فيلم أصوات من أرض الوطن، وقد اختير فيلم إيراني بعنوان البياني لداريوش مهرجوي كفيلم الختام لمهرجان كان عام ٢٠٠٢م، وقد عرض في المسابقة أربعة أفلام إيرانية هي: الساعة الخامسة عصرا وهو عن المرأة في أفغانستان تحت ظل حكومة طالبان لسميرة نخليليان وحصلت به على جائزة لجنة التحكيم، وفيلم الذهب الأحمر لجعفر پناهي وحصل على جائزة تقديرية من المحكمين. وهكذا فإن السينما الإيرانية أصبحت تحصل على الجوائز في مختلف المهرجانات في كان وفينيسيا وبرلين وموسكو والقاهرة منذ بداية التسعينيات، وهو ما يثبت أن السينما الإيرانية قد نجحت في تطوير نفسها، وقد بلغت قمة هذا التطوير مع عهد الرئيس خاتمي حيث تكونت جمعية سينما الثاني من خرداد التي يدعمها التيار الإصلاح في البلاد، ويمكن أن نعرض في هذا الإطار عددا من الأفلام التي تعتبر من العلامات الرائدة في صناعة السينما الإيرانية: ربان الشمس لناصر تقوايي عام ١٩٨٧م، التحف لآبراهيم وحيد زاده عام ١٩٨٨م، حتى الغروب لجعفر والي عام ١٩٨٩م، ستار آخر لواروز كريم مسيحي عام ١٩٩٠م، مدرسة المسنين لعلي سجادي حسيني عام ١٩٩١م، العشاق لعلي حاتمي عام ١٩٩١م، المدن لكيانوش عياري عام ١٩٩٢م، وجه لسيروس الوند عام ١٩٩٤م، الشمس لأحمد رضا درويش عام ١٩٩٦م، أرضي أنا لبرويز كيمياوي عام ١٩٩٨م، إيران قصر القبيح والجميل لأحمد رضا معتمدي عام ١٩٩٨م، الحب الطاهر لمحمد علي نجفي عام ١٩٩٩م، عروس النار لحسرو سينيائي عام ١٩٩٩م، الجيل المحترق لرسول ملاقلي بور عام ٢٠٠٠م، الأشجار الفريدة لسعيد إبراهيمي فر عام ٢٠٠٠م، تحت صوت المطر لرضا كريمي عام ٢٠٠٢م. يقول إبراهيم حاتمي كيا عضو لجنة التحكيم في مهرجان فجر السينمائي: من الظلم ألا نقول إن هذه السينما سينما تشريفية، وألا نقول إنها ماثار العزة، لأننا نكون قد ظلمنا الثورة إن لم نقل إن السينما هذا الشاب اليافع البالغ من

العمر ثلاثين عاما ليس الابن الصالح لهذه الثورة. ويشكل مشروع حوار الحضارات مقارقة كبرى في توجهات إيران الثقافية تجاه العالم عما كان عليه الحال قبل ذلك، يقول الرئيس السابق خاتمي: "إن الترحيب العام العالمي لمشروع حوار الحضارات هو نجاح كبير للشعب الإيراني العظيم، إن آمال هذه البلاد تكمن دائما في المحبة، وليس العالم المعاصر بالنسبة لنا مجال خوف ورعب، ولذلك فإنه من أجل أن يتحقق هذا المشروع الإيراني في مختلف أبعاده لابد أن نجعل منه شأنا ثقافيا وأساسيا وقوميا، وأن تنظم المؤسسات والصروح العلمية والثقافية السبل للتعامل مع الثقافات العالمية، من الممكن أن يكون مشروع الحوار بين الحضارات مرآة جديدة للحياة والعالم، حيث أن الشرط الأول للحوار هو تواضع الطرفين مع التصديق، فبغير هذه الخصلة الإنسانية لا يمكن إقامة حوار يؤدي إلى معرفة دقيقة بهوية كل طرف.

ولا شك أن هناك قضايا فكرية أخرى يمكن أن تدخل في إطار البحث الثقافي، لعل من بينها قضية مواجهة الغزو الثقافي الأجنبي للفكر الإسلامي وما ترتب عليه من تداعيات، وكذلك قضية التقريب بين المذاهب، وقضية الإسرائيليات في الفقه التي لا تقل أهمية أو خطرا عن القضيتين السابقتين، وهي في حاجة إلى تواصل الجهود وتكاتفها خاصة مع الضغط الصهيوني على إيران سياسيا وإعلاميا لصالح الثقافة الإسرائيلية أيضا، إلا أن القضية الهامة التي تحتاج بالفعل إلى المشاركة الثقافية بين النخبة أصوليين وإصلاحيين فهي قضية بناء الثقافة الإسلامية الحديثة، التي تتواءم مع أصالة الثقافة الإسلامية العريقة، وتواكب الثقافة العالمية التي تضغط بكل الوسائل الحديثة الضاغطة.

ويدخل في إطار المشاركة الثقافية التي يطرحها الإصلاحيون المشاركة الفنية سواء في مجال الفنون الجميلة، أو الفنون الأدبية أو الفنون التمثيلية كالمرسح والسينما والإذاعة والتلفزيون، وتأتي ضرورة المشاركة في هذه الفنون من منطلق الخروج من أزمة الثقة والتردد التي أحاطت بكل الفنون الإسلامية، والتي تتطلب جهدا كبيرا ومشاركة واسعة للخروج منها، ولا شك أن إيران قد خطت خطوات موفقة، لإيجاد فن إسلامي، لا يتنافى مع أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويليق بثقافة هذا الدين، ويحل معضلة الصدام بين الفن والدين.

فهل يستطيع وزير الثقافة الجديد أن يستوعب كل هذه العناصر الأساسية في حقل الثقافة؟

انتقادات إيرانية للسعودية

ألفت أزمة العلاقات الأخيرة بين المملكة العربية السعودية وإيران وخاصة الأوضاع المتفجرة في اليمن والانتهاكات المتبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية بظلالها على مواقف الإعلام الإيراني من المملكة. حيث بدأت تظهر العديد من الكتابات النقدية ضد المملكة والتي يغلب عليها الطابع الدعائي. وهذه بعض من نماذج تلك الكتابات.

١ - نظرة على وضع الشيعة في السعودية

جوان (الشاب) ٢٥/٨/٢٠٠٩

توجد الوحدة الوطنية فقط في المعاني القانونية والتنفيذية بينما يفرض على قاطنيها الأيديولوجية الوهابية النجدية التي استقطبت أفكارها من تعاليم ابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب.

ومن ناحية أخرى، نجد أنه رغم تفاوت الهويات الثقافية في السعودية غير أن جميعها خضعت لثقافة بدو نجد التي بلورت زعامة النظام السعودي، حيث كانت المنطقة الشرقية خاضعة تحت سلطة أسرة ابن جلوي منذ عام ١٩١٣ وحتى ١٩٨٥، ثم خضعت من ذلك الحين وحتى الآن لحكم أسرة الملك فهد، ورغم أنها تتميز بأكثر احتياطي من البترول والغاز، إلا أنها تعد من أفقر مناطق المملكة العربية السعودية، حتى إن الحكومة السعودية تخصص لها أقل الميزانيات الحكومية من المشروعات التنموية والطرق والتعليم والصحة إذا ما قورنت بميزانيات المناطق السعودية الأخرى.

وكذا نجد أن السخط الحالي للشيعة الذين يقطنون هذه

يعد شيعة المملكة العربية السعودية من أكبر المجتمعات الشيعية العربية في منطقة الخليج (الفارسي)، من حيث تعداد السكان بعد الشيعة في العراق، ورغم هذه الكثافة ومشاركتهم داخل المجتمع السني السعودي إلا أنهم من أقل المجتمعات الشيعية في العالم حصولاً على حقوق المواطنة، إضافة إلى معاناتهم من ممارسة التفرقة والتمييز ضدهم.

هذا ويعيش الشيعة في مركز المنطقة الاستراتيجية الشرقية التي تعد بؤرة احتياطي للمملكة من الطاقة، غير أن أوضاعهم الاقتصادية متردية، ولربما لو أعلن أحدهم عن هويته الشيعية قد يلقي تفرقة ما في المعاملة، وقد يتعرض للعنف. ورغم أن مجتمع الشيعة في منطقة الإحساء يمثلون الأكثرية، إضافة إلى كونهم أقلية متناثرة بين مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، والطائف، إلا أن المملكة العربية السعودية تقلل من تعدادهم السكاني وتعلن أن الشيعة لا يمثلون سوى ٣٪ فقط يعني ما يقرب من ٣٠٠ ألف نسمة. ففي المملكة العربية السعودية

النواحي من المملكة إنما ينشأ عن التفرقة السياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية، حيث إن السياسات المذهبية والقبائلية للنظام السعودي لم يخلق المشكلات للمجتمع الشيعي فحسب وإنما لكافة أتباع المذهب السني كذلك كأتباع الحنفية والمالكية والشافعية من سكان منطقة الحجاز، والإسماعيلية في منطقة جيزان ونجران وجازان، إذ أنها أوجدت بتلك السياسات تفرقة واضحة في المعاملة بين المواطنين، الأمر الذي ساعد بدوره على خلق حساسيات مختلفة بين الميول المتنوعة مما انعكس على مستقبل أمنها القومي، لاسيما بعد إثارة الأصوات المنادية بالانفصال والحركات الصاعدة ذات الأهداف المغايرة، فأغلب شيعة السعودية يشعرون بأنهم ليسوا مواطنين سعوديين، وأن النظام ينظر إليهم باعتبارهم أجنب.

على أية حال، فإن أزمة الهوية والوفاء للحكومة المركزية بات أمراً ملحوظاً داخل المجتمع السعودي ليتحول إلى عنصر مهدد لأمنها القومي. ومن أهم عوامل سخط الشيعة في المملكة العربية السعودية:

١- التفرقة المذهبية، يلقي شيعة السعودية من حيث العقيدة الدينية تفرقة، إذ إن علماء الوهابية يعتبرون الشيعة منذ عام ١٩٢٧، رافضة كفار ومرتدين. وفي عام ١٩٩١، أكد ابن جبرين في فتواه كفر الشيعة، بل واعتبر قتلهم مباحاً، كما يفرض على شيعة السعودية العوائق في بناء المساجد أو الحسينيات، ويفرض كذلك عدم إقامة الشعائر المذهبية الشيعية كالآذان وغير ذلك من قبل المتطوعين الوهابيين.

ورغم أن عقيدة التشدد ضد الشيعة قد انخفضت بعض الشيء في عهد الملك عبد الله، إلا أنه مازال علماء الوهابيين يمارسون التشدد ضد العقائد المذهبية الشيعية.

هذا وقد أعلن زعماء الشيعة في السعودية عن مطالبهم المذهبية والمتمثلة فيما يلي:

- الاعتراف رسمياً بالمذهب الشيعي باعتباره مدرسة فقهية وقانونية.

- إتمام الشعائر والفرائض الشيعية بحرية.

- حماية الأماكن المذهبية، وحق تأسيس الحسينيات.

- تدريس التعاليم الشيعية في المدارس الكائنة بالمناطق الشيعية.

- الحيلولة دون صدور فتاوى تكفر الشيعة والتشيع.

٢- التفرقة الثقافية، وكذا يشعر شيعة السعودية من الجانب الثقافي أنهم محرومون من حقوقهم الثقافية المشروعة، لاسيما

أن فلسفة التربية والتعليم بالمملكة تستقي تعاليمها من أفكار ابن تيمية وابن عبد الوهاب التي تروج لتكفير أتباع المذهب الشيعي، ورغم أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتوتر العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة وإجبار المملكة على تعديل بعض المواد الدراسية إلا أن الشيعة مازالوا محرومين من تدريس عقائدهم، ورغم إصلاحات الملك عبد الله إلا أنهم مازالوا يشعرون بالعنصرية الثقافية والمذهبية.

٣- التفرقة الاقتصادية، كما ذكرنا أنه رغم وجود احتياطي الطاقة في المنطقة الشرقية إلا أن سكانها يعانون تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية أكثر من أي منطقة أخرى في المملكة.

٤- التفرقة القانونية، حيث لوحظ معاناة الشيعة للحصول على كثير من حقوقهم القانونية في سلك القضاء السعودي.

٥- التفرقة السياسية، لا يوجد للشيعة أي نفوذ تقريباً في الحكومة السعودية ولا في المحافل الرسمية، والأهم أنه يمنع توظيف الشيعة في السلك الدبلوماسي والارتقاء في القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة وحتى وزارة الحج.

هذا بالرغم من المجهودات الكثيرة التي بذلوها في سبيل مواظبتهم ومنها:

- مشاركة شيعة المملكة السعودية وعلى مدار تاريخهم في صناعة الأحداث المصرية، لاسيما تأييدهم لمعارضة احتلال الكويت من قبل صدام حسين في عام ١٩٩١، ووقوفهم بجانب بلادهم جراء حرب الخليج الثانية.

- عدم مشاركتهم في أي أعمال إرهابية حدثت في العقود الأخيرة.

- لم تشكل شيعة السعودية مطلقاً أي تهديد على الأمن القومي السعودي، أما مطالبهم فتتمثل في المحاور التالية:

١- الاعتراف رسمياً بالشيعة باعتبارهم فرقة إسلامية.

٢- إطلاق حرية العبادة في المساجد والحسينيات وزيارة القبور.

٣- منح حرية التعبير عن الأفكار ونشر الكتب الشيعية.

٤- التصريح بتأسيس المدارس المذهبية ومدارس الحوزة.

٥- وقف الهجوم ضد الشيعة وتكفيرهم من قبل رجال الدين الوهابيين.

٦- منح امتياز للقضاء الشيعي في شئون الأسرة.

٧- إلغاء أنواع العنصرية المذهبية المفروضة على الشيعة.

٨- منح فرصة الدفاع عن الحدود السعودية والسماح للشباب الشيعة بالالتحاق بالكلية العسكرية.

٩- الاهتمام بالبرامج التنموية في المناطق الشيعية.

٢- دماء جديدة في عروق السعودية

ايران ٢٣/٩/٢٠٠٩

وهذا التعيين الجديد قد تسبب أيضاً في استياء أبناء الأمير سلطان من بينهم بندر ابن سلطان. وكان الأمير سلطان منذ عقد وزيراً قوياً للدفاع السعودي، وباستغلاله لأموال النفط لعدة عقود أصبح شخصاً ذا نفوذ وصانع القرار الرئيسي في شؤون الدول العربية والإسلامية، وكان يميل إلى أن يكون ابنه سلمان ولي العهد من بعده.

يُقال أن بندر بن سلطان - الذي كانت تربطه علاقة مريبة مع بوش الأب والإبن وعلاقة قوية بوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية - قرر بأن يقوم بانقلاب ضد الملك عبد الله حتى يتمكن قبل وفاة أبيه بأن يجلس على عرش المملكة، لكن تم احباط هذا التدبير، وهو الآن يقيم في منزله تحت الرقابة. وقد كان لبندر دور في فضائح سياسية متعددة من بينها معاهدة اليامة، حيث إن هذه المعاهدة كانت تدعم مالياً إرهابي القاعدة والتكفيرات الانتحارية في الدول المختلفة باستخدام الفائض من شراء عدد من الطائرات العسكرية.

ويخلاف تعيين نايف بن عبد العزيز في منصب النائب الثاني للملك قام الملك عبد الله أيضاً بعمل تغييرات مباشرة وتعد نوعاً من الانقلاب على جيل العائلة القديم، وفي هذا السياق وجود أخيه الأمير مقرن في منصب رئيس مخابرات السعودية عوفاً حقيقياً له من أجل حفظ سلطته. ورغم أن وزير الخارجية سعود الفيصل ليس من جناح السديريين، لكنه محل ثقة للملك عبد الله. وأخيراً يمكن القول بأن هناك معادلة معقدة تحكم هذه العائلة، وللمال والسلطة والقوة تأثير رئيسي فيها.

مكانة الوهابية بعد الحادي عشر من سبتمبر وولي عهد الأمير نايف:

لا يخفى على أحد أن المملكة العربية السعودية قامت بعمل اتحاد عجيب وغريب بين عائلة آل سعود والوهابية، وهذا الاتحاد يشتمل على توازن دقيق وحساس للغاية.

في الماضي لو تمكن أمراء آل سعود مراعاة الاسلام في الظاهر فلن يمكن هذا الأمر الآن بعد السفر إلى الغرب والدراسة هناك وقبول تأثير المجتمعات الغربية، ونتيجة لذلك ينبغي أن يتخلوا عن أهم امتياز للوهابية من أجل رعاية التوازن.

في الماضي لو استطاعوا أن يرفعوا شعارات باهتة دعماً لفلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي فإنهم اليوم وفي ظل التغيرات الأخيرة وتطورات المنطقة لن يستطيعون حتى إن رفعوا تلك الشعارات، ونتيجة لذلك يجب في المقابل أن

يُدعى أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز عاهل السعودية أمير وأميرة، وحول هذا الشأن هناك نحو ١٠٠٠ أمير وأميرة لديهم راتب شهري يتراوح بين ٢٠ ألف إلى ١٥٠ ألف دولار، وبعد سن الـ ١٧ لديهم حق في أن يمتلكون حياة مستقلة وبيت وخدم وحشم خاص بهم، هؤلاء الأمراء والأميرات لهم حرية مطلقة في نطاق المنزل، وحتى سلطات الأمن ليس لديها حق التدخل في حياتهم، وكذلك خارج المملكة السعودية هم ليسوا مجبرين على رعاية القوانين الداخلية وحتى الآداب والعادات والتقاليد الدينية والمذهبية. وبطبيعة الحال إن الحرية المحصورة بين أربعة جذران ليست إلا فساداً واستهتاراً.

إن المنافسات بين أبناء الملك عبد العزيز لم تكن بالشع الجديد، وعلى سبيل المثال، أبعد الملك سعود عن السلطنة، والملك فيصل قتل على يد أحد أفراد العائلة، والمنافسات بين هذه العائلة لم تكن مطلقاً منافسات سياسية، بل منافسات شخصية ورابحة تماماً.

في هذا السياق يُقسم أبناء الملك عبد العزيز من حيث الفئة العمرية إلى اثنين من الأجيال القديمة، ومن حيث الفكر إلى مجموعتين: مجموعة غربية ومستنيرة ومجموعة وهاية ومتطرفة. ومن حيث الأجنحة: إلى جناح سديري (هم أبناء حصبة بنت أحمد السديري إحدى زوجات الملك عبد العزيز الـ ٣٢)، وغير سديري. وفي الواقع يقوم الملك عبد الله بدور الوسيط وخلق توازن بين هذه الفرق والأجنحة والتيارات. ولا يستطيع أن يحكم بحرية واستقلال. التيارات الداخلية لعائلة آل سعود:

منذ عهداً قريب اختار الملك عبد الله الأمير نايف بن عبد العزيز نائباً ثانياً للملك عبد الله من أجل خلق التوازن بين هذه الفرق والأجنحة والتيارات، وهو شخصية متطرفة ولديه أفكار سلفية ووهاية. واختياره بهذه الطريقة في وظيفة هامة في وزارة الداخلية يُظهر ميل السعودية في سياساتها المستقبلية إلى السلفية وتكفير الشيعة وقتلهم. والأمير نايف في أثناء مرض الأمير سلطان بن عبد العزيز وبعد وفاته سوف يعين بشكل تلقائي كولي للعهد.

وقد تسبب هذا الأمر في احتجاج الجناح الثاني لعائلة آل سعود. وفي الوقت نفسه يمكن الإشارة إلى انتقادات طلال بن عبد العزيز وابنه وليد ابن طلال الرأسمالي المشهور. ويطالب هذا الجناح بالدستور الملكي وخفضه بالقانون..

يدفعوا جزية للوهابية حتى يتحقق هذا التوازن مرة أخرى. لا شك أن هذا الامتياز ليس شيئاً إلا تدفق مبالغ ضخمة للأنشطة الوهابية في الخارجية ومنها دعم التيارات التكفيرية والانتحارية في الشيشان وأفغانستان وباكستان والعراق. وبالتأكيد هذا الامتياز هو ليس الا وضع يد الوهابية مرة ثانية أمام المذاهب الإسلامية الأخرى، ومنها الشيعة.

وارتباط عائلة آل سعود بالولايات المتحدة له نفس الحكم. ولو أن الملك عبد الله لم يحجم الرد على عكس الملك فهد في القضايا الداخلية والقضايا المتعلقة بمناقصه في الشرق الأوسط لوجب عليه أن يدفع الثمن باهظاً للغرب أمام هذه السياسة.

ولو أن الملك عبد الله مسيطر على السلطة في السعودية لصالحه ولم يسمح لأي أمير - حتى لو كان صديقاً حميماً لأحد الرؤساء الأمريكيين ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية - أن ينافس في الملك، لتوجب عليه في المقابل أن يدفع الجواهر القيمة للغرب.

ولا شك في أن هذا الثمن لم يكن إلا تحقيقاً لعملية السلام وتطبيع العرب مع إسرائيل، وهذه الجواهر أيضاً ليست إلا حفظ أنابيب النفط مفتوحة للغرب.

وهناك تنسيق كامل بين هذه المعادلة والسياسات الجديدة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لأن الأخيرة بعد فشلها في الوصول لأهدافها الرئيسية في الحرب على العراق قد حاولت أن تخلط مصالح مخوري العالم الإسلامي مع بعضهم بعضاً، حيث إن الدول الإسلامية ومنها السعودية قامت بتخطيط الجبهة بشكل تطبيع غير مقبول مقابل بعضهم بعضاً، حتى تستطيع أن تخرج من المنطقة ببطء وأن تشغل عن بعد بتخطيط المشهد.

هذه المعادلات لم تكن تقبل الفناء ابداً، وبنفس المعدل الذي تقدم به عائلة آل سعود في السياسات المحدودة يجب أن تمنح وبنفس هذا المعدل امتيازاً للوهابية. وبهذه الطريقة يمكن التنبؤ بسياسات المملكة العربية السعودية. فبنفس المعدل الذي سيزيد فيه التطبيع السعودي مع إسرائيل سوف يزيد أيضاً قتل الشيعة في الخارج، وبنفس المعدل الذي سيزداد فيه فساد عائلة آل سعود سوف يكثر تدفق الاستثمار للوهابية، وسوف يزداد اجتذاب الوهابية للتيارات المتطرفة في العالم الخارجي.

ولا يوجد حاجة لأن تتبعوا تحقيقات علم الاجتماع القانوني للتعرف على الفساد والاستهتار في أبناء آل سعود. والإطلاع على القضية ذاتها أن السعوديين يشكلون ٥٦٪ من المنافسين للسلفيين والتكفيريين في العراق (على حد قول البي بي سي نيوز)، وهي النسبة نفسها التي تتحدث عن معدل الفساد والتسيب الذي أصبحت عائلة آل سعود غارقة فيه. وكذلك لا توجد حاجة لأن تكون لديكم معلومات

سرية للتعرف على عملية مفاوضات السلام وتطبيع العرب مع إسرائيل، وسماع الأخبار المتعلقة بقتل الشيعة وإدراك معدل انتشار ظلم الشيعة في الدول العربية هو نفسه أفضل شاهد على هذا الموضوع، وعلى المرحلة التي تقع فيها تلك المفاوضات الآن.

الولايات المتحدة والوهابية:

منذ فترة أدان وزير الخزانة في الولايات المتحدة ٣ أفراد من الرأسماليين السعوديين بدعم الإرهاب. وكانوا قد نقلوا مساعدات ضخمة إلى جماعة أبو سيف الراديكالية في الفلبين. محمد الصغير هو أحد هؤلاء الرأسماليين، والذي يعتبر أيضاً واسطة رأسماليين الخليج وجماعة أبو سيف. وتعلم الولايات المتحدة جيداً أنه حتى ذلك الوقت هذه الجماعة لم تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر، والسعودية لا تستطيع أن تقدم على أي تدبير ضد مواطنيها الوهابيين الثلاثة.

ونحن نشهد أيضاً أن الولايات المتحدة لا تظهر رد فعل ضد الانتحاريين الذين يذهبون للعراق لقتل الشيعة، ولكنها تظهر ردود فعل حادة ضد الوهابيين الذين يذهبون إلى هذه الدولة عن طريق سوريا للقيام بعمليات ضد القوات الأمريكية وجيش العراق، لأنها تعلم أن السعودية لا تمتلك وسيلة لإخراج الأزمة من دولتها إلا بتصدير الانتحار والإرهاب للعراق. ولذلك فانتشار الأصوات المسجلة (لصالح اللحيدان) رئيس محكمة العدل في السعودية الذي كان يشجع الشباب فيها ويحثهم على الذهاب للعراق، هو أيضاً شيء غير متوقع، وهو بالتأكيد لن يثير ردود أفعال الأمريكيين لأنه من المفترض أن تدفع السعودية على الفور ثمناً باهظاً لتحسين علاقتها بإسرائيل.

وخلافاً لذلك لو أن السعودية تشعر بأن عملية السلام والتطبيع مع إسرائيل تواجه موانع فإنها سوف تفضل إجتناّب دفع جزية أكبر للوهابية، وأيضاً إبعاد الشيخ عادل الكلبائي - الذي كان يكفر الشيعة علناً، وكان يهين الساحة في العراق لقتل الشيعة (كان يعد الخطط لقتل الشيعة في العراق) - عن إمامة الصلاة في الحرم المكي.

حزب الله اللبناني ومعادلة آل سعود - الوهابية:

هل يجب على حزب الله أن يكون غير مبال بمعادلة آل سعود - الوهابية؟ وفي المقابل إلى أي حد هذه المعادلة يجب أن تخفي مقاومة حزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي؟ هل الاهتمام بهذه المعادلة بمعنى أن نعتبرها إسقاط كامل لإسرائيل هو يعني ترك الساحة للسلفيين والتكفيريين والحصول على سلطتهم في العالم الإسلامي؟ هل الاهتمام بهذه المعادلة يعني عدم الأحقية في إعطاء الخطط العسكرية التي تقدر على إغراق دولة إسرائيل في مستنقعات المنطقة كي لا تفتح مجالاً للوهابية في العالم!

احتمالات متعددة لمواجهة اليمن

تابناك (المنبر) ٢٣/٩/٢٠٠٩



مرت ستة أسابيع على الهجوم الشامل للجيش اليمني على الشيعة المعترضين على سياسات الحكومة اليمنية في المناطق الجبلية شمال هذه الدولة، وعلى عكس ما تعلنه الحكومة اليمنية من نجاحها في القضاء على الحوثيين في نقاط كثيرة، إلا أن الجيش اليمني قد منى بخسائر كثيرة هو الآخر. وأصبح مجاهدو حركة زيد الحوثي تياراً قوياً في اليمن منذ قيام الحكومة المركزية بمهاجمة مراكزهم في الجبال شمال اليمن عام ٢٠٠٤. وعلى الرغم أن الجيش اليمني يستخدم كافة أسلحته البرية والجوية، وكذلك قيام بعض الدول العربية بدعم الحكومة اليمنية مالياً وسياسياً، فإنه حتى اليوم فشل في تحقيق أهدافه.

وهذه الحرب لها أبعاد مختلفة يمكن بحثها من خلال النقاط التالية:

السبب الرئيسي لإشعال الحكومة اليمنية الحرب، هو إعادة سيطرتها على كافة أراضيها، وهو أمر مقبول تماماً. ولكن إذا نظرنا إلى السبب الذي دعا شيعة اليمن للثورة على الحكومة المركزية، فإن ذلك ليس حجة للحكومة من أجل قمعهم. وخلال نصف قرن اختفت فيها حكومة إمارة الزيدى، أصبح الشيعة يعيشون في أسوأ الظروف، حتى إن مدينة صعدة التي تعد المركز الرئيسي لشيعة اليمن، هي الأقل تنمية بين أقاليم الدولة، على النحو الذي إذا اختفت السيارة والكهرباء فيها ساعة فكأنك تعود بها مائة سنة إلى الوراء.

٢- تواجه حكومة علي عبد الله صالح مشاكل عدة، وثورات في مناطق اليمن الجنوبي، ووجود أعضاء القاعدة في الدولة، والتي جعلت من اليمن المركز الرئيسي لأنشطتها في شبه الجزيرة العربية، بجانب المشاكل الاقتصادية الناتجة عن أسعار النفط، والتي جعلت الاستثمارات في هذه الدولة صفراً، والحكومة من أجل التغطية على مشاكلها، تسعى إلى فرض طاعتها، وهي تنتظر نجاحها في القضاء على الشيعة حتى تشجع باقي الجماعات المعارضة على طاعتها.

٣- السيد صالح باعتباره رئيس الجمهورية منذ عقدين، لم تتحرر الدولة من سلطته، وللمرة الثالثة يعاد انتخابه بعد تغيير الدستور لصالحه، وبالطبع صاحب هذه الانتخابات عمليات تزوير واسعة، واعترض الكثير من الشعب على هذه التجاوزات، وأعرب حزب الإصلاح عن قلقه الشديد من

أن يورث الحكم في اليمن. ٤- بدون شك لا يمكن أن ننكر دور السعودية ومصر في الحرب الدائرة في اليمن، والسعودية ترفض وجود شيعي على حدودها لأن الأقلية الشيعية تعيش في نجران على الحدود السعودية مع اليمن، ولذا فإن السعودية تسعى مساعي جادة للقضاء على حركة الشيعة في اليمن، وتشير التقارير إلى تحمل السعودية نفقات الحرب الدائرة في اليمن ومشاركتها أيضاً في العمليات العسكرية، وثمة دليل آخر على التدخل السعودي في هذه الحرب، حيث أشارت التقارير إلى لقاء مقرن بن عبد العزيز وزير المخابرات السعودي مع المسئولين في ليبيا ومطالبته لهم بعدم مساعدة الحوثيين حتى يمكنهم القضاء على هذا التيار.

أما مصر فقد قدمت هي الأخرى مساعدات عسكرية وفنية للحكومة اليمنية من أجل القضاء على التمرد الشيعي.

٥- موضوع آخر تجدر الإشارة إليه، وهو المقاومة العجيبة لمقاتلي حركة الحوثي أمام جيش الحكومة، وعلى الرغم من البيانات الحكومية حول الحرب واستخدام الجيش اليمني لكافة أسلحته ومعداته البرية والبحرية والصاروخية، وهي - نظرياً - حرب غير متكافئة أمام ميليشيا مسلحة، لكن أرض الواقع تؤكد أن المقاومة الحوثية لا تزال صامدة وتحقق انتصارات مع جيش الحكومة.

٦- كما شاهدنا في حرب الـ ٣٣ يوماً بلبنان سعى بعض الدول العربية من أجل القضاء على كافة التيارات القريبة من إيران، وفشلت سياسات هذه الدول أمام المقاومة الشعبية في لبنان وفلسطين.

اليوم يتوهمون أن إيران تقف مع الحوثيين، والكل يقف ضد المقاومة لأن إيران تقف معها، ولكن مقاومة الـ ٤٤ يوماً تشير إلى فشلهم مرة أخرى.

٧- في النهاية يجب القول إن مساعي الجيش اليمني لإبادة الشيعة في الأقاليم الشمالية لن تعود عليه بشيء، لأن التجربة أكدت أن المقاومة القائمة على تأييد الشعب تستطيع أن تستمر لسنوات كثيرة، وحتى لو نجحت الحكومة مؤقتاً، فإنها ستعاود الظهور مجدداً في حالة عدم إصلاح سلوك ونظام الحكم.

اليمن وسياسة سعودية ذى اتجاهين

■ وطن امروز (الوطن اليوم) ١٣/٩/٢٠٠٩

اليمنية من اهداء الحكومة السعودية. ومنذ أيام قليلة عرض عبد الملك الحوثي زعيم الحوثيين في صعدة أسلحة كثيرة أمام المراسلين نقش عليها اسم المملكة العربية السعودية، وكل ما سبق يوضح الدور السعودي في هذا الصراع.

أما عن أهداف السعودية من الدخول في هذا الصراع، تجدر الإشارة إلى أن السعودية منذ أربعين عاماً وهي تضع سياسة السيطرة على اليمن في جدول أعمالها. وخلال السنوات الماضية نجحت السعودية في عقد اتفاق مع اليمن ضمت بموجبه ثلاثة أقاليم إلى الأراضي السعودية، وعرفت هذه السياسة بسياسة السعودية لضم أرض اليمن.

ومن قبل قدمت الرياض مساعدات خاصة للحنابلة الذين يمثلون ١٠٪ من المجتمع اليمني، لإبراز مكانتهم ووضعهم في المجلس والحكومة اليمنية، بنفس الصورة سعت الرياض من خلال تشكيل مثلث سياسى من القوى السياسية اليمنية (مركب من الحنابلة والوهابيين واليهود)، ومن خلال المال والدعاية الخاصة، أن تضع النظام السياسى اليمنى تحت سلطتها، وقد نجحت إلى حد كبير في هذه السياسة.

وفي الوقت الحاضر فإن السعودية تنظر إلى الوضع الاستراتيجى لليمن، وسيطرتها على مضيق باب المندب، إضافة إلى الجزر الكثيرة في البحر الأحمر وخليج عدن التي تجعلها قادرة على السيطرة والتحكم في حركة المرور من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي، ومن نفس الطريق للبحر المتوسط. ولذا، فهي تسعى دمج اليمن في مجموعة السعودية، وهذا الدمج يكون من خلال طريقين: الأول طريق سياسى من خلال توسيع نفوذ الوهابيين في اليمن، والآخر من خلال إضعاف الحكومة اليمنية، وفي النهاية إيجاد الأسلوب المناسب لضم اليمن إلى السعودية.

وللأسف، فإن حكومة على عبد الله صالح لا تعي هذه المطامع، وتكتفى بالمساعدات المالية السعودية، وفي الوقت ذاته يوجد تفاهم واضح بينهما من أجل إلصاق جماعة الحوثيين بدول أخرى مثل إيران والعراق وحزب الله .. لا من أجل المساعدة للقضاء عليهم.

الصراعات الجارية في دولة اليمن، هي صراعات بين طائفتين من الزيديين في هذه الدولة، ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى اليوم شهدت دولة اليمن ست حروب بين الجماعتين. والحرب الدائرة الآن بين الحكومة والحوثيين هي حرب لأجل الوصول إلى السلطة والحكم، أو الحفاظ على السلطة في الساحة السياسية لليمن.

وتعد الحرب الأخيرة هي الأكبر والأكثر دموية، خاصة أن الجيش اليمنى قد استخدم كل أسلحته الجوية والبرية حتى استقرت قواته في إقليم صعدة. من جانب آخر، فإن جماعة الحوثى قد جمعت أكثر من مائة ألف مسلح مع أسلحة نصف ثقيلة ومتقدمة، ونجحت هذه الميلشيات إلى حد كبير في وقف تقدم الجيش اليمنى، واستطاعت أن تغنم من الجيش اليمنى كتيبتين بأسلحتهما وسيارتهما.

في الوقت ذاته، فإن هذه الحرب قد هيأت الساحة الى مصادمات وحروب في باقى الأقاليم. وما لاشك فيه أن عدم حدوث أى توافق سياسى بين الطرفين المتحاربين سيؤدى بالضرورة إلى اتساع الصراع وتحوله من شكل محدود إلى شكل غير محدود، وفي النهاية سيؤدى إلى تشويه استقرار الأراضي اليمنية.

جدير بالذكر أنه خلال هذا الصراع وقع اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٧ بين الحوثيين والحكومة، ولكنه نقض، وكان بداية للحرب السادسة في إقليم صعدة.

في الوقت ذاته، لعبت المملكة العربية السعودية دوراً بارزاً في هذا الصراع، ولعبت وسائل الإعلام السعودية دوراً كبيراً في الدعاية لحكومة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ضد الحوثيين، وسعت إلى ربط هذه الجماعة بدول أجنبية لتشجيع الحكومة اليمنية ضدهم.

وفي الوقت ذاته أيضاً، عقدت الحكومة السعودية مع نظيرتها اليمنية اتفاقية لتسليح الجيش اليمنى، بالإضافة إلى تقديم مساعدات كبيرة.

من جانب آخر، ذكرت بعض التقارير أن الحكومة السعودية تلعب دوراً مزدوجاً في هذا الصراع بصورة غير مباشرة، وأنها قدمت مساعدات عسكرية لبعض الحوثيين، ويقال إن الصواريخ التي يقذفها الحوثيون ضد الطائرات

أيام اليمن الصعبة

إيران ٢٠٠٩/٨/٣١

الشمال في نهاية العقد الثالث من ولاية علي عبد الله صالح يمثل منعطفًا خطيرًا على النظام السياسي اليمني، فعلى عبد الله صالح البالغ من العمر ٦٧ عاما يخوض حربًا ضد الشيعة الزيديين باليمن، وبوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة فهو الركن الرئيسي الداعم لتلك الحرب، في إطار سياسة خاطئة تعتمد على الجيش ودعم بعض القبائل ضد المعارضين أو سكان الشمال برغم التركيبة السكانية القبلية. فمن المعروف أن اليمن عبارة عن مجموعة قبائل، وأي حزب أو تيار أو كتلة لا يمكن أن يمثل أغلبية.

يبدو أن الرئيس علي عبد الله صالح الذي يعتمد بشكل رئيسي على حزب المؤتمر العام الشعبي لا يحظى بشعبية ودعم إلا في صنعاء، وعلى شاكلة الحزب الوطني الديمقراطي في مصر يعتمد صالح كنظيره مبارك على قوى الأمن من أجل فرض سيادته وهيمنته على الدولة، وهذا هو السبب الرئيسي في تراجع شعبية صالح داخل باقي محافظات اليمن، والوضع في اليمن يتشابه أيضًا مع الوضع في مصر من حيث أزمة خلافة الرئيس.

ويرى معظم المحللين أن الحزب التي يخوضها صالح في الشمال ستعرق مسيرة انتقال السلطة في اليمن لأن صالح الذي طالما اعتمد على قوة القبائل في السابق لتوطيد سيادته، فشل في استقطاب تلك القبائل مؤخرًا في ظل تفاقم الخلافات والنزاعات.

ويمكن القول إن صالح الذي نجح في توحيد اليمن وتولي منصب الرئيس من العام ١٩٩٠، كان رئيسًا لليمن الشمالي قبل ذلك التاريخ بـ ١٢ عامًا، وأن الحرب التي يخوضها مؤخرًا ستسقط الحلقة المحكمة لمقريه وأنصاره داخل منظومة الحكم باليمن، خاصة أنه تباهى لعقود بتفوقه على القادة العرب من حيث تخطي الأزمات والنزاعات السياسية، ومن ثم فالنزاع الأخير سيكون بمثابة هالة سنوداء ترصد مستقبل اليمن.

أساس الكارثة التي تشهدها حدود اليمن الشمالية، تعود إلى ما قبل خمسة أعوام، عندما قرر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح التصدي بالقوة المسلحة لأقوى معارض له في البلاد داخل محافظة صعدة المنطقة الأهم من بين ٢١ محافظة يمنية والمعقل الرئيسي للقوات الشيعية.

وبالرغم من أن المواجهة الحالية هي المواجهة السادسة بين الجيش اليمني وحركة الحوثيين إلا أنها الأشد والأعنف من سابقتها، فقد كانت الحلقة الأولى من هذا الصدام منذ خمسة أعوام، وانتهت بمقتل عدد كبير من الشيعة واغتيال زعيم حركة الحوثيين "جسين بدر الدين الحوثي"، وحينها حذرت عدة جهات من تفاقم خطورة الوضع، حيث أصدر عدد من العلماء الشيعة في قم بيانًا يطالب الدول الإسلامية بسرعة التدخل لحسم تلك القضية.

بدون شك توجد اختلافات بارزة بين النزاع الراهن وحرب العام ٢٠٠٤، فبينما كان النزاع في السابق منصب على هدف رئيسي متمثل في توطيد سلطة الرئيس علي عبد الله صالح شمالًا وجنوبًا، إلا أن الهدف من النزاع الراهن وطبقًا لآراء المحللين منصب على تحقيق تصفية عرقية بالقوة المسلحة، وبدعم من قوى دولية وإقليمية، ويبدو أن اليمن التي نجحت في تثبيت حركة الحوثيين داخل قائمة الجماعات الشيعية أو المدعومة من إيران كحزب الله اللبناني أو حركة حماس، لا تنوي وقف تلك الحرب إلا بعد القضاء على تلك الحركة في ظل تأييد مطلق من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، والسؤال المفروض طرحه حاليًا مفاده، ما هو الباعث وراء مسعى الحكومة المركزية باليمن اللجوء إلى السبل العسكرية من أجل الإطاحة بالجماعات التي ساعدتها في السابق على تحجيم الانفصاليين بالجنوب وعلى توطيد هيمنة الحكومة المركزية.

الدليل على القشل في إدارة الأزمة:

في البداية يمكن القول إن الصدام الشامل مع سكان

حرب غير متكافئة ضد الشيعة في اليمن

كيهان (الدنيا) ٧/٩/٢٠٠٩

الحكومة اليمنية من إجراءات لوقف مثل تلك الشعارات في المساجد الزيدية، كان السبب الرئيسي في الصدام الأول بين الحركة والحكومة اليمنية عام ٢٠٠٤، والذي أودى بحياة زعيم الحركة "حسين الحوثي" الذي كان عضوا بالبرلمان في انتخابات عام ١٩٩٣ و١٩٩٧.

لقد طالبت تلك الحركة رسمياً بممارسة النشاط الحزبي، وإنشاء جامعة، وضم المذهب "الزيدي" من جانب الحكومة كمذهب رسمي كسائر المذاهب، لكن الحكومة في المقابل اتهمت تلك الحركة بتأسيس دولة إسلامية، والسعى لإعادة الحكم "الزيدي" في اليمن. اتفاقية الدوحة:

تم توقيع اتفاقية الدوحة العام الماضي بإشراف من أمير قطر من أجل إقرار السلام بين جماعة الحوثي "شيعة صعدة" والحكومة اليمنية. وطبقاً لتلك الاتفاقية كان من المقرر أن تكون السيادة على محافظة "صعدة" في يد الحكومة المركزية اليمنية على أن تمارس جماعة الحوثي نشاطها من خلال حزب سياسي، وبرغم أن تلك الاتفاقية تم التوصل إليها بعد خمس حروب طاحنة بين الجانبين بوساطة قطرية، إلا أنها لم تنجح إلا فيما يخص عمليات تبادل الأسرى، وظلت جميع بنودها معطلة.

وبرغم تبادل الاتهامات بين الحركة والحكومة اليمنية بشأن المتسبب في الصدام الأخير، إلا أن الحكومة اليمنية أعلنت مراراً أنها لن تعمل وفقاً لاتفاقية الدوحة، بينما في المقابل أعلن المتحدث باسم الحركة محمد عبد السلام أن جماعته لازالت ملتزمة ببند الاتفاقية.

أفكار وعقائد الحوثيين:

الشيعة "الزيديين" ممن يعيشون في محافظة صعدة وسائر المناطق اليمنية هم من يعتقدون بإمامة الإمام الخامس "زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب". وبرغم أن "زيد بن علي" نفسه لم يعترف بتلك الإمامة إلا أن أتباعه اعتبروه الإمام الخامس، لذلك أطلق عليهم الزيديين، لكن ينبغي أيضاً الإشارة إلى أن "زيد بن علي" كان شخصاً ذا علم وشجاعة، وقد ثار ضد حكومة الظلم الأموية في الكوفة عام (١٢٢ هـ) في عهد خلافة هشام بن عبد الملك، واستشهد مع عدد كبير من رفاقه.

ضمن عقائد الزيدية الخروج والثورة على الظالمين في أي

شهدت دولة اليمن أزمات متعاقبة منذ الوحدة التي وجدت شطريها شمالاً وجنوباً في العام ١٩٩١، وجميعها أزمات كانت داخلية، لاسيما في الفترة الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بالانفصاليين في الجنوب ممن لازالوا يطالبون باستقلال القسم الجنوبي من اليمن عن الحكومة المركزية.

بالإضافة إلى تلك الأزمات، تعاني دولة اليمن من العديد من القضايا التي على رأسها البطالة والفقر والقروض الخارجية الضخمة، ومنذ عام ٢٠٠٢، تلقت اليمن أموال ضخمة كمساعدات اقتصادية وعسكرية من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بحجة مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة.

وبالرغم من النشاط الملحوظ لأعضاء تنظيم القاعدة في اليمن، إلا أنهم ليسوا مؤثرين فيما تشهده اليمن مؤخراً من أحداث، وقد تحولوا إلى حجة من جانب الحكومة اليمنية للإطاحة بمنافسيها على الساحة السياسية، وقد أدى إعلانها عن إلغاء العمل باتفاقية الدوحة، والتي وقعت مع "الحوثيين" الشيعة لحسم النزاع بشأن محافظة "صعدة"، إلى دخول الأزمة اليمنية منعطفاً خطيراً.

جماعة الحوثيين:

"الحوثي" حركة شيعية تنشط في شمال اليمن، وتتسبب إلى بدر الدين الحوثي، لذلك عرفت باسم "الحوثيين" كما يطلق عليها أيضاً اسم جماعة "الشباب المؤمن". وبرغم أن أول صدام للحركة مع الحكومة اليمنية كان في عام ٢٠٠٤، إلا أن الحركة ازدهرت وتطورت في الثمانينيات من القرن الماضي، وقد تشكل اتحاد الشباب من أجل تدريب شباب الطائفة "الزيدية" على يد "صلاح أحمد فليته" عام ١٩٨٦، وكان على رأس من قاموا بعملية التدريب حينها "مجد الدين المؤيدي" و"بدر الدين الحوثي".

في أعقاب الوحدة التي شهدتها اليمن عام ١٩٩٠، وتعدد الأحزاب، تحول اتحاد الشباب من حركة تعليمية إلى جماعة سياسية عن طريق تأسيس حزب الحق الذي كان ممثلاً عن الطائفة "الزيدية"، وقد رفعت تلك الجماعة منذ عام ٢٠٠٢، شعارات من قبيل الله أكبر الموت لأمريكا والموت لإسرائيل واللعنة على اليهود والنصر للإسلام وحافظت على ترديد تلك الشعارات عقب كل صلاة.

من ناحية أخرى، تؤكد بعض المصادر أن ما أقدمت عليه

ظروف، وإمكانية إيجاد إمام حتى وإن كان لا يتمتع بعلم الغيب والعصمة، لذلك فقد ادعوا إمامة "زيد بن علي" برغم عدم اعترافه بها، وبعد استشهاده قاموا بثورات في الكوفة والعراق وإيران واليمن ضد حكومات تلك المناطق حينها، وأسسوا حكومات زيدية.

(الجارودية والسليمانية والصالحية) هي فرق رئيسية تتبع المذهب الزيدي تشكل منها ثلاث فرق أخرى مثل (الهادوية والقاسمية) في اليمن، ومثل الناصرية في إيران، وقد نشأت أبرز الحكومات الزيدية في إيران عندما سيطر "يحيى بن عبد الله" على الديلم، وبعد استشهاده على يد العباسيين، اندلعت ثورة "حسين بن علي" المعروف بالداعية الكبير في عام ٢٥٠ هـ ق، وأسست حكومة ما عرف في تاريخ إيران بـ "الحكم العلوي في طبرستان".

من ناحية أخرى، ينبغي الأخذ في الاعتبار أن يحيى بن حسين زعيم فرقة الهادوية تمكن من نشر مذهب فرقته في صعدة باليمن عام ٢٨٤ هـ ق، وأسس الحكومة الزيدية التي استمرت سيادتها على اليمن حتى مجيء العثمانيين. ويسقط الدولة العثمانية توافرت إمكانية لقيام الحكم الزيدي الذي استمر حتى عام ١٩٦٤، حيث أعلن قيام الجمهورية، ويمكن القول إن الحوثيين كانوا الذراع العسكرية المدافعة عن الشيعة المظلومين في محافظة صعدة ضد هجمات الحكومة المركزية باليمن.

ويبدو أن الزيديين لديهم العديد من المعتقدات المشتركة مع الشيعة الاثني عشرية، فهم يارسون طقوس الاحتفال بعاشوراء واحتفالات الغدير على نطاق واسع، لكن من الواضح أن الحوثيين وعلى رأسهم عبد الملك الحوثي قد أكدوا مرارا على أن محافظة صعدة جزء من التراب اليمني، وأنهم لا ينوون الانفصال مطلقا عن الوطن الأم، كما أكد الزعيم الفعلي للحوثيين عبد الملك الحوثي وشقيقه حسين الحوثي أن حركتهما لا تحظى بأى دعم من أى دولة حتى وإن كانت إيران مطالبين الحكومة المركزية بعدم تصديق مثل تلك الأكاذيب، ومن الجدير بالذكر أن عبد الملك الحوثي قد اختير زعيما لتلك الحركة بعد مقتل شقيقه حسين بالرغم من وجود شقيقه الأكبر يحيى، لما يتمتع به من شخصية قوية وقدرة على توجيه الخطابات وخبرة سياسية، بالإضافة إلى مكانة والده بدر الدين الذي كان من أئمة المذهب "الجارودي" (أحد

فرق الزيدية)، لذلك فهو الزعيم الفعلي لحركة الحوثي، وقد اتهمه خصومه مرارا بالولاء لإيران بسبب أفكاره ومعتقداته المعتدلة، والتي تتقارب كثيرا مع أفكار ومعتقدات الشيعة الإمامية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن بدر الدين الحوثي في كتاب بعنوان "الزيدية في اليمن" وخلافا لما هو متعارف عليه في الفكر الزيدي، خالف مسألة تولي أبو بكر وعمر وعثمان الخلافة، تلك القضية التي تم دعمها من جانب نجله حسين مما أثار حفيظة منتقديه الذين اتهموه مرارا بالسعى لأخذ البيعة بوصفه الإمام المنتظر.

مطالب الشيعة في صعدة:

الاختلاف في التوجهات السياسية مع الحكومة المركزية بشأن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتغاضي الحكومة عن الوضع بمحافظة صعدة وعدم اهتمامها بقضايا التعمير في تلك المحافظة منذ قيام الوحدة اليمنية، كانت في مقدمة الأسباب التي أدت إلى تفاقم النزاع بين الحوثيين والحكومة اليمنية، وبينما يرى الشيعة في صعدة، وعلى رأسهم الحوثيين، أن تلك الحرب التي تشن ضدهم هي بالأساس حرب طائفية فرضت عليهم من جانب الحكومة المركزية التي عجزت عن مواجهة المشكلات الاقتصادية وآثارها على المحافظات الفقيرة بما فيها محافظة صعدة فوجئت الرأي العام ناحية تلك الحرب - تعتبر الحكومة اليمنية أن جماعة الحوثي مجرد متمردين يريدون إحياء الحكم الزيدي الذي سقط بقيام الجمهورية عام ١٩٦٤.

على صعيد آخر، ترى منظمة الأمم المتحدة أن دولة اليمن ضمن الدول الفقيرة بالعالم التي عجزت مرارا عن تبني برنامج اقتصادي متكامل بالرغم من الوحدة التي قاربت العشرين عاما.

ويبدو أن تلك الحرب الداخلية في اليمن لا تحظى بتأييد الرأي العام اليمني بالرغم من الدعايات التي تبناها الحكومة المركزية، فقد أيقن الشعب اليمني أن تلك الحرب غير المتكافئة، ولن تؤدي إلا إلى تفاقم المشكلات الداخلية لاسيما الاقتصادية، وقد عجزت الرقابة الحكومية عن التصدي لحملات الاعتراض على تلك الحرب، والتي دعا خلالها "علي سالم البيض" المستشار السابق للرئيس اليمني على عبد الله صالح، الجنود اليمنيين إلى الامتناع عن قتل إخوانهم من المواطنين اليمنيين والعودة إلى بلداتهم ومدنهم.

السياسة الخارجية للحكومة العاشرة تبدأ بزيارة سلطان عمان

إيران ٢٠٠٩/٨/٤

خصوصاً تلك المتعلقة بمنطقة الخليج (الفارسي) العربي، ذلك أن حكومة أحمدى نجاد سبق لها أن وضعت خريطة طريق بشأن التعاون الجديد مع دول الجوار الجغرافي لإيران، ولقد اتضحت خطوط هذه السياسة في كلمة رئيس الجمهورية الإيرانية في مؤتمر الدوحة.



نما لا شك فيه أن زيارة أعلى مسئول في دولة عمان تعد حدثاً مهماً يحمل رسائل عدة في طبيعة عمل الحكومة العاشرة. إن أغلب المراقبين يعتبرون الخطوة التي أنجزها السلطان قابوس بمجيئه إلى طهران تعد بداية فصل جديد للجيران العرب، ونقطة بداية

مهمة للسياسة الخارجية للحكومة العاشرة.

إن هذا الحدث يعد دليلاً على الواقعية الجديدة في دائرة الدبلوماسية الإقليمية لإيران، وهذا الذي يحدث في دائرة مجلس التعاون الخليجي يعد تحولاً جديداً تجاه التعاون مع إيران، وهو ما افتتحته عمان، حيث فتحت زيارة السلطان قابوس باب التعاون الاستراتيجي نازعة بذلك العلاقة القائمة على الفرد.

المؤكد أن مسقط تمتاز عن غيرها من دول المنطقة بعلاقات ممتازة ومتميزة مع إيران. فإذا ما أردنا تعريف دولة من دول المنطقة في تاريخ الدبلوماسية بوصفها شريكاً سياسياً لإيران، فمما لا شك في أنه لن يكون أمامنا دولة جديدة بهذا الوصف غير عمان. ففي قائمة حكومات منطقة الشرق الأوسط يوجد زعماء كثيرون كانت لهم درجات متفاوتة من الصدام والمواجهة مع إيران، لكن الزعامة والقيادة السياسية العمانية - على مدار ثلاثة عقود ماضية - عاشت تجربة فريدة مع طهران أساسها حسن الجوار والرفقة الثابتة الراسخة والخالية من الصراع.

هذه التجربة الفريدة ذاتها تعد المحفز الرئيسي والأول للكامن وراء عزم السلطان قابوس على بدء علاقات استراتيجية مع الحكومة العاشرة حتى قبيل أن تبدأ عملها رسمياً. ومن ناحية أخرى، فإن ثمة ميلاً من جانب مسقط على التمتع، بل وامتلاك علاقات متميزة ومختلفة مع طهران، وذلك في إطار الأفكار التي طرحها أحمدى نجاد بشأن سياسته الخارجية،

فاستناداً لهذه الاستراتيجية فإن طهران عمدت إلى طرح عدة مشاريع للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع الدول المجاورة لها - من ناحية الجنوب - كاشفة عن عزمها القديم من أجل إزالة جوانب ومناطق الفراغ الكامن في أنماط التعاون بين ضفتي الخليج الفارسي (الإيراني).

بعد ذلك أكد رئيس جمهوريتنا في برنامج الانتخابي على نقطة هامة، وهي أن المنطقة سوف تشهد تحولاً جديداً في خط التعاون القائم بين شمال وجنوب الخليج الفارسي (العربي)، وطبقاً للتقرير الذي أعلنه مستشارو أحمدى نجاد فإن إيران تتمتع بعلاقات تجارية تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار مع الدول العربية المحيطة بها، والتي تشمل دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وعدة دول عربية أخرى، لكن خلال السنوات الأربع القادمة فإن المستهدف هو الوصول بهذا الرقم إلى (٥٠) مليار دولار تشمل المشروعات والاستثمارات المشتركة.

الواقع أن السياسة الخارجية لطهران في جميع الدورات السابقة جعلت الأولوية الدبلوماسية هي محور التعاون والعمل مع الجيران من دون أن تكون مصحوبة ببرامج حقيقية وواقعية لتطبيق وتنفيذ هذه الأفكار الدبلوماسية، ولهذا فعندما تقوم طهران بتسمية علاقاتها وسياساتها الخليجية بـ "خليج الصداقة" فإن هذا الأمر يعد خطوة نوعية حقيقية، وفي هذا الصدد يقول الدكتور سعيد جليلي الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني "إن ما طرح تحت

عنوان (خليج الصداقة) ليس شعاراً، ولكنه رؤية استراتيجية جديدة لإيران هدفها تعميق وتوسيع أنماط وأشكال التعاون بين شمال وجنوب الخليج الفارسي، وهو خطوة مهمة أيضاً في سبيل تحقيق الرفاهية والأمن لشعوب المنطقة.

أولى خطوات التحول والتغيير

في أوائل العام الماضي في خضم التوقيع على واحدة من أهم اتفاقيات التعاون بين طهران ومسقط، تحدث سلطان عمان عن ضرورة القيام بـ - وإنجاز - خطوة تاريخية ما يعكس رؤية مختلفة تماماً بشأن المناخ السياسي والخصائص الجيوبوليتيكية قائمة لدى مسقط.

آنذاك وفي خضم وأوج هجوم حكومة بوش وجيش المحافظين الجدد ضد البرنامج النووي الإيراني، قام السلطان قابوس بإيفاد أهم مسئول في حكومة عمان إلى طهران، وذلك لكي يوضح حقيقة واحدة مفادها أن نظرة هذه الدولة - عمان - تجاه التعاون مع إيران لن تخضع لأي تهديد أو الأجواء المسمومة الكامنة والقائمة في منطقة الشرق الأوسط.

لقد جاءت زيارة ربيع عام ١٣٨٧ هـ.ش / ربيع ٢٠٠٨، والتي قام بها ثاني شخصية في النظام السياسي العماني إلى إيران كأول خطوة نوعية كاشفة عن - ودالة على - حقيقة التحول العميق المنتظر في العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين البلدين.

لقد صرح فهد بن محمود آل سعيد في المؤتمر الصحفي آنذاك: إن هذا التحول في ظل العلاقات التاريخية للأمتين قد تحقق بوعي وإرادة كاملتين، ذلك أن النقطة الجديرة بالتأمل في هذه الزيارة أن الولايات المتحدة وكذلك بعض شركاء عمان الإقليميين قد بذلوا جهوداً ضخمة لإثراء عمان عن التوقيع على هذه الاتفاقية.

لكن نظراً لأن العزيمة والإرادة السياسية لزعماء الدولتين قد استحكمت من أجل إنجاز هذا المشروع فإن أية معوقات لم تتمكن من - أو تحول دون - الوصول إلى هذه الاتفاقية والتوقيع عليها.

في ذلك اليوم قام السلطان قابوس بالتصريح بإمضاء الاتفاقيات التي من شأن تنفيذها وضع علاقات طهران ومسقط على قمة العلاقات الإقليمية وتحويل عمان لتصبح أول وأهم شريك عربي خليجي لإيران. هذه الاتفاقية الاقتصادية والمرتبطة بالطاقة أيضاً قد خلقت بدورها سلسلة من التوافقات السياسية الأخرى.

لقد تمكن يوسف بن علوي الوجه الدبلوماسي العماني الشهير، والذي يعد أكثر المسؤولين السياسيين العمانيين ملاقة وتجاوزاً مع الدبلوماسيين الإيرانيين - تمكن من تأسيس إطار لتعاون سياسي جديد على أساسه وبمقتضاه تتوحد وتتوافق مواقف الدولتين بشأن قضايا فلسطين والعراق ولبنان.

حدود جديدة للتعاون

ما طرح على مائدة المباحثات بين الدولتين بوصفه محاور للتعاون الثنائي بين الدولتين يمكن وصفه بأنه "خريطة طريق طويلة الأجل"، والتي تشمل كل المجالات الخاصة بتجارة الطاقة من جملة الغاز، والاستثمار المشترك في مجالات السياحة والاقتصاد، والتعاون السياسي والثقافي.

كما سبق القول فإن "اتفاقية الغاز" تعد نقطة القمة في التعاون الثنائي بين البلدين، والتي تم إدراكها كثمرة للتعاون المشترك في اللقاء الذي جمع بين الرئيس الإيراني وسلطان عمان في شهر يوليو، وهو الاتفاق الذي بلغت قيمته سبعة مليارات دولار.

لقد نشرت وزارة الخارجية الإيرانية تقريراً مفاده أن طهران ومسقط تسعيان - في إطار تنمية التعاون المشترك بينهما - إلى الوصول بحجم التعاون والتبادل التجاري بينهما إلى مليار دولار بدلاً من (٢٠٠) مليون دولار التي تشكل حجم التبادل بينهما الآن.

في هذا الصدد يعد موضوع التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من القضايا التي حظيت بحوار ثنائي إيراني - عماني.

وفقاً لكلام منوتشهر متكي فإن وجود شركات تعاونية إيرانية في ثلاثة مشروعات عمانية مهمة، وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وكذلك زيادة الصادرات مع الاهتمام باستثمارات عمان في موانئها تعد كلها من نقاط التحول في علاقات الدولتين، هذا إضافة إلى أن الاستثمار المشترك في مجال البتروكيماويات، والصناعة، والطاقة صار من الموضوعات التي باتت تخضع لمباحثات مسؤولي الدولتين.

على الصعيد السياسي أيضاً - وكما سبق القول - فإن وزيرى خارجية البلدين يعمدان دوماً في مباحثاتهما المستمرة إلى تبني رؤية ووجهة نظر مشتركة بشأن قضايا العراق، ولبنان، وفلسطين، هذا إضافة إلى التعاون المشترك بين المؤسسات الدفاعية والأمنية والاجتماعية في البلدين لمواجهة القضايا والمشكلات الأمنية، ومكافحة تهريب المخدرات وجرائم التهريب وخلافه.

العناصر المحورية في التعاون الثنائي الجديد:

بنظرة إجمالية شاملة لا يمكن تحليل زيارة السلطان قابوس دون ربطها بالظروف والمتغيرات السياسية في منطقة الخليج الفارسي والشرق الأوسط. فقد وصل سلطان عمان إلى طهران بينما المحيط والمناخ السياسي حولنا يشهد تغييرات عميقة للغاية. من أهم العناصر الهامة لهذا التحول يمكن ذكر فشل الاستراتيجية الأمريكية في النظام الأمنى لمنطقة الشرق الأوسط، وعدم الرضا الشديد من جانب العرب تجاه الخطوات الضعيفة لباراك أوباما. لقد تحدث الدبلوماسيون

والحدودية والأرضية الموجودة والقائمة بين كل دول المنطقة عدا عمان، فالسعودية في تضاد مع قطر، وخير دليل شاهد على ذلك هو حالة التنافس الشديدة والحادة القائمة بين قناتي الجزيرة والعربية. ولدينا أيضاً الكويت مع العراق، والمنامة مع الدوحة.

لهذا فمن حق عمان أن تفتخر بهذه الميزة، وهي أنها دولة بلا خصومات مع جيرانها العرب، وأنها تتجاوز وتعبّر كل الأزمات التي قد تلحق بها أو التي تلحق بالمنطقة، ولكن بأقل التكاليف. هي دولة كما يصفها معظم المراقبين قادرة على تجاوز عبور الأمواج الطوفانية السياسية بالمنطقة، وبأنها قادرة أيضاً على التوفيق ما بين التطلعات والأمنيات والأهداف الوطنية من جهة، و"الحقائق" الموجودة على صعيد السياسة الخارجية لها من جهة أخرى. من هنا فإن عمان ظلت دوماً حامية ومؤيدة لفلسطين، حيث لم يحدث أبداً أن تراجعت دبلوماسية مسقط - حتى على أعلى المستويات - عن هذا الدعم مطلقاً مهما تكن الإغراءات أو الضغوط، كذلك فإن هذه الخاصية الفريدة قد أعطت لعمان الفرصة لكي تلعب دور الوساطة في بعض الأزمات الأخيرة التي شهدتها المنطقة.

أيضاً ثمة عامل آخر حاسم في هذا الصدد، وهو يتمثل في إدارة وزعامة هذه الدولة والوجود الدائم لوجوه سياسية بارزة مثل يوسف بن علوي في السياسة الخارجية، وإتباع السلطان قابوس سياسة جذب المعارضين بمهارة فائقة، وهو الأمر الذي من شأنه خلق الانسجام والاستقرار في السياسة الداخلية لهذه الدولة شأنها في ذلك شأن السياسة الخارجية.

أخيراً فالثابت أن عنصرى التفاهم والانسجام في النظام السياسي العماني يمنحان مسقط امتيازاً نوعياً فريداً ونادراً قلما نراه في العديد من الحكومات العربية الأخرى.

العمانيون وعلى رأسهم يوسف بن علوي في حواراتهم الصحفية السابقة مع صحيفة "إيران" .. تحدثوا صراحة عن الأخطاء الأمريكية في العراق، ولهذا فإن مسقط باتت إلى جوار سائر زعماء الدول العربية الناقدين جدياً للوضع الموجود الآن في منطقة الشرق الأوسط. من هنا وفي ظل هذه الظروف فإن تشاور وتماور ملك عمان مع طهران لا بد أن يحظى بأهمية خاصة، وهو ما يشكل أملاً جديداً لخلق مناخ وغطاء جديدين للتوافق والتعاون بين إيران والعرب.

إن هذه الزيارة النوعية تقدم بذاتها صورة مضيئة عن الخصوصية التي تتميز بها الدبلوماسية العمانية، في نفس الوقت الذي تعطي رؤية جديدة خاصة بالدول العربية المجاورة لإيران، تلك الخصائص التي من شأنها أن تجعل من عمان طرفاً ولاعباً مؤثراً .. قليل الخسائر في المنطقة.

فالثابت أن "الواقعية" والبعد عن التنافس الحاد من أهم سمات ومزايا السياسة الخارجية لعمان، في هذا الصدد لا يجب علينا إغفال حقيقة مفادها أن أغلب الدبلوماسيات في المنطقة تسعى جاهدة للبحث عن مكانة أو خلق خصومات مع الجيران، وهذا ما لا تتصف به - أو تسعى إليه - عمان مطلقاً، تلك الدولة التي تتحرك في سياساتها الخارجية وفق أسس ومبادئ ثلاثة هي المصالح الوطنية، والسلام، والرفاهية العامة، واستناداً إلى هذه الخصوصيات فإن حقائق الأمور وشواهدا تفيد بأن حاكمية وسيادة "ملك مسقط" تحظى وتتمتع بأعلى مستويات الرضا والقبول. فالثابت أن مسقط - وفق ما يبرهن عليه تاريخها الدبلوماسي - هي دولة كثيرة الأصدقاء قليلة الأعداء. على عكس الحال والأمر بالنسبة لباقي الدول في منطقة الخليج الفارسي، وهو ما يمكن إثباته أو تثبت منه فقط بالنظر إلى القضايا والاختلافات القومية

لماذا ضحت الإمارات بمصالحها الهائلة مع إيران من أجل الولايات المتحدة؟

إيران ٢٣/٩/٢٠٠٩

وضعت الدول المجاورة لإيران، خاصة الدول التي لها مع إيران معاملات تجارية واقتصادية واسعة، تحت ضغط شديد بهدف إخضاع إيران لقبول مطالبها.

هذا في الوقت الذي قد توطدت فيه العلاقات الاقتصادية بين إيران والإمارات بشكل كبير بناء على الإحصاءات الكبيرة للرحلات الإقليمية التي تدخل من إيران للإمارات. والإيرانيون هم أحد أكبر المستثمرين الأجانب في الإمارات، وتحتل إيران المكانة الثانية في المنطقة في التجارة مع الإمارات. وعلى الرغم من تلك التبادلات التجارية الكبيرة والتعاون

أصبحت علاقات إيران والإمارات في معرض التغير مرة أخرى. والأفضل أن نقول أصبحت قيد الألاعيب السياسية، إذ إن علاقة الدولتين في وقت ما كما أعلنت وسائل الإعلام دخلت مرحلة جديدة. وقد إدعت الإمارات العربية المتحدة بأنها قد ضبطت سفينة إيرانية تحمل سلاحاً من كوريا الشمالية.

تبين حركة الإمارات هذه أن علاقة الدولتين تخضع للتأثير القوى للسلوك السياسي الدولي. وقد اصطدمت إيران في تحدي لها مع الغرب بسبب ملفها النووي والغرب. أيضاً قد

هو ألا يتم أى نوع من الإشراف على البضائع في هذه الموانئ. ولهذا السبب طلبت العديد من السفن العالمية الوقوف في ميناء دبي. وهذا القرار تسبب في أن تزداد نسبة الدخل الإقتصادي بكثافة لهؤلاء الأمراء الساكنين دبي عن طريق حصولهم على قيمة إيقاف السفن العالمية. وتمتلك دبي في الوقت الحاضر ثامن أكبر ميناء في العالم، وتعد أكبر ميناء تجارى في الشرق الأوسط.

وكان هذا الميناء في ذلك الوقت بدون سيطرة، وأدى ذلك إلى أن يُقال أنه في عام ٢٠٠٤ قد أرسل عبد القادر خان الأب الروحي للقنبلة النووية في باكستان المعلومات والمواد اللازمة في تصنيع القنبلة النووية عن طريق موانئ الإمارات العربية المتحدة إلى إيران وكوريا الشمالية، واشترك مصنعين في دبي اشتراكاً كبير في هذا العمل.

وضبطت الإمارات لسفينة إيرانية أوضح أن أبو ظبي لم تعد مستعدة للتعاون مع الجانب الإيراني ذات الأرباح لها. وبلا شك يمكن تفسير هذا العمل - الذى أقدم عليه الإماراتيون، والذى بدأ قبل عامين بمعاملة الإيرانيين معاملة سيئة - باستسلام هذه الدولة لضغوط ومطالب الولايات المتحدة. الاستسلام الذى يستطيع أن يأخذ من الإماراتيين قدراً أكبر من الاستقلال في العمل.

إذن يبدو أن الإمارات تفضل الاتجاه نحو الولايات المتحدة، وهو الأمر الذى سوف يعود بالضرر على إيران ومصالحها الاقتصادية المهمة مع الإمارات، وهو الأمر أيضاً الذى ينبغى على إيران أن تدركه وتحاول تداركه وذلك بعرض العديد من المميزات والبدايل أمام الجانب الإماراتى التى تجعله لا يتجه بشكل كبير في الجانب الأمريكى أو على الأقل لا يضر بالمصالح الإيرانية.

الاقتصادى الواسع إلا أن علاقة إيران بالإمارات في ظل الألاعيب السياسية صارت على محك التغير والتحول.

ويبدو أن الإمارات الآن قد مالت الى تطبيق العقوبات الدولية على إيران، وهنا يعنى أنها مستعدة لقبول الخسائر الاقتصادية الناتجة عن هذا العمل أيضاً.

في عام ٢٠٠٩ تم عقد معاهدة الإستخدام السلمى للطاقة النووية بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. وبموجب هذه المعاهدة تساعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة الإمارات العربية المتحدة كى تصل الى الطاقة النووية السلمية. وفي حالة تحقق هذا الأمر سوف تكون دولة الإمارات العربية المتحدة من أولى الدول العربية التى تستطيع إنتاج كهرباء باستخدام الطاقة النووية.

لكن الإماراتيين من أجل الوصول لهذا الحلم يجب عليهم بداية، جذب انتباه الولايات المتحدة، بأن لا تحول الإمارات موانئها إلى ساحة لهروب إيران من العقوبات العالمية، وألا تسمح بوصول البضائع إلى إيران، والتى هى في رأى الغرب ممنوعة.

وعلى ما يبدو أن القرار الأخير لدولة الإمارات قد كان تماسياً مع هذه المؤامرة، ويستند على حظر سفينة يُقال أنها كانت حاملة لأسلحة من كوريا الشمالية متجهة إلى إيران.

لسنوات يعتبر الأمراء الساكنون دبي أنها بوابة إيران إلى العالم الخارجى. واستطاعت إيران بمساعدة الإمارات وباستغلال مجال الانفتاح التجارى لها لفترة طويلة أن تهرب من العقوبات التى فرضها عليها الغرب. وقد تمكن التجار من إيجاد منطقة حرة للتجارة في دبي في ميناء جبل على، كى يوقفوا سفنهم عن إشراف المسئولين الجمركيين في الموانئ المختلفة. وكان الطلب الصارم لرؤساء الأمراء القانطين دبي

قمة أكبر من مجرد لقاءات ومجاملات سياسية

إيران ١/٩/٢٠٠٩

الفاعلة في التطورات السياسية القائمة، سواء منها الذى على معرفة بأزمات الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أو الذى يقع من بعيد أو قريب بمحيط هذه الأزمات. على أية حال، القائمون على هذه القمة أرادوا عودة الاستقرار والأمن في هذه المنطقة المضطربة، والتى تعاني من خطر التشدد والصراعات العالمية، خاصة أنهم باتوا معتقدين بأنه بعد باع طويل من التجربة مع هذه الأزمة يتحتم البحث عن السلام والاستقرار في توافق جديد لحل الأزمة، ويبدو أن كل من ذهب إلى اسطنبول كان

إن اشتعال أزمة الشرق الأوسط واتساع رقعتها مع حرارة الصيف من أفغانستان حتى منطقة ما بين النهرين يبدو أنه كان السبب وراء ترحيب اسطنبول بقبول أهم القمم لثبات السلام والأمن في هذه المنطقة.

كما يبدو من ترحيب الدول والمنظمات الكبرى لمثل هذه القمة أن هناك مخاوف كبرى تكتنف بعض القوى العالمية والإقليمية من مستقبل الأزمات الجارية في أفغانستان وباكستان، لذلك فقد شاركت هذه القمة كل الأطراف

يعتقد في ذلك، ولكن بعد أن تباحثوا على مدار اليوم رحلوا عن اسطنبول وهذا السؤال عالق في أذهانهم، هل هذه القمة بمقدورها الدخول إلى عصر جديد من التعاون لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة؟

هيكل القمة:

تعد قمة اسطنبول من جهة المشاركين بها من أكثر القمم التي عقدت لحل أزمتي أفغانستان وباكستان، حيث إن مشاركة ٢٠ قدرة إقليمية ودولية، إضافة إلى حضور ٦ منظمات دولية فرصة لفتح فصل جديد في هذا الصعيد على الساحة الدبلوماسية، فقد شارك في قمة اسطنبول بالإضافة إلى تركيا، إيران وباكستان، دول من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وكندا، وإيطاليا، والصين، وألمانيا، واليابان، وكوريا الجنوبية، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية، والسويد، وأستراليا، والدانمارك، وفرنسا، وهولندا، والنرويج، وإسبانيا. وبجانب هذا الحضور الهام من قبل القدرات الكبرى هناك أيضاً المنظمات المؤثرة مثل المفوضية الأوروبية، الأمم المتحدة، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الإسلامي، والبنك الدولي، الأمر الذي منح قمة اسطنبول الدعم المالي والقانوني القوي. وكذا مشاركة بعض القوى المؤثرة مثل إيران، وباكستان، وتركيا أو السويد، وكندا على مستوى وزراء الخارجية، أما بقية الدول الأوروبية والغربية فكانت مشاركته بوفود رفيعة المستوى. ولعل درجة أهمية أزمتي باكستان وأفغانستان من وجهتي النظر الأوروبية والأمريكية تتضح من تركيبة ضيوف اسطنبول الذين مثلوا دولتهم على أعلى مستوى في تلك القمة، خاصة ممثلي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. صحيح أن قمة اسطنبول ما هي إلا امتداد للقمم الهامة التي عقدت من قبل، مثل قمة طوكيو (١٩ إبريل ٢٠٠٩)، لكن وكما صرح بعض الدبلوماسيين المشاركين في القمة "إن الصراع الدائر في باكستان وأفغانستان على مدار الـ ٦ أشهر الماضية قد غير الأوضاع، الأمر الذي بات يحتاج معه اتخاذ قرارات جديدة، ويكفي أن نلقى نظرة على حروب الـ ٥ أشهر الأخيرة سواء في سوات أو سرحدات، والتي شردت ما يقرب من مليوني نسمة من سكان هذه المناطق.

وفي هذا السياق، نجد أن قمة طوكيو قد خصص المشاركون فيها الدعم المالي اللازم لحل الصراع الباكستاني، حتى إنهم تعهدوا بمنح ٥,٥ مليار دولار كمساعدات، غير أن قمة اسطنبول ناقشت كيفية إنفاق هذا الدعم المالي، كما تطرقت إلى أن التمثيل في القمة ليس المهم بقدر ضرورة المشاركة الجماعية الحقيقية والفعالة لتحقيق حلول للأزمة، لذلك لوحظ على قمة اسطنبول مدى جدية المشاركة والابتعاد عن أجواء الشعارات، وهذا بدوره ما يثبت عزم تيار الغرب على

مواجهة التيارات الإرهابية في أفغانستان وباكستان ويجدية هذه المشاركة. وطبقاً لقول "أحمد داوود أوغلو" وزير خارجية تركيا: "إن استقرار الأمن في باكستان يعادل استقرار الأمن لسائر دول المنطقة".

احتياج الغرب الجديد لإيران:

لقد انعكست أنظار معظم المشاركين في القمة على الوفد الإيراني المشارك، حيث كانت لهذه المشاركة أهميتها الخاصة، إذ يأتي هذا اللقاء الدبلوماسي رفيع المستوى بين الوفد الإيراني ونظيره الأوروبي بعد التراجع الذي حدث بينهما بعد أحداث الانتخابات الإيرانية الأخيرة، خاصة لقاء وزير الخارجية السويدي، ورئيس الاتحاد الأوروبي مع نظيره الإيراني، وكذا يأتي في أعقاب احتياج الولايات المتحدة والناو لتأييد دول الجوار الباكستاني والأفغاني لإجراءاتهم في المنطقة بعد فترة من عدم الاهتمام لمواقف هذا الجوار، ومن ثم جاءت القمة واللقاءات التي عقدت على هامشها كخطوة في تعديل الأوضاع. وكما صرح أحمد أوغلو "إنه لا يوجد طريق آخر غير التحرك الجمعي للعبور من تلك الأزمة - يقصد الأزمة الباكستانية - الأفغانية.

ومن ناحية أخرى، قام "منوتشهر متكي" وزير الخارجية الإيراني بعرض الأفكار الإيرانية التي تمكن العبور من صراعات المنطقة الحادة، وأشار متكي إلى تعمق جذور التشدد في المنطقة، وأنه لا سبيل لحل مثل تلك المشكلة إلا بالتعاون الجمعي لكافة دول المنطقة، لا بالنظرة الأحادية التي كان الغرب ينظر بها إلى المنطقة. فمن وجهة النظر الإيرانية أن الفرصة مواتية لإعادة النظر في السياسات الغربية الخاطئة تجاه المنطقة لحل الأزمة، لا سيما أن الولايات المتحدة الأمريكية والمحور الغربي باتا أكثر قناعة من أن حل اللغز الأمني في أفغانستان غير ذي نفع بدون مشاركة دول الجوار، خاصة إيران.

واللافت للنظر أن القيادات السياسية سواء في إسلام آباد أو كابول سبق وأن أكدوا عجز الناو والجيش الغربية في حل المشكلات الجارية بدون مشاركة لاعبين مثل روسيا وإيران وتركيا باعتبارهم فاعلين أساسيين في المنطقة، وفي المقابل أعربت طهران عن تعاونها مع دول الجوار لتحقيق الاستقرار للمنطقة، ولذلك كان السؤال الأساسي المطروح في ذهن المشاركين في قمة اسطنبول: لماذا تظل الولايات المتحدة وحلفاؤها في الناو رافضة مطالب المجتمع الدولي بقبول دول الجوار الأفغاني للتعاون في حل الأزمة رغم علمهم أن أوباما قد اتخذ من أفغانستان بؤرة مركزية لسياسته الخارجية، وأنه يعلم تمام العلم أن أغلب الحلفاء الأوروبيين لا يرغبون في المشاركة في الأزمة الأفغانية نتيجة ارتفاع التكاليف العسكرية والاقتصادية للحرب، وأنه لا سبيل للخروج من تلك الأزمة إلا بمشاركة دول الجوار من أصحاب النفوذ في المنطقة.

تأمل في الانتخابات الرئاسية الأفغانية

اعتماد (الثقة) ٢٥/٩/٢٠٠٩

الأمن على كافة نواحي أفغانستان فإنه يبدو أن تلك الدولة تعاني أيضا من أزمة سياسية، تلك الأزمة التي تزيد من عدم وجود الأمن وأن يناضل الأفغان بلا أمل أكثر من ذي قبل. وفي الوقت الحالي يعتبر كل من دكتور عبد الله عبد الله وحامد قرضاوى المرشحين الرئيسيين نفسه الفائز في انتخابات أفغانستان ويبدو أنه في حالة الإعلان عن نتائج الانتخابات الرسمية وهزيمة كل من المرشحين، فإن مؤيدى المرشحين الآخرين يتوجهون إلى الشوارع معترضين على نتائج الانتخابات، وتلك الاعتراضات من الممكن أن تصبح شديدة للغاية، خاصة وأن الشعب الأفغانى صار مسلحا بشكل عام نتيجة مشاركته في عدد من الحروب الداخلية والخارجية. على أية حال يبدو أن قضية التزوير في الانتخابات لم تكن بعيدة عن الأذهان، لأن الشعب الأفغانى اتجه إلى مراكز صناديق الاقتراع وفقا للخطة التي وضعتها الأمم المتحدة، ومن الطبيعي أن يسعى البيت الأبيض إلى إيجاد مجال في خطة هذا المشروع من أجل التصويت للمرشح موضع حمايتها "الموالى لها" أى حامد قرضاوى. ومن ناحية أخرى، يجب القول بأنه لا يعتبر التعداد الدقيق في أفغانستان سيعزز الظن في احتمالية تزوير الانتخابات لأنه وفقا لبيانات لجنة الانتخابات الأفغانية وفي الانتخابات الحالية للجمهورية "أفغانستان" ١٧ مليون شخص ذو أهلية حيث إن التعداد الذي جاء في تقرير عام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥/١٢ مليون، الأمر الذي يسمح لمؤيدى الطرفين تعزيز أعمال الشغب في الشوارع. رمضان بشر دوست أحد المرشحين في هذه الانتخابات أشار أيضا إلى أن وجود نسبة كبيرة من احتمالية التزوير في الانتخابات، وأن حدوث انتخابات نزيهه يعد امرا شبيها بالكوميديا بل أكثر منها. حتى دكتور عبد الله عبد الله مرشح المجاهدين أعلن ضمن انتقاد شديد اللهجة عن التزوير في الانتخابات أن في بعض الصناديق يوجد ٤ من بين المستوفين للشروط أدلو بأصواتهم.

حتى إنه بعد عقد الانتخابات قيل إنه تم عقد اتفاقيات بين الكثير من محافظات أفغانستان وقادة طالبان بحيث سمحوا بأن تقام الانتخابات تحت اشراف طالبان ومعاونته ولصالح قرضاوى وأن يذهب هو أيضا إلى مقر طالبان وهى پشتون. حتى كان من المقرر بعد وصول قرضاوى إلى المنصب مرة

عقدت الانتخابات الرئاسية الأفغانية في ظل ظروف خاصة بحيث إن قوات الأمن الوطنية وقوات الائتلاف لم يتمكنوا من إعداد وتهيئة الظروف الأول، وهو المشاركة الشعبية في الانتخابات.

وطوال فترة احتلال أفغانستان تحول أمن الشعب الأفغانى إلى اضطرابات، ولقد تضاعفت هذه الاضطرابات في محافظات الانتخابات الهامة.

كان ينتظر الأفغان أن يتمكنوا من الذهاب للإدلاء بأصواتهم في صناديق الاقتراع في أمان تام بدون الشعور بالخوف من هجمات طالبان الانتحارية وعمليات الانتقام التي تليها، الأمر الذي بات كحلم وأمر، لن يتحقق. مع أن قوات حلف الناتو في تلك الفترة سعت جاهدة ألا يتقاعسوا من أجل حفظ أمن الانتخابات، ولكن لم ينجحوا في هذا بأى شكل من الأشكال، وكانت عمليات خنجر التي بدأت قبل بضعة أسابيع من قيام الانتخابات تهدف إلى نفس الهدف، وتسعى إلى تهيئة أماكن وجود الشعب الأفغانى في الانتخابات وتطهير المناطق المختلفة في تلك الدولة من طالبان، ولكن هذه العمليات التي قام الجيش الأمريكى بتشكيل هيكلها الأساسى بأت بالفشل ولم تجن أى شئ وجعلت قوات طالبان أكثر قوة حتى صارت النتائج عكسية. وفي ظل الظروف التي أرادت قوات الأمن منها كسر شوكة طالبان صارت ميليشيات طالبان أكثر قوة في مراكز الاقتراع وقاموا بالهجوم على مقر حلف الناتو وتمكنوا من تهديد جميع المناطق في أفغانستان.

والحدث الثانى هو أن صناديق الاقتراع لم تصل إلى بعض الأماكن التي تزداد فيها سيطرة طالبان، وحرمت أهالى هذه المناطق من الإدلاء بأرائهم.

وكانت نتيجة عدم مواجهة طالبان والهزيمة امام تلك الميلشيات هو مشاركة عدد قليل من الشعب الأفغانى في الانتخابات، حيث إن أقل من ٥٠ في المائة شاركوا في الانتخابات وقاموا بالإدلاء بأصواتهم للمرشحين في الانتخابات الرئاسية الجمهورية. حتى إن طالبان هددت بأنها سوف تقوم بقطع إصبع كل من يشارك في الانتخابات، ونفذ التهديد بالفعل بعد عقد الانتخابات، وقامت طالبان بقطع أصابع بعض الأفراد. وفي مثل هذه الأجواء، حيث تخيم أزمة

أخرى بمساعدة طالبان أن يقوم بدمج هذه المجموعة في القوات العسكرية أو سائر المناطق، تلك الخطوة التي من شأنها ستزيد من سيطرة طالبان على أفغانستان أكثر من ذي قبل، وأن تصبح أوضاع هذه الدولة أكثر سوءاً على الشعب.

أيّاً كان الرئيس القادم لأفغانستان فإنه بسبب الأنظمة الضعيفة الموجودة في هذه الدولة فإن الأفغان في حاجة إلى

رئيس جمهورية قوى حتى يتمكن من اقرار الأمن في هذه الدولة قبل أي شيء، رئيس الجمهورية يتمكن من أن يحكم الحكومة بقوة مع وجود جماعات مثل طالبان، وأن يمنح المحافظات احتياجاتها، وأن ينزع سلاح كل الجماعات المخالفة للقانون. ولا شك أن استمرار الوجود الضعيف لرئيس الجمهورية مثل قرضاوى سيهيئ المجال في أفغانستان لاستمرار وجود طالبان أكثر من ذي قبل.

القاعدة في شمال أفريقيا.. خطوات نحو عسكرية المنطقة

أيوب عزيزي ■ جوان (الشباب) ٢٠٠٩/٩/٢

في المنطقة بدعوى حماية آبار النفط وأنايب نقل الغاز والنفط في بلاد المغرب العربي.

وقد شهدت السنوات السابقة مباحثات مستمرة بين ليبيا والجزائر ومالي والنيجر لمواجهة عمليات تنظيم القاعدة الإرهابية، وقد عقد في يونيو ٢٠٠٩ اجتماعاً بمدينة سرت الليبية ضم لجنة مشتركة للقادة العسكريين في الدول المذكورة وتقرر في هذا الاجتماع تشكيل قوة عسكرية مشتركة قوامها ٢٥٠٠٠ (خمسة وعشرين ألف جندي) لتعقب تنظيم القاعدة ومواجهته.

وتذكر الصحف العربية أن "كتيبة الصحراء" تضم أعضاء من القاعدة، وأن معظم أفرادها ينتمون إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، وبعض أعضائها من عناصر الطوارق. والمعروف أن منطقة الصحراء الأفريقية الكبرى قد اكتسبت مزيداً من الأهمية بسبب السلفيين الجزائريين حيث اضطروا بسبب هجوم الجيش الجزائري عليهم إلى نقل قوتهم إلى مناطق بعيدة مثل مدن الوادي وغرداية وعين صالح وتمنرست والمدن الواقعة شمال دولة مالي. وتتحرك القاعدة في منطقة صحراوية على شكل مثلث تقع في ملتقى الدول الثلاث: الجزائر ومالي والنيجر، والاسم المحلي لهذه المنطقة هو افوغارس، وتبعد نحو ٣٠٠ كيلومتر عن ولاية توكساين التي يستقر بها ثوار الطوارق.

يرى بعض المحللين الجزائريين أن حكومة مالي قد عقدت تحالفاً غير مكتوب مع القاعدة لمواجهة الطوارق فمنحت القاعدة حرية الحركة في المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي، وفي منطقة كيدال مقابل أن تقوم القاعدة بأعمال التجسس على الطوارق ومساعدة الجيش المالي عند قيامه بعمليات عسكرية ضدهم. وقد تمكنت القاعدة من الحصول على قواعد لها في

نفذ السلفيون الجهاديون في موريتانيا في الثامن من أغسطس ٢٠٠٩ هجمة انتحارية على مبنى السفارة الفرنسية في العاصمة نواكشوط، وأسفر هذا الهجوم عن سقوط ثلاثة جرحى، وأعلنت عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مسئوليتها عن هذا الهجوم. ووفقاً لرؤية المطلعين على شئون شمال أفريقيا تحتمل مثل هذه العمليات أكثر من تفسير، من ضمنها أن العمل الإرهابي هو الترجمة العملية لتهديد الدكتور أيمن الظواهري الرجل الثاني في تنظيم القاعدة لفرنسا رداً على مواقف وسياسات ساركوزي ضد الحجاب والنقاب.

والتفسير الثاني، أن العمليات التخريبية تعد نوعاً من الهجوم الدعائي من جانب الجماعات السلفية الجهادية الموريتانية في مواجهة سياسات الرئيس الموريتاني المنتخب محمد ولد عبد العزيز، خاصة أن هذا الهجوم تزامن مع تحذيرات وجهت إليه لأن الجنرال ولد عبد العزيز كان في السنوات التالية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ يتولى مهمة مواجهة العسكرية الأمنية ضد الإرهاب والجماعات التابعة لتنظيم القاعدة في بلاده.

والتفسير الثالث، يذهب إلى أن العمليات الإرهابية والتخريبية التي تقوم بتنفيذها الجماعات السلفية الجهادية سواء التابعة للقاعدة أو غير التابعة لها في منطقة المغرب العربي الاستراتيجية المجاورة لحقول النفط والغاز في ليبيا والجزائر تمثل نوعاً من التعاون والتنسيق بين هذه الجماعات والولايات المتحدة، وذلك لرفع قيمة فاتورة الأمن التي تدفعها ليبيا والجزائر ودفعها إلى الدخول في حظيرة الولايات المتحدة وسياساتها الإقليمية، من منطلق أن تنفيذ مثل هذه العمليات في هذه المنطقة هي في واقع الأمر تمثل فرصاً للولايات المتحدة، وذريعة لتزايد الولع الأمريكي في الوجود العسكري والأمني

هذه المنطقة الصحراوية وتنفيذ عمليات تخريبية وإرهابية ضد الغربيين وضد المنشآت العسكرية لدول المنطقة اعتمادا على ما تمتلكه من إمكانيات لوجستية وعسكرية، ودفع الرشاوى في صورة هدايا إلى زعماء القبائل المقيمة بالمنطقة.

وفي حديث لوسائل الإعلام نفى إبراهيم آغ باهانغا أحد زعماء الطوارق وجود أى نوع من التحالف مع القاعدة، وقال إن حكومة مالي هي التي تسعى دائما لاثباتها بهذه التهمة.

وقد سبق اختطاف ٣٢ سائحا ألمانيا على يد عمار صايفي قائد إحدى فرق الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وتمكن الجيش الجزائري من تحرير ١٨ منهم في مدينة تلمنست بينما تم تحرير الباقين بعد مباحثات بين الحكومة الألمانية والجماعة السلفية مقابل خمسة ملايين يورو، كما قامت الحكومة النمساوية بدفع فدية كبيرة لمختطفى السياح النمساويين الذين اختطفوا في المنطقة، ويرى المحلل الجزائري عبد العالي رزاقى أن القدرة القتالية للقاعدة في هذه المنطقة تبلغ نحو ألف مقاتل ينتمون إلى جنسيات عربية وإلى البربر والطوارق.

بينما تبلغ القوة العسكرية التي خصصتها ليبيا والجزائر والنيجر ومالي لمواجهة العمليات الإرهابية للقاعدة فهي تبلغ خمسة وعشرين ألفا من العسكريين مدعومين بوحدات

مشاة ومدفعية ومدركات وقواعد إمداد لوجستى وقواعد للاتصال، وقد هيأ الاتفاق الليبي الجزائري على تشكيل هذه القوة المجال للاستفادة من القوة القتالية لقبائل الطوارق، حيث تضم هذه القوة نحو خمسة آلاف من الطوارق، ومن المقرر أن يقدم زعماء قبائل الطوارق مساعدات شاملة لهذه القوات.

وتذكر التقارير أن الجيش الأمريكى يشرف حاليا على تدريب وتجهيز القوات العسكرية في دول المنطقة، وأن حكومة ساركوزى تقدم المساعدات اللوجستية، وقامت ببيع أسلحة متقدمة لحكومة الجزائر بهدف مواجهة القاعدة. ويرى الاستراتيجى الجزائرى على مرابط أن الولايات المتحدة ودول المنطقة يتخوفون من وجود القاعدة في هذه المنطقة لأسباب عدة منها الخوف من انتقال فيروس المعتقدات السلفية الجهادية إلى شباب الطوارق سكان المنطقة الأصليين، كما تخشى الولايات المتحدة ودول المنطقة من أن امتناع قبائل الطوارق عن المشاركة في الحرب لأسباب دينية ومعنوية لن يكون في صالحهم، وأن يقوموا بإيواء أفراد القاعدة كما تفعل قبائل باكستان وأفغانستان فتتحول المنطقة إلى أفغانستان جديدة.

مثلث أوباما - نتنياهو - أبو مازن

وطن امروز (الوطن اليوم) ١٤/٩/٢٠٠٩

يضم كلاً من "نتنياهو"، و"أوباما"، و"محمود عباس"، في حين يبدو أن لقاء "ميتشل" الأخير مع "نتنياهو" في لندن قد أسفر عن حدوث بعض التفاهات بشأن عملية بناء المستوطنات، وأن زيارة "ميتشل" الراهنة تأتي تتويجا لمثل تلك التفاهات، بهدف إقناع الدول العربية لاسيما الجانب الفلسطيني بقبول تفاهات توصل إليها "ميتشل"، ورئيس وزراء إسرائيل "بنيامين نتنياهو". وطبقا لبعض وسائل الإعلام فقد اتفق "ميتشل"، و"نتنياهو" على النقاط الأربع التالية:

عدم وقف الاستيطان في القدس واستمرار سياسة التغاضي الأمريكي تجاه عمليات البناء والاستيطان في القدس الشرقية.

خفض معدلات بناء المستوطنات في الضفة الغربية خلال مدة زمنية محددة وليس وقفها تماما.

ضرورة التطبيع الفوري للعلاقات بين الدول العربية والنظام الصهيوني.

عقد اجتماع ثلاثي يضم كلاً من نتنياهو وأوباما ومحمود عباس بدون أي شروط مسبقة.

في تلك الأثناء يقال إن المسؤولين الأمريكيين هددوا السلطة الوطنية الفلسطينية أنه في حالة الاعتراض على تلك النقاط، فإن واشنطن ستدخل عن دعمها ومساندتها للسلطة الفلسطينية، خاصة أن الدول العربية قد وافقت على تلك النقاط المنصوص عليها كتفاهات بين "ميتشل"، و"نتنياهو". ويبدو أن محمود عباس الذي كان قد أعرب في السابق عن استعداده للقاء نتنياهو، والتباحث معه بشرط وقف بناء المستوطنات قد تعرض إلى ضغوط أمريكية للتغاضي عن هذا الشرط المرفوض إسرائيلياً، فيما يمكن اعتباره تظاهراً أمريكياً بالقدرة على تحقيق تقدم في عملية السلام بالشرق الأوسط أمام الرأي العام العالمي، قبيل اجتماعات الأمم المتحدة، بينما لازالت تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني.

عاد المبعوث الأمريكي للشرق الأوسط "جورج ميتشل" من جديد إلى المنطقة، وطبقاً للتقارير الإعلامية فإن ميتشل الذي يزور كلاً من المناطق المحتلة ورام الله ومصر والأردن وسوريا ولبنان قد أقر لقاءه بـ "نتنياهو"، من منطلق رفضه لاستمرار بناء المستوطنات الصهيونية، وفي ظل تلك الزيارة فقد أخفقت السياسة الخارجية الأمريكية في إيجاد حل شامل لمشكلة الشرق الأوسط، وفي إقناع النظام الصهيوني بوقف عمليات بناء المستوطنات، لهذا يمكن القول إنه لا توجد أي بارقة أمل للتوصل إلى تسوية دائمة في المنطقة.

من ناحية أخرى، تلوح في الأفق بوادر أخطار تهدد المنطقة وأمنها في ظل احتقان الوضع على الحدود اللبنانية الإسرائيلية الأمر الذي يثير حفيظة الولايات المتحدة بالرغم من أن زيارة "ميتشل" في الأساس تركز على مسألة وقف بناء المستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإحياء عملية السلام طبقاً لمبدأ حل الدولتين.

ويبدو أن "ميتشل" يأتي إلى المنطقة في ظل ثلاثة قرارات إسرائيلية خاصة ببناء المستوطنات: القرار الأول منها لبناء ألفي وخمسمائة وحدة سكنية للمستوطنين في الضفة الغربية، والقرار الثاني يشمل بناء وتوسيع ٥٠٠ وحدة سكنية، والثالث يختص ببناء ٥٠٠ وحدة سكنية أخرى في القدس المحتلة.

زيارة "ميتشل" إلى المنطقة أعقبت أيضاً تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء الإسرائيلي مهرداد بشن حرب ضد لبنان، ومن المؤكد أن تلك الزيارة تأتي في ظل مخاوف أمريكية من تأزم الأوضاع بالشرق الأوسط، بينما تحاول تحقيق أي نجاحات على صعيد مفاوضات الشرق الأوسط قبيل اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة.

من هذا المنطلق وجهت الولايات المتحدة الأمريكية رسائل تناشد فيها السلطة الوطنية الفلسطينية، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، الموافقة على حضور لقاء ثلاثي

رأية عداء إيران في يد الألمان

فرهنگ (الثقافة) ١/٩/٢٠٠٩

ميركل التي تمثل الجانب الأوروبي إلى نتانيا هو خففت إلى بيان (بعبارات لوم والتماس) التي ذكرت فيها السيدة ميركل ان المستوطنات اليهودية في أمس الحاجة إلى السلام مع العرب، وطلبت من إسرائيل حتى تتقدم محادثات السلام في الشرق الأوسط أن تغض النظر عن هذا المشروع.

وعلى هذا النحو، فاجأت أحداث مأدبة المستشار الألمانية حتى المراقبين الأوروبيين. وكانت المفاجأة في هذا أن الأوروبيين قبل يوم واحد من دعوة الوفد الاسرائيلي شهدوا أشد الصراعات بين رئيس هذا الاتحاد (السويد) مع تل أبيب لدرجة أن وصلت إلى حد معاقبة "لوم" سفير إسرائيل.

والعامل الوحيد الذي استطاع تغيير هذا الخلاف بين تل أبيب وأوروبا في مأدبة المستشار الألمانية هو "عامل خفي"، وأتضح هذا الأمر: "إن أوروبا والغرب قدموا امتيازات جديدة إلى الكيان الصهيوني ليسترضوه، ومع ذلك تم عرقلة خطة الاستيطان لفترة قصيرة.

اتضح هذا الأمر بداية من حديث الأمريكيين كمعاون أساسي في مشروع التسوية، في الوقت الذي أعربوا فيه عن سعادتهم عن زيارة نتانيا هو إلى برلين استنادا إلى "اقتراب موعد قبول مباحثات التسوية من جانب الحكومة الإسرائيلية الجديدة"، ولكن التساؤل الرئيسي ما هو السبب في سرعة منح هذه المفاوضات خلف الأبواب المغلقة "خلف الستار" لصالح نتانيا هو؟

المفاوضات المرفوضة والمتغيرة:

ولقد أعربت تل أبيب عن قلقها بشأن موضوعين من شدة الأوروبيين: الأول هو توقف المساعدات الأوروبية الكبيرة إلى تل أبيب تحت عنوان "اتفاق تعاون كامل". الثاني هو موضوع الأنشطة النووية الإيرانية، ولين وتراجع الغرب تجاه هذا الموضوع أثناء عقد الاتفاقية في لقاء ميركل ونتانيا هو

في أواخر شهر أغسطس ٢٠٠٩ تم عقد لقاءات بين رؤساء بعض الدول الأوروبية مع رجال حكومة تل أبيب، وذلك للبحث في إمكانية وقف مشروع الاستيطان في فلسطين المحتلة، ولكن تغير محور الحديث فجأة إلى تهديد ضد البرنامج النووي الإيراني. في البداية دعا رئيس وزراء إسرائيل إلى لندن حتى ينهي آخر المشاورات مع جورج ميتشل المبعوث الخاص لأوباما، وبعد هذا اللقاء الذي لا يزال حتى الآن تفاصيله محجوبة، كانت برلين هي أهم المحطات الأوروبية في سفر نتانيا هو لأن حكومة انجيلا ميركل دعت إلى إقرار السلام في الشرق الأوسط أكثر من نظيرتها انجلترا وفرنسا. وتستند الدعايات الألمانية في الأغلب على وساطة برلين في قضية تبادل أسرى حزب الله وإسرائيل، وتعد ميركل الأكثر توفيقا من بروان وساركوزي بالإشارة إلى نفس السابقة للألمان في المساومة لإيجاد حل وسط في الشرق الأوسط. وكان هناك خبر بمائل لهذا، حيث أن برلين تعد "الوساطة الثانية" بين حماس وإسرائيل لتبادل جلعاد شاليط (الكيان الصهيوني) مع الأسرى الفلسطينيين.

ومع ذلك، تغير كل شيء فجأة يوم الخميس أثناء مأدبة المستشار الألمانية. لم تكن هناك أي إشارة إلى توجيه اللوم لرئيس الحكومة الإسرائيلية المتطرفة ولم تطرح برلين خطة جديدة للوساطة في منازعات الشرق الأوسط. وقد وعدت ألمانيا باعتبارها الأخ الأكبر لأوروبيين أن تلقى كلمة في الجلسة أثناء سفر نتانيا هو لعرض خطة تل أبيب لإنشاء المستوطنات اليهودية بأنها صارت الآن "أساس مأزق التسوية". ولكن وفقاً لما جاءت به تقارير الإعلام الغربي أن كل شيء صار في مأدبة قصر المستشار الألمانية لترضية الضيف المدعو.

ورسالة التهديد والإنذار التي كان من المقرر أن تقدمها

التي لم تتضمن ردا لأي من طلبى تل أبيب. في البداية تعهدت أوروبا وألمانيا بتجهيز وتأمين المتطلبات الإسرائيلية. وقد كتب الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية في طليعة موضوعاته: إن امتيازات ميركل والتعاون بين القيادات الإسرائيلية والألمانية دخلت إلى مرحلة جديدة. يوجد لألمانيا علاقات استراتيجية مع دولتين فقط: فرنسا وبولندا، وستكون إسرائيل الآن هي الثالثة. وأشار في هذا التقرير إلى ثلاث مساعدات ألمانية سابقة إلى إسرائيل مثل منح إسرائيل ثلاث غواصات قادرة على تدشين الصواريخ الذرية. والمساعدة الثانية هي ما طرحته ميركل كتهديد لإيران وعقوبات جديدة حتى إنها قالت "إذا لم نجب إيران على مطالب المجتمع الدولي، فيجب علينا أن نناقش وضع معايير أشد قسوة وعقوبات في مجالات الطاقة والمال وفي مجالات أخرى".

ويوجد في سيناريو المعاملات الخفية المعروفة بـ "العقوبات النووية الإيرانية إزاء تغيير سياسية اليمين في تل أبيب" شواهد أخرى، حيث ظهرت في تصريحات براون وساركوزي. نيكولا ساكوزي رئيس الجمهورية الفرنسي وجوردون براون رئيس الوزراء الانجليزي أعلنوا عن قلقها بشأن نويا إيران الحقيقية بلهجة مشابهة إلى لهجة ميركل، والتي تزامنت أيضا مع سفر نتانيا هو وتحدثوا عن احتمالية فرض عقوبات أشد على إيران. ولكن أسباب وتوقعات رؤساء الغرب في هذا الشأن ليست واحدة. وتعد كل من ميركل وأوباما هما الأكثر إحساسا بالحاجة إلى التوصل إلى طريقة سريعة للخروج من مأزق التسوية. ولهذا السبب يربط أوباما جميع حساباته السياسية بحل هذا المأزق. وأمام الرئيس الأمريكي أقل من شهر إلى أن تصل نتائج مهمة بدء مفاوضات التسوية التي فشل فيها مثله جورج ميتشل على مر خمسة أشهر. وفقا لبرنامج البيت الأبيض فإن أوباما قد قرر أن يعرض في جلسة شهر سبتمبر للأمم المتحدة موعده لحل التسوية في الشرق الأوسط.

وهذا دليل آخر على حدوث مفاوضات "تعاملات" خفية بين الأطراف الغربية وحكومة نتانيا هو. وفي شهر سبتمبر جعل أوباما وشركاؤه الأوروبيون ذلك الموضوع هو نقطة انطلاق مباحثات التسوية تزامنت مع الموعد النهائي الذي حدده الغرب لبرنامج إيران النووي؛ أي أنه من المقرر في نفس اليوم الذي يعلن فيه أوباما إعلان خطته للشرق الأوسط سيتم مناقشة موضوع البرنامج النووي الإيراني على هامش جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

إن كل الأفراد الذين يتابعون طلبات تل أبيب من أوباما قلقون بشأن كل شيء يتعلق بسياسة أوباما المعلنة؛ أي "استراتيجية الحوار مع إيران" فقد نقلوا هذا القلق في الستة أشهر فترة حكم رئاسة أوباما في كل الزيارات إلى البيت

البييض. وهذا الوصف أعربت تل أبيب عن سعادتها مرتين في الأيام الأخيرة فيما يتعلق بخطة الولايات المتحدة وأوروبا تجاه إيران، المرة الأولى كانت في ظل صراعات الغرب مع قضايا انتخابات إيران وفي الوقت الذي أعلن مكتب ميركل وأوباما أنهم لن يرسلوا خطاب تهنئة للانتخابات الإيرانية، والمرة الثانية عندما حددت مجموعة ٥+١ مهلة لمناقشة الملف النووي الإيراني، وأكد باراك أوباما أن إيران لديها مهلة لنهاية شهر سبتمبر حتى تجيب على اقتراح مفاوضات مجموعة ٥+١ (الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا)، في حين أن رئيس الوزراء الإسرائيلي سيتوجه إلى نيويورك بعد أربعة أسابيع لإلقاء كلمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهناك سيبدأ عمله أثناء لقائه المثير للجدل بالرئيس باراك أوباما.

سيناريو خوف إيران "رعبة إيران" من تل أبيب إلى برلين: إذا كان لا يزال أغلب المراقبين يتحدثون عن التحرك الجاد للوبي اليهودي في مجلس المحافظين وجلساته النووية في نيويورك وفيينا، فإنه مازال يمكن مشاهدة شواهد هذه الظنون بشكل واضح في اتفاقيات رؤساء الولايات المتحدة وأوروبا مع تل أبيب. إن نفوذ اللوبي اليهودي في الجلسة التي عقدتها برلين من أجل موضوع البرنامج النووي الإيراني كان يفوق الخيال. وبالطبع كان هذا الحضور الواسع منذ ثلاثين عاما حتى اعتبرت برلين أن هذه السنوات هي سنوات الترويج لظاهرة الخوف من الإسلام، والخوف من إيران، ومن الجهاز الأمني لتلك الدولة. كما يظهر في الأخبار في الشهور الأخيرة بأن النزعات الإسلامية هي سلوك آخر للنازيين الجدد. وأثناء لقاء ميركل ونتانيا هو ساوت وسائل الاعلام الألمانية بين خطر إيران على الكيان الصهيوني بخطر النازيين. استعمل نتانيا هو هذه الجملة على نطاق واسع قائلا بأنه سيطلب من ميركل أن تحاسب إيران بنفس الصورة التي عومل بها الناجون من النازيين. "لن نسمح للأشخاص الذين يريدون أن يقدموا على الدمار الشامل ويرغبون في عدم وجود الدولة اليهودية أن يتمتعوا، ويحصلون على هذا أبدا. ومن المهم أن يدرك رؤساء الدول الأخرى أن الأشخاص الذين يهددون مصيرنا فإنهم سيتعرضون أيضا للخطر".

ليس من الضروري أن نتظر ضغط وسائل الاعلام لنرى تأثير سيطرة اللوبي الإسرائيلي في "سياسة الغرب النووية الجديدة"، فإن مأدبة برلين أظهرت كل شيء أمام الدبلوماسية. إن الحوار المتبادل بين ميركل والمسؤولين الإسرائيليين كنوع من المحادثات تحدد المصير وتحدد موعد جلسة شهر سبتمبر للغرب فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني في نفس اللقاء يوم ٢٧ أغسطس في برلين، وقد كان نتانيا هو في مقام المستشار أو المخطط. كما التفت إلى ميركل في مؤتمر المشترك في برلين

وقال: "لا يوجد متسع من الوقت وأهم خطوة هو فرض عقوبات أشد ضد الحكومة الإيرانية. وطلب من المضيف الألماني أن يمنع الشريكين الدوليين: الصين وروسيا من التعاون مع إيران بما ينفعها. ومع زيادة العقوبات فلن يكون هناك مجال لذلك. ويقول: بالتأكيد يجب أن تفرض العقوبات بواسطة مجلس الأمن، ولكن بغير الموافقة على قرار مجلس الأمن فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يطبقها (العقوبات الواسعة)". وتأييدا لجملة رئيس وزراء إسرائيل المتطرفة فإن "الخطر النووي الإيراني أمر جاد، ويجب التدخل". وتقول ميركل "نحن الألمان نتعهد لإسرائيل، وهذا الأمر سنطرحه في المواجهة مع إيران. ونحن نقف جنبا إلى جنب مع الأمة الإسرائيلية أمام التهديدات النووية الإيرانية". ويتضح مما حدث في المأدبة السابقة للمستشارة الألمانية أن برلين في هذه المرحلة من الصراعات النووية الإيرانية والغرب تعد المحطة الرئيسية. وفي الواقع فإن راية عداء إيران تقع في يد ألمانيا، وقد وضعت على عاتقها هذا الدور، وبالطبع هناك ضغط ومخاطر كثيرة تقع على برلين بحيث اتضح للجانبين هذه المخاطر الفردية من لقاء مركيل وشتاينهاو، وتبرأ الألمان بعد هذا من الأدوار المتشددة، خاصة في الشرق الأوسط، واستطاعوا كما كانوا من قبل أخذ دور الوساطة في تبادل أسرى إسرائيل وحزب الله، ولكن مظهر عدم الانحياز الحالي

فشل. وإن أحدث فرصة للوساطة التي كان من المقرر أن تقودها برلين في نفس الأسبوع بين تل أبيب وحماس يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ومع فقدان وضع عدم الانحياز، فإنه بالطبع أصبحت أسواق الاستثمار الإيرانية وسائر دول المنطقة محدودة أمام الألمان.

وبالطبع، فإن قبول مثل هذه السياسة مليئة بالضغط التي تجعل فرص حفاظ برلين على صداقة إسرائيل أكبر، ومن جانب المستشار الألمانية فهناك مبرر واضح لهذا مثل أوباما. تتمنى ميركل أيضا مع منح هذه الامتيازات، أن تجعل اليمينيين في تل أبيب يوافقون على التسوية. وتعتبر ميركل أكثر الموضوعات حساسية - وهي المنافسة الانتخابية - أمرا هاما من أجل السلام في الشرق الأوسط. المستشار الألمانية التي اشتهرت منذ فترة بسيدة أوروبا القوية هي الآن تقع "في منافسة مع وزيرة خارجيتها من جانب الخطط وسياستها والتي هي موضع تساؤل. ومن ناحية أخرى، فإن نهجها في الاقتصاد موضع اعتراض بسبب موجة إفلاس الشركات والبنوك وزيادة البطالة. في موضعها الضعيف هذا، فإن ميركل تقوم بتمثيل دور القوة في المجال الدبلوماسي والقضايا المتعلقة مثل البرنامج النووي الإيراني حتى تبعد عنها صورة "القائد الضعيف والسلبى".

حظر البنزين وشعار الاكتفاء الذاتي

حميد رضا شكوهي ■ مردم سالاري (الديمقراطية) ١٨/٨/٢٠٠٩

الأمريكي قد طالب بتوقيع عقوبات على الشركات التي تصدر البنزين ومنتجات النفط لإيران بالتصديق على أحد المشروعات، حيث تشمل هذه العقوبات قيام الولايات المتحدة بمنع شراء النفط الخام من هذه الشركات حيث تم التصديق على مشروع مجلس الشيوخ في قالب قانون أمريكي يبلغ ٣٤ مليار دولار قيمة مشروعات الطاقة وتوصيل المياه، ولا شك أن تحويل هذا المشروع إلى قانون يحتاج بعد تصديق مجلس الشيوخ إلى موافقة مجلس النواب وتوقيع الرئيس الأمريكي أيضا، ولكن بما أن هذا المشروع قد طرح في مجلس النواب قبل ذلك أيضا فإن التصديق عليه في هذا المجلس يبدو حتميا. وبالنظر إلى الاتجاه السياسي السائد في الولايات المتحدة بعد التصديق على هذا المشروع في كلا المجلسين فإن توقيع الرئيس الأمريكي عليه أمر حتمي أيضا،

بدأ في ربيع هذا العام مشروع حظر تصدير البنزين إلى إيران عندما أعلن السيناتور جون كيل نيابة عن ٢٥ سيناتورا بمجلس الشيوخ الأمريكي عن بدء الإجراء التنفيذي لحظر تصدير البنزين إلى إيران وقال: «يجب إبلاغ الشركات التي تصدر البنزين إلى إيران بأنه بإمكانها اختيار أحد الطريقتين: إما التعامل مع اقتصاد إيران البالغ قيمته ٢٥٠ مليار دولار، أو اقتصاد الولايات المتحدة البالغ قيمته ١٣ ترليون دولار، وهذا الحق في الاختيار مكفول لهم».

لا شك أنه كان يقال إن باراك أوباما الرئيس الأمريكي الجديد قد عارض حظر تصدير البنزين لإيران في بادئ الأمر، ولكن أدت أحداث الشهور الأخيرة، وضغط أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب إلى موافقة أوباما على هذا المشروع تدريجيا، وقد قرأنا في الأخبار منذ فترة أن مجلس الشيوخ

وقطعاً في حالة تحويل هذا المشروع إلى قانون ليس من المقرر أن ينفذ هذا القانون مباشرة، بل إن الولايات المتحدة ستعطي لإيران فرصة كي تدفع خطوات جادة في وقف برنامجها النووي والتباحث مع الغرب قبل جلسة مجموعة العشرين التي ستعقد في شهر سبتمبر - النصف الثاني من شهر يور - وبخلاف ذلك سيبدأ حظر البنزين بعد جلسة مجموعة العشرين، والملاحظ أن المشروع الأول لحظر تصدير البنزين لإيران والذي وصل إلى مجلس الشيوخ في ربيع هذا العام يلقي موافقة بعض الأعضاء من أطراف مجلس الشيوخ الثلاثة، فمثلاً أعلن إيفان باي السيناتور الديموقراطي، وجون كيل السيناتور الجمهوري، وجوزيف ليبرمان السيناتور المستقل، والذين هم كتاب هذه اللائحة أعلنوا في وقت واحد في بيان مشترك أن تقييد إيران في الوصول إلى موارد الطاقة الضرورية من الممكن أن يساعد الجهود الدبلوماسية الأمريكية لإجبار إيران على المصالحة بشأن أنشطتها النووية. وفي الحقيقة فإن الولايات المتحدة تعتبر حظر تصدير البنزين لإيران وسيلة لإيقاف الأنشطة النووية الإيرانية، لأنهم يعتبرون البنزين نقطة ضعف الاقتصاد الإيراني، إذ إن نحو ٤٠٪ من البنزين الذي تستهلكه إيران مستورد ولهذا السبب فإنهم يعتقدون أن حظر تصدير البنزين لإيران يعني وضع أيديهم على أضعف نقطة في الاقتصاد الإيراني، ولذلك فهم يعدون مشروع حظر تصدير البنزين إلى إيران باحتياطات تنفيذية قوية مدونة وصلاحيات للرئيس الأمريكي أيضاً حتى يستطيع فرض القيود والعقوبات على الشركات التي تتمتع بقدرة هائلة في حجم الاستثمار، وفي الأسهم الثابتة سواء في سوق المال بنيويورك أو في إمكانات تكرير وتوزيع منتجات النفط في الولايات المتحدة، ولهذا السبب كان السيناتور جون كيل قد قال: على الشركات المصدرة للبنزين أن تختار إما إيران أو الولايات المتحدة، واحتياجات إيران من البنزين توفرها الآن أيضاً الشركة الإنجليزية الهولندية (شل) والشركتان السويسريتان (فيتول) و(جلنكور) والشركة الهندية «ريليانس» والشركة الإنجليزية «بريتيش بتروليوم». وحيث يبدو أنه لن يكون من الممكن وصول البنزين المستورد إلى إيران من أي شركة من الشركات المذكورة في حالة تنفيذ قانون الحظر لأنهم جميعاً من أنصار الولايات المتحدة على الساحة الدولية وحتى الهند لا يمكن الالتفاف حولها في هذا المجال، فلم ننسى أنه برغم أن الهند قد تحدثت عن تأييد إيران في قرارات مجلس الأمن الأخيرة الصادرة ضد إيران، إلا أنه تم التصديق على هذه القرارات، ولم ننس أيضاً أن الهند أجلت مشاركتها في مشروع خط أنابيب السلام فقط بسبب رفض الولايات المتحدة، وبالطبع بحسب مراعاة هذه النقطة أيضاً وهي أنه توجد طرق مختصرة أيضاً مثل الماضي لاستيراد البنزين، وعلى

كل حال فإنه يجب على إيران أن تفكر في إيجاد طرق بديلة تمنع تأثير حظر تصدير البنزين لإيران أو تقلل هذا التأثير فمسألة الاطمئنان لإمكانية التباحث والتعامل مع هذه الشركات كما كان الأمر قبل ذلك لتوفير البنزين المطلوب أصبحت بعيدة عن الواقع، وإيجاد بائعين جدد أيضاً أمر صعب، وحتى في حالة التعامل مع الشركات الصينية والروسية - والذي قد وضعه المسئولون في الاعتبار - لن يسد احتياجات إيران أيضاً على المدى البعيد.

وبرغم أن مسئول وزير النفط لم يقعدوا صامتين ويقولون إنهم قد طرحوا مشروع توفير البنزين خلال ٤٨ ساعة من وقوع الأزمة، كما يتحدث مسئولو شركة التكرير والتوزيع كثيراً عن حفظ احتياطي البنزين إلا أننا يجب أن نعرف بأن المشروعات المذكورة التي توجد شكوك كبيرة في جانبها العملي سوف تسد احتياجات الدولة لفترة قصيرة فقط في حالة تنفيذها. وفي حالة طول تنفيذ مشروع حظر البنزين لابد من إيجاد حلول دائمة وثابتة وتنفيذها، وبالطبع هذا لا يعني أنه لا يمكن مواجهة مشروع حظر تصدير البنزين لإيران، بل إن الموضوع يدور حول الحلول المؤقتة والدائمة، وحقيقة الأمر أننا قد تركنا دائماً الحلول الدائمة وسعدنا في الغالب بالحلول المؤقتة السريعة فطرح مقترحات مثل خفض حصص البنزين للسيارات الاتوماتيك الخاصة (خودرو) وزيادة سعر البنزين الحر تعتبر من بين المشروعات المؤقتة التي على الرغم من أن لها آثار أكثر دوماً في الظاهر إلا إنها في الحقيقة تعني فرض القيود على الشعب في الحصول على البنزين الذي يحتاجه، ونحن نعيش في دولة غنية بالنفط ونمتلك ثالث أكبر احتياطي نفط في العالم، وبالطبع في دولة مثل إيران فلا يجب أن نحتاج لاستيراد البنزين، وليس هذا فحسب، بل لا توجد ضرورة أصلاً لتنفيذ مشروعات مثل صرف حصص معينة من البنزين أو صرفه بالبطاقات، وفرض قيود على الشعب، كما أن تشغيل السيارات الاتوماتيك بالغاز الطبيعي أيضاً ليس حلاً دائماً ويجب أن نعرف بأن الزيادة العشوائية في السيارات الاتوماتيك التي تعمل بالغاز الطبيعي برغم أنها تساعد على تقليل استهلاك البنزين في الدولة إلا أنها تؤدي على المدى البعيد إلى استهلاك الغاز الذي تنتجه الدولة، وفي السيارات الاتوماتيك بدلاً من تصديره، وإذا كان النفط ثروة ويجب التقشف في استهلاك منتجاته فإن الغاز أيضاً ثروة أخرى، يمكن تصديره ورفع مكانة الدولة في المعادلات الدولية الخاصة بالغاز، ويبدو أنه بدلاً من الاعتماد على المشروعات المؤقتة السريعة مثل توفير البنزين في ٤٨ ساعة والذي هو خاص بحالات الطوارئ أو التدقيق في إجراءات صرف البنزين بالبطاقة وتوسيع عملية تشغيل السيارات الاتوماتيك بالغاز والتي لها آثار مثل فرض

قيود ظالمة على الشعب في الاستهلاك أو حرمان الدولة من الاستخدام الأمثل للغاز لأهداف ذات قيمة مادية أعلى - مثل التصدير - ، الأفضل ان نهتم بمشروعات ذات آثار ثابتة ودائمة وأهم خطوة إيرانية لمواجهة حظر تصدير البنزين الإسراع في إنشاء محطات التكرير في الدولة. وللأسف فإن عملية إنشاء محطة تكرير في إيران بهدف زيادة الإنتاج للبنزين وإيجاد الاكتفاء الذاتي في توفير هذا المنتج النفطي بطيئة جداً وغير مقبولة في بعض المواضع. وللأسف لم تجد مسألة إنشاء محطة تكرير في دولتنا الاهتمام الكافي الذي تجده مشروعات أخرى مثل تشغيل السيارات الاتوماتيك بالغاز ومحطة تكرير «نجمة الخليج الفارسي» التي كان يجب أن يتم تشغيلها في العام المقبل تحقق حتى الآن تقدماً فيزيقياً أقل من ٢٠٪. ورغم ذلك يقدم المسئولون المعنيون وعوداً بافتتاحها في موعد أقصاه عام ١٣٩٠ (١١-٢٠١٢)، والذي يمكن بالطبع أن نعلق عليه آمالاً كبيرة لأن العوائق المالية الموجودة بشأن إسراع في عملية استكمال هذه المحطة لم تحل حتى الآن، ويتحدث المسئولون عن الاكتفاء الذاتي للبنزين حتى عام ١٣٩١ (١٢/٢٠١٣) في الوقت الذي يمكن لأي شخص منصف أو خبير وطني غير أن يتوقع بسهولة أنه لا يمكن أن نأمل في الاكتفاء الذاتي حتى هذا الموعد المذكور بأي حال من

الأحوال في حالة استمرار السياسة الحالية في إنشاء محطات تكرير، وبالطبع فإن سياسة إنشاء سائر محطات التكرير لا تختلف كثيراً عن (نجمة الخليج الفارسي). وبصفة عامة فإننا في «نهضة» (إنشاء محطات تكرير) المدوية مازلنا نسير في أحد الأزقة، ولو يؤمن المسئولون بأن أفضل طريقة لمواجهة حظر البنزين هي زيادة الإنتاج الداخلي والوصول إلى هدف الاكتفاء الذاتي في إنتاج البنزين فإنه يمكن إيجاد مزيد من الاطمئنان.

وفي حديثه عن مشروع حظر تصدير البنزين لإيران كان رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكي قد وصفه بأنه «سيف داموكليس» الذي بزعمه سيصلت على رقبة إيران حتى يعلم المسئولون الإيرانيون أي عواقب وخيمة في انتظارهم إذا لم يدخلوا في المباحثات بصورة جادة، وإذا لم يقبلوا قرارات مجلس الأمن العديدة الخاصة بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، ومع ذلك يمكن تحويل سيف داموكليس هذا إلى فرصة للاكتفاء الذاتي، إذا ما وجه الاهتمام الجاد للحل الدائم وهو الإسراع في إنشاء محطات تكرير عن طريق تقديم رأس المال اللازم بدلاً من الحلول المؤقتة ورغم أنه لن ترى صورة واضحة للجانب العلمي لهذا المشروع على الأقل.

امتيازات أوباما غير المسبوقة لإسرائيل

كيهان (الدنيا) ٢١/٨/٢٠٠٩

العرب البساط الأحمر.
من ناحية أخرى، فإن وسائل الإعلام التابعة للهيمنة الإسرائيلية تحاول دعاياتها الوصول بالرأي العام العربي إلى حالة إحباط تجاه إمكانية توقف بناء المستوطنات، ويبدو أن الحكومة الأمريكية قد عرضت على الأوروبيين - بناء على تدخلات صهيونية - أنه في حالة قيام إسرائيل بوقف بناء المستوطنات ينبغي عليهم التصدي بفاعلية للمشروع النووي الإيراني.

وفي هذا الصدد يقول استيفن كوهن الأمريكي اليهودي الأصل بوصفه أحد خبراء شتون الشرق الأوسط والمستشار السابق لمجلس الاستخبارات الأمريكية، أن جورج ميتشل مبعوث أوباما الخاص لشتون الشرق الأوسط يتوقع موافقة وزير خارجية إسرائيل ضمينا على وقف بناء المستوطنات،

على مدى ستين عاما منذ تأسيس دولة إسرائيل، لم تمنح أي حكومة في الولايات المتحدة إلى هذا النظام امتيازات كذلك التي منحتها حكومة باراك أوباما، بل إن أي حكومة أمريكية سابقة لم تتفوق على حكومة أوباما من حيث خداعها لحقوق الفلسطينيين والعرب.

خلال حقبة الرئيس الأمريكي المكروه «جورج بوش» الابن الذي عرف بالدمية في يد الإسرائيليين و«آييك» منظمة اللوبي الصهيوني في واشنطن لم يتم القبول بمبدأ بناء المستوطنات ليس فقط في القدس المحتلة والضفة الغربية، بل على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وتزايدت في تلك الفترة المطالبة بانسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان ولبنان والعودة لحدود ما قبل عام ١٩٦٧، لكن حكومة أوباما، ومن خلال خداع العرب، تريد أن ييسط لها

وأن الفلسطينيين بالتزامن مع ذلك سيذعنون للتفاوض مع إسرائيل، بينما ستعلن دول الخليج (الفارسي) والدول العربية أنها مستعدة للعب دور الوسيط في تلك المفاوضات، وأنها ستطبع علاقاتها مع إسرائيل، كما أضاف كوهن " تطبيع العلاقات في البداية يعنى إنشاء مكتب رعاية مصالح مشترك في بعض الدول الإسلامية والأفريقية ودول الخليج الفارسي".

ويمكن القول إن تصريحات كوهن الذي يحظى بمنصب مرموق داخل حكومة أوباما قد عكست أكثر من ذي قبل أهداف إسرائيل الحقيقية والساحة المحيطة بالبيت الأبيض. "آرون ميلر" أيضا من الصهاينة المتشددین بالولايات المتحدة الأمريكية، تحدث بشأن مؤتمر سيعقده الرئيس أوباما أواخر شهر أكتوبر ٢٠٠٩ يطلق عليه مدريد بلاس، مضيفا أنه مؤتمر يطرح في الغالب مشروع سلام يعتمد على ثلاث نقاط رئيسية هي:

استئناف المباحثات مع إسرائيل، على الصعيد السوري - الفلسطيني - الإسرائيلي، وكذلك استئناف العلاقات الرسمية المشتركة بين إسرائيل والدول العربية. الاتفاق مع نتنياهو على وقف بناء المستوطنات في مناطق دون ما تم تخطيط بنائه من مستوطنات في حقبة الحكومات الإسرائيلية السابقة.

البدء في إقامة مكاتب لرعاية المصالح الإسرائيلية في الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية أو البحرين.

ميلر الذي لديه وجود فاعل في مركز فودرف ويلمسون، أكد أيضا أنه تم إقرار مثل تلك النقاط الرئيسية في المؤتمر، الذي لم يتأكد بعد مكان انعقاده، بينما يقول دبلوماسيون غربيون إن روسيا وفرنسا لديهم نية استضافة مثل هذا المؤتمر.

من ناحية أخرى، أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن حكومته لا تنوى وقف المشروعات الاستيطانية التي تم إقرارها مسبقا الأمر الذي سيضر حتما بخريطة الدولة الفلسطينية القادمة في حالة نجاح الجهود الأمريكية، خاصة أن تلك المستوطنات متشرة ومتداخلة في قلب حدود المناطق الفلسطينية.

في تلك الأثناء ينبغي التساؤل بشأن شرعية القرارات التي تتخذها السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس إذا ما توافقت مع المؤتمر المزمع عقده أكتوبر القادم، وإذا ما كانت تلك القرارات لصالح الشعب الفلسطيني أم لا؟، وهل تدرك الحكومة الأمريكية مدى رفض الشعب الفلسطيني لتلك القرارات التي قد تطيح بالحد الأدنى من حقوقه. وهل لدى الرئيس الأمريكي الشجاعة على مخاطبة اليهود كما هو معلن، ومواجهتهم بشأن ضرورة قيام الدولة الفلسطينية، وبشأن حتمية وقف النشاط الاستيطاني؟

تحديد مدى فعالية العقوبات على إيران

Determining the Effectiveness of Sanctions on Iran -12/10/2009

باتريك كلاوسون ومهدي خلجي
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

الإيراني العادي. لذلك، فإن العقوبات التي تهدد إحكام قبضة القيادة على السلطة هي التي من المرجح أن تؤدي فقط إلى تغيير جوهري في موقف الزعماء الإيرانيين المتصلب تجاه برنامجهم النووي. فقد تتيح مثل تلك العقوبات آفاقاً للتأثير على الأسلوب الذي يحسبون من خلاله استراتيجياتهم بحيث يكون أفضل مما قد تتيحه بعض التدابير الاقتصادية البسيطة التي توفر لأولئك المسكين بزمam السلطة، مثل الحرس الثوري، الفرصة للاستفادة من خرق العقوبات. ومن المؤكد أن يكون هناك نقاش حول بعض الأهداف الأخرى، مثل إبطاء برنامج إيران النووي، من أجل تنويع الخطوات التي يتم اتخاذها في الوقت ذاته.

إثبات عدم نجاح السياسات المتشددة

برّر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد سياسته الخارجية بقوله إن استراتيجيته كانت ناجحة، في حين أن الفشل كان من نصيب السياسات الإيرانية السابقة التي كانت ترمي إلى التوافق مع الغرب. وفي مناقشة تليفزيونية له مع مير حسين موسوي في ٤ يونيو، قال أحمدي نجاد إن سياسة الوثام التي كان ينتهجها محمد خاتمي "قد أدت إلى إغلاق منشآتنا النووية وفرض اثنين من البروتوكولات (رارات مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات) على الأمة الإيرانية... وتم اعتماد سبعة قرارات في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وتابع قائلاً: "وفي غضون سبعة وعشرين عاماً حينها كنت أنت، ورفسنجاني، وخاتمي، تتولون خلالها إدارة البلاد، استخدمت الولايات المتحدة سياسة تغيير نظام الحكم، ولكن الآن أعلنت أمريكا رسمياً أنها لا تملك سياسة لتغيير النظام في إيران". لقد كانت وجهة نظره بأن سياسته الخارجية كانت ذات تكلفة أقل وجلبت منفعة أكثر من سياسات إيران السابقة.

وخلال المناقشة ذاتها، قال موسوي إن السياسات الحالية "تضر بكرامة إيران، وتشوه سمعتها، وتسبب الكثير من

في أعقاب كشف الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن وجود منشأة سرية لتخصيب اليورانيوم في إيران، سوف تظل العقوبات خاضعة للمناقشة على نطاق واسع إلا إذا أحرز تقدم غير متوقع في اجتماع ١ أكتوبر في جنيف بين إيران ومجموعة "١+٥"، تركزت المباحثات حتى الآن على اتخاذ تدابير معينة، مثل فرض عقوبات على الغاز المكرر والتأمين وإعادة التأمين إلى جانب فرض عقوبات على مصارف إيرانية إضافية. ومع ذلك، ففي مثل هذا الحوار غالباً ما تغيب عن البال أهم الموضوعات الأساسية - مثل الغرض والهدف من العقوبات والأولويات بالنسبة للقيادة الإيرانية. وبالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، يتمثل مفتاح تحقيق النجاح في تناول هذه القضايا الأساسية والحديث عنها بوضوح، ومن ثم العمل على استخدام المبادئ التوجيهية لتحديد الإجراءات اللاحقة.

ما هي الأهداف المرجوة من العقوبات؟

إن الهدف الأساسي من العقوبات محل النظر، هو إجبار إيران على التوصل إلى حل للأزمة النووية، بالرغم من أنه قد تكون لها تأثيرات أخرى، مثل دعم الدبلوماسية الخلاقة وإبطاء البرنامج النووي الإيراني ووقف الدعم الإيراني للإرهاب. وينبغي ألا تقاس خطورة وفعالية أي عقوبة يتم فرضها على إيران بمدى الضرر التي تلحقه بها، وبدلاً من ذلك، ينبغي قياسها بنوعية الفرص التي تتيحها تلك العقوبة لحمل القادة الإيرانيين على تغيير نهجهم حيال البرنامج النووي أو لتحقيق أهداف موازية. ففي حين أن شل الاقتصاد الإيراني ليس هدفاً في حد ذاته، إلا أنه قد يصبح الوسيلة الممكنة الوحيدة لتغيير التوجه النووي الإيراني.

لقد أظهرت الأشهر الثلاثة الأخيرة بأن للمتشددين في إيران أولوية عليا - ألا وهي البقاء في السلطة - بحيث تأتي قبل تحقيق الرفاهية للشعب الإيراني، وقد لا يتأثرون على الإطلاق من العقوبات التي تفرض تكاليف كبيرة على المواطن

التوترات مع دول أخرى". وجادل أيضاً بأن النتائج المترتبة على السياسات الخارجية التي يتتبعها أحمدي نجاد والتي يغلب عليها طابع التحدي سوف تكون خطيرة ومدمرة بالنسبة لإيران.

لدى الولايات المتحدة مصلحة في إعطاء الدليل بأن موسوي كان على صواب، وأن أحمدي نجاد على خطأ، عن طريق الإثبات بأن هناك ثمناً لسياسات التحدي لا بد من دفعه وأن سياسات التوافق تعود بالنفع الكبير. وقد اكتسبت هذه الفكرة أهمية خاصة في أعقاب انتخابات ١٢ حزيران/يونيو. فالولايات المتحدة ترغب في التعاطي مع إيران، لكنها في الوقت نفسه تتجنب إضفاء الشرعية على أحمدي نجاد. ويعتبر الجمع بين التعاطي (الدبلوماسية) وفرض العقوبات إحدى الطرق التي يمكن من خلالها عمل ذلك، طالما أن إيران ترفض الإيفاء بمتطلبات قرارات مجلس الأمن الدولي. وينبغي عرض أي عقوبات جديدة على أنها نتيجة منطقية لسياسات التحدي التي يتتبعها أحمدي نجاد.

اتساع الهوة بين الشعب والنظام الحاكم على مدار عشرين عاماً، ظل المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية، آية الله على خامنئي، يقول إن التهديد الأكبر للجمهورية الإسلامية يتمثل في الغزو الثقافي الغربي، الذي قد يؤدي بالنساء والشباب والمثقفين إلى إشعال ثورة مخملية (ناعمة). ومنذ انتخابات يونيو، يعرض خامنئي والجهاز الخاص به تلك الأحداث كبرهان على هذه الأخطار.

ويعتبر فرض عقوبات على انتهاكات حقوق الإنسان وسيلة فعالة لتوسيع الهوة بين الشعب والنظام الإيراني الحاكم. فقد يكون العقوبات تأثير مزدوج، حيث إن الذين يتحملون الجانب الأكبر من المسؤولية عن استمرار البرنامج النووي وبرنامج الصواريخ - الذي أمر مجلس الأمن بتعليقه - هم الذين يتحملون الجانب الأكبر أيضاً من المسؤولية عن القمع في إيران. وفي حال حصول مثل تلك العقوبات على موافقة مجلس الأمن، قد يكون من الضروري أن يركز النقاش على مكافحة انتشار الأسلحة النووية من أجل ضمان الحصول على الدعم الروسي والصيني. ويمكن للولايات المتحدة وغيرها أن تسلط الضوء على الجانب المتعلق بحقوق الإنسان فور تمرير القرار.

وعلاوة على ذلك، فإنه، في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، فرض الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة عدة مرات عقوبات تتعلق بحقوق الإنسان بدون دعم من الأمم المتحدة، كما في حالي بورما وزيمبابوي. وعادة ما تكون هذه الأنواع من العقوبات أكثر فعالية إذا ما تم التصديق عليها

من قبل العديد من الدول الصناعية، وهو الأمر الذي يعدّ احتمالاً في هذه الحالة. فعلى سبيل المثال، تتعالى الأصوات من كندا فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في إيران. ولكي يتم تنفيذ عقوبات على إيران لا تكون مدعومة من قبل الأمم المتحدة، يكاد يكون من المؤكد بأن ذلك سيتطلب حصول الولايات المتحدة على أوامر تنفيذية جديدة من شأنها التأكيد على الخطورة التي ينظر بها أوباما إلى المشكلة الإيرانية.

لقد كان الإصلاحيون الإيرانيون يخشون من أن يتبنى المجتمع الدولي فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي - وليس بسبب حقوق الإنسان. ويمكن اعتبار هؤلاء الإصلاحيين محقين تماماً، من بعض النواحي؛ فالعقوبات التي ستضمن على الأرجح الحصول على الدعم الصيني والروسي في مجلس الأمن سوف تركز على البرنامج النووي. علاوة على ذلك، تهتم أوروبا والولايات المتحدة بالأزمة النووية أكثر من اهتمامها بالديمقراطية الإيرانية. لكن هاتين القضيتين لا تنفصلان عن بعضهما تماماً. فقد يقرر المجتمع الدولي - أو الغربي فقط - بأن تلك العقوبات سوف تؤثر على التفكير الاستراتيجي لدى القادة الإيرانيين من خلال توسيع الانقسام بين الحكام المتشددين والشعب.

فرص النجاح

إن إحدى الصعوبات الكبيرة لحمل إيران على تغيير سياساتها النووية هو أن خامنئي ومساعدوه، يعتقدون على ما يبدو، بأن الغرب سيواصل العمل على الإطاحة بالجمهورية الإسلامية بغض النظر عما يحدث. ومن ناحية أخرى، يبدو أحمدي نجاد أكثر تفاؤلاً، فهو يعتقد أن المجتمع الدولي سوف يسمح لإيران بمواصلة سياساتها الحالية، ولذلك فهو يرحب بسياسة التعاطي لأنه يتوقع من الغرب الاستسلام. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا الاحتمال يبدو غير مرجح.

فإذا كان النظام الإيراني على استعداد للموافقة على صفقة نووية مقبولة لدى الغرب، فإن الولايات المتحدة وحلفاءها ربما يكونون مستعدين حينها للتخلي عن الحركة الديمقراطية الإيرانية. ومع ذلك، فقد لا تكون هذه النتيجة بمثابة إشكالية كبيرة بالنسبة للقضية الديمقراطية الإيرانية. فقد يكون القادة الإيرانيون بصدد قراءة الموقف بشكل صحيح: إنهم يشعرون بالقلق من أن الحوافز المقترحة من قبل الغرب، مثل تعزيز التفاعل الاقتصادي وإتاحة الفرص للإيرانيين للتعاون مع زملائهم من الغرب، هي في الواقع بمثابة حضان طروادة. وبالفعل، فإنه إذا أدى التوصل إلى حل للأزمة النووية إلى انفتاح أكبر من جانب إيران على العالم الخارجي، فقد تتمثل النتائج في تعزيز جميع العناصر في المجتمع الإيراني التي تعمل على تقويض قبضة النظام المتشدد على السلطة.

الاستشراق من وجهة النظر الإيرانية

أ.د. محمد نور الدين عبد المنعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

الإسلامي الحنيف أو على الأقل تناوله بالتقدير والإحترام في بحوثه ومؤلفاته .

ولا شك أن خوض غمار موضوع كالأستشراق يكتفه كثير من الصعوبات خاصة بالنسبة لإصدار حكم قاطع على نوايا المستشرقين وبحوثهم ، إلا أن المؤلف استطاع في كتابه هذا بحنكته البحثية إصدار هذا الحكم السابق الذي يتسم بالواقعية والمنطق .

يقسم المؤلف كتابه إلى مقدمة وستة فصول وخاتمة ، وقد تناول في الفصل الأول مصطلح الاستشراق وحدوده الجغرافية والمعرفية ، والمستشرق وجنسيته . وفي الفصل الثاني تحدث عن وجهات نظر المفكرين المسلمين حول أهداف المستشرقين ونظرتهم إليهم ، سواء كانت هذه النظرة حسنة أم يشوبها الشك . أما الفصل الثالث فقد تناول فيه المؤلف نبذة تاريخية عن الاستشراق ومراحل تطوره . وتحدث في الفصل الرابع عن أهداف الاستشراق ومدارسه والتعريف ببعض مستشركي هذه المدارس المختلفة وبعض مقتطفات من أفكارهم وآرائهم . أما الفصل الخامس فقد خصصه المؤلف للحديث عن مراكز الاستشراق في الدول الغربية والدور الذي تقوم به وأهم الشخصيات العلمية القائمة عليها . وفي الفصل السادس والأخير يتحدث المؤلف عن ميادين ومجالات أنشطة المستشرقين وأساليبهم في العمل ، وأهم أعمالهم من ترجمات لمعاني القرآن الكريم ووضع الفهارس ودوائر المعارف وكتابة المؤلفات والمقالات والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات وغير ذلك .

شهد تاريخ العالم منذ ما يقرب من ستة وعشرين قرناً تنافساً شديداً ومتواصلاً بين الشرق والغرب ، ومن مظاهر هذا التنافس الذي إستمر ردحا طويلاً من الزمن صراع

الكتاب الذي أعرض ملخصاً له في هذه المقالة هو كتاب «شرق شناسي واسلام شناسي غريبان» أي (الاستشراق والدراسات الإسلامية لدى الغربيين) ، ومؤلفه هو الدكتور محمد حسن زمانى ، وقد طبعت طبعته الأولى في مدينة قم عام ١٣٨٥ ش = ٢٠٠٦ م ، ونشرته مؤسسة «بوستان كتاب» ، ومؤلفه هو أستاذ جامعي حاصل على الدكتوراه في علوم القرآن برسالة موضوعها «نقد أهم آراء المستشرقين حول القرآن الكريم» .

ويهتم هذا الكتاب فيما يهتم بالتركيز على توجهات المستشرقين بالنسبة لإيران بشكل خاص ، وهو عرض طيب لموضوع الاستشراق بشكل عام ، ووجهات نظر المسلمين حول أهداف المستشرقين ونواياهم ، وما قدموه من خدمات للمسلمين وما قدموه أيضاً من خيانات وأحقاد . ويرى المؤلف أن الاستشراق مر بعدة مراحل منذ القرن السادس الميلادي وحتى الآن ، كما قسم الاستشراق إلى عدة مدارس أهمها مدرسة الاستشراق الديني التبشيري ، ومدرسة الاستشراق السياسي الاستعماري ، ومدرسة الاستشراق العلمي ، ثم تحدث بعد ذلك عن مراكز الاستشراق في الدول الغربية وميادين أنشطة المستشرقين ، وأساليب عملهم وحيلهم المتنوعة . وخلص في نهاية بحثه إلى أنه لا ينبغي النظر إلى كافة المستشرقين بمنظار واحد ، كما أنه لا ينبغي إلقاء تبعة ما إقترفته جماعة منهم على عاتق الآخرين . ومن هنا قسم المؤلف مدارس الإستشراق إلى هذه الأقسام التي أشرنا إليها ، وجعل المدرسة الثالثة هي التي قامت بدراسة الإسلام وعلومه بدافع البحث عن الحقيقة أو على الأقل التزود بالعلم وتطويره ، وقد توصل بعض باحثي هذه المدرسة إلى عدالة الإسلام وأفضلية العلوم الإسلامية ، ومنهم من إعتنق الدين

القوى في القرن السادس قبل الميلاد بين الإمبراطوريتين العظميين إيران واليونان ، وفتوحات الإسكندر المقدوني الملك اليوناني الشاب الذي وصل بجيوشه وفتوحاته حتى أبواب الصين في القرن الرابع قبل الميلاد ، وانتقال السلطة من الهخامنشيين الشرقيين إلى السلوقيين الغربيين ، ثم إلى الأشكانيين والساسانيين فيما بعد ، ومن المؤكد أن الاستشراق عند الغربيين ودراسة الغرب عند الشرقيين كانا بمثابة مصباح يضيئ الطريق لكلا القوتين ، ولا شك أن هذا التنافس الذي استمر إثني عشر قرنا وحتى ظهور الاسلام كان يعنى تماما ماهية السياسة الطبيعية والسياسات الجغرافية والإقليمية . غير أن المؤسسات السياسية الحاكمة في الغرب والزعامة الدينية في الكنيسة والبابا الذين إتحدوا مع بعضهم البعض بشكل أو بآخر ، أحسوا بالخطر بعد بعثة خاتم الأنبياء والمرسلين (صلعم) ويزوغ أكمل دين سماوى من أفق المشرق ، فهبوا للهجوم على الدين الاسلامى ، وفي هذه المرحلة أفرزت المنافسات مفهوما جديدا ايدىولوجيا وعقائديا . ومن ثم تولى في هذه الحقبة علماء الدين المسيحي ومبشروه عملية «الاستشراق» ، وتولى علماء الاسلام ودعائه عملية «الاستغراب» أى دراسة الغرب .

ومنذ القرن السادس عشر الميلادى أحست أوروبا ثم أمريكا من بعدها بنوع من التفوق على الشرق نتيجة تقدمها في الصناعة والعلوم التجريبية وتميزها في الشؤون السياسية ، وبدأت إنتفاضة جديدة لاستعمار دول المشرق من الجزائر وحتى الهند وكل الدول التى تقع بينهما ، وتكفل السياسيون الإنجليز والفرنسيون والألمان والبرتغاليون والروس والأمريكيون بعملية الاستشراق . وقد إتخذت هذه العملية أشكالا مختلفة ومتنوعة في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين .

وتدل كثافة حجم أنشطة الغربيين البحثية ونشرهم للكتب والمجلات ودوائر المعارف المناهضة للشعوب الشرقية والأمة الإسلامية والعلوم الإسلامية على الهجمات الشرسة ، بل الغارات العلمية والثقافية التى تعرض لها الإسلام . وفي خضم هذه الحرب الثقافية العالمية كان المسلمون وعلمائهم ومراكزهم العلمية يجهلون أنواع الأدوات الثقافية ومحتواها ، ويعد هذا أول واجب يتركونه ويتخلون عنه .

والعجيب أن الاستشراق سعى في القرون الأخيرة إلى تولى مسئولية التدريس والتربية الدينية للمسلمين ، فألف المستشرقون معاجم الأحاديث النبوية ومعاجم آيات القرآن الكريم والفهارس الموضوعية للآيات ، وتحقيق ونشر بعض المخطوطات ، وغير ذلك . ومن هنا إضطّر المسلمون إلى الجلوس على مائدة المستشرقين العلمية في دراساتهم الدينية الإسلامية . ولا شك أن كثيرا من علماء المسلمين قد تأثروا

بما كتبه هؤلاء المستشرقون في مقالاتهم ومؤلفاتهم ، رغم ما يعترى هذه الكتابات من أخطاء وشبهات حول الاسلام . وعلى الرغم من أن العديد من علماء المسلمين قد درسوا هذه الأخطاء والشبهات وفندوها وصححوها ، إلا أن ما كتبوه لا يقاس بما كتبه هؤلاء المستشرقون من مؤلفات ومقالات وما أقاموه من مؤتمرات وندوات . ومن مظاهر ردود فعل المسلمين إزاء هذه الحركة الاستشراقية أن عقدت مصر في عام ١٩٧٩ مؤتمرا لبحث هذه الهجمة الثقافية للإستشراق ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة ، وتقرر في هذا المؤتمر تأليف موسوعة للرد على المستشرقين . كما أقيم مؤتمر آخر في عام ١٩٨١م في الهند لنفس هذا الغرض ، وأنشئت مراكز بحثية وعلمية في بعض الدول الإسلامية للقيام بمهمة نقد ما كتبه المستشرقون ، ومن ذلك وحدة دراسة الاستشراق في مركز بحوث جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، وكلية الدعوة وأصول الدين والاستشراق في المدينة المنورة ، وقد قدمت بحوث كثيرة حول هذا الموضوع من قبل الباحثين للحصول على درجات علمية ، كما صدرت بعض المؤلفات والمعاجم وكتب نقد المستشرقين وأفكارهم في دول أخرى في مصر وإيران وغيرهما من الدول الإسلامية .

يبدأ المؤلف حديثه عن الاستشراق في الفصل الأول من الكتاب بتعريف هذا المصطلح ، وإنتهى إلى وجود تعريفين له أحدهما عام والثاني خاص ، أما العام فهو يعنى مجموع جهود الغربيين العلمية التى تهدف إلى التعرف على الدول الشرقية وكل ما تضمه من قوميات ولغات وأديان وحضارات وآداب وفنون وغير ذلك ، أما التعريف الخاص فهو الذى يعنى الجهود الاستشراقية التى تنحصر في العلوم الإسلامية التى يكتب فيها غير المسلمين . وهناك مصطلحات بديلة وضعت لتحل محل مصطلح الاستشراق نظرا لكراهية الشرقيين له . وعلى الرغم من ذلك فإن مصطلح الاستشراق ما زال رائجا ولم تتمكن الكلمات البديلة من إزاحته عن الساحة .

وفي الفصل الثانى يتناول المؤلف وجهات نظر المفكرين المسلمين حول الاستشراق وأهدافه ، فمنهم من مجد الاستشراق وأهله وجهودهم ، ومنهم من نظر إليهم نظرة ريبة وشك ، ولم يعتبروا الاستشراق سوى أداة للخيانة والخداع ورغبة الغرب فى الهيمنة على الشرق . ويذكر المؤلف بعض أقوال المفكرين المسلمين الذين أثنوا على المستشرقين وجهودهم فى خدمة العلوم الإسلامية ومن هؤلاء الدكتور عائشة بنت الشاطىء والدكتور صلاح الدين المنجد والدكتور طه حسين وغيرهم . أما النظرة السيئة إلى الاستشراق فهى ترى أن الهدف الرئيسى من أبحاث الاستشراق يكمن فى رغبة الغرب فى السيطرة على الشرق وإضعاف الاسلام ونشر المسيحية ، ويتحدث المؤلف عن التجربة الإيرانية مع الغرب

والتي عانت منها إيران على عهد الشاه والفترة التي سبقتها . وعلى الرغم من هذا الخلاف إلا أن بعض المفكرين المسلمين يرى أن بعض المستشرقين قاموا بعمل دراسات وبحوث حول الإسلام والمسلمين بدافع البحث العلمي المحض ودون تكليف من حكوماتهم . وقد أشار المؤلف إلى كثير من خدمات المستشرقين كإحياء التراث الإسلامي ونشره ، وترجمة بعض المؤلفات من العربية أو الفارسية إلى اللغات الأوروبية كالإنجليزية والفرنسية وغيرها ، مما أتاح التعرف على الفكر الإسلامي في الغرب . وكذلك نشر تعليم اللغتين العربية والفارسية وغيرهما من لغات المسلمين في الغرب ، وتقديم أنماط ومناهج جديدة للبحث العلمي ، ووضع معاجم ألفاظ القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة ، وغير ذلك .

أما عن خيانات بعض المستشرقين فتتضمن تشويه صورة الإسلام ومفاهيمه ، وتقديم الفرق الإسلامية المنحرفة على أنها جزء من أصول الدين الإسلامي ، ومحاولة إبراز نقاط الضعف عند أتباع هذا الدين ، والتشكيك في معتقدات المسلمين ، وإثارة النزعات القومية والدينية ، أضف إلى هذا الأنشطة التبشيرية التي كان يقوم بها بعض المستشرقين . وتختلف الآراء حول تاريخ نشأة الاستشراق فهناك من يقول بأن الاستشراق بدأ رسمياً منذ القرن الثامن عشر الميلادي ، وهناك من يجعله القرن السادس عشر ، بل إن مجموعة من أمثال المستشرق رودى بارت وجوستاف دوجا تجعله في القرن الثاني عشر وذلك عندما شاهد الغرب ازدهار الحضارة الإسلامية في الأندلس وانتقال علوم اليونان إلى الأمة الإسلامية ، عندئذ بدأ المستشرقون يترجمون الكتب العربية وبدأ الاستشراق يستفيد من علم المسلمين . وقد إستيقظ الغرب في القرن الثالث عشر وشاهد أوجه التقدم العلمي والثقافي المدهشة عند المسلمين ، ومن ثم قرر البابوات ورجال الكنيسة والحكومات الغربية إتخاذ خطوات في سبيل إستيعاب علوم المسلمين وحضارتهم وتطويرهم العلمي وإرساء قواعد وأسس علمية لنهضة ثقافية وحضارية جديدة .

وبعد أن إحتلت جيوش الغرب المسيحي الأندلس الإسلامية إبان الحروب الصليبية واستولت على قاعدة حضارة العلوم الإسلامية وثقافتها دخلت مكتبة الأندلس العظيمة التي كانت تضم ما يقرب من أربعة ملايين كتاب ، وتمكن المسيحيون من نقل آلاف الكتب العربية المخطوطة إلى بلادهم وأفادوا منها ، وهى ما زالت موجودة هناك حتى الآن .

والمعروف أن الكتب التى شكلت نواة مكتبة ليدن إنها هى كتب مخطوطة مشتراه من الدول الإسلامية المختلفة . كما نقلت مكتبة الشاه عباس الكبير من اردبيل إلى روسيا على يد

بارتولد المستشرق الروسى الذى عاش في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، وكانت هذه المكتبة هى أساس الاستشراق الذى قام في روسيا بعد ذلك .

وإذا قمنا بعمل إحصاء لكتب المسلمين المخطوطة الموجودة في مكتبات الغرب فإننا سنجد آلاف الكتب المخطوطة والوثائق وخاصة في مكتبات فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وإنجلترا وهولندا والسويد ، وغير ذلك .

ولم يكتف المستشرقون بنقل كتب المسلمين إلى بلادهم ، بل إنهم قاموا بعد ذلك بنسبة كثير من المادة العلمية التي وردت فيها لأنفسهم بعد أن ترجموها إلى لغاتهم ، كما حدث في ترجمة يوحنا الأسباني لقسم المنطق من كتاب «مقاصد الفلاسفة» للغزالي التي طبعت بعد ذلك بإسمه ، وقد أخذ كثير من فلاسفة الغرب بعض أفكارهم الفلسفية من كتب فلاسفة المسلمين .

ولكن ما هى دوافع الغربيين وراء البحث حول الإسلام؟ وللإجابة على ذلك نقول أن الكنائس والحكومات الغربية عندما شاهدت أن كل الحروب الصليبية لم تتمكن من منع تقدم الثقافة الإسلامية وإنتشارها ، اضطرت إلى إتخاذ قرار بالقيام بالبحث العلمى حول الكتب والمعارف الإسلامية حتى يتوصلوا إلى سبل الدعوة ضد الإسلام عن طريق الكشف عن نقاط الضعف فيه . فأخذوا في طبع ونشر الكتب المناهضة للإسلام بعد إنشاء المطابع اللازمة للقيام بهذه المهمة في إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإنجلترا ، وكان من أوائل الكتب التي طبعت في الغرب القرآن الكريم وبعض كتب الجغرافيا وكتب قواعد اللغة العربية والفلسفة والتاريخ وغير ذلك .

كما إهتم المستشرقون بطبع كتب التصوف والفرق الإسلامية في محاولة للعثور على وجهات نظر متعددة وإختلافات مليئة بالخلو ونشرها في المجتمعات الإسلامية حتى يشغلوا المسلمين بمواصلة الخلافات ونقدها والبحث فيها .

وقد إهتمت الدول الغربية الاستعمارية بمعرفة طرق وأساليب بث الفرقة بين المسلمين عن طريق خبائثها ومستشرقها ، حيث رأوا أن إتحاد المسلمين يشكل خطراً كبيراً أمام وجودهم الاستعماري ، ومن أهم الأدلة على دور الدافع السياسى في بحوث الاستشراق والصلة والعلاقة الوثيقة بينهما هو تزامن نموها معا ، وقد شهد التاريخ في القرن التاسع عشر تحولات سياسية كبيرة في الصلات بين الشرق والغرب ، حيث دخلت دول شرقية متعددة تحت سيطرة واستعمار دول غربية وخضعت لنفوذها ، وقد إزداد في هذه الفترة على وجه الدقة إرسال الباحثين الغربيين إلى الدول الشرقية المستعمرة بهدف الاستشراق والدراسات الإسلامية ، وتزايدت مؤسسات الاستشراق ومراكزه في الجامعات الغربية ، وتنامت العلاقات بين مستشرقى الجامعات وبين

وزارات الخارجية والحرب أكثر من ذى قبل في هذه الدول ، وقد إعترف كثير من المستشرقين بالدافع السياسى الكامن وراء بحوثهم ودراساتهم .

وما أن نصل إلى القرن العشرين إلا وتجد بداية الاستشراق العلمى ، حيث كان الاستشراق قبل ذلك مغرضا وغير منصف على مدى التاريخ ، وغالبا ما كان يهدف إلى تحقيق أهداف تبشيرية واستعمارية . وتحاول جماعة من المستشرقين المعاصرين تبرئة أنفسهم من التعصب وسوء الفهم الذى وصف به المستشرقون في القرون الماضية ويطلقون على العصر الحاضر للاستشراق «مرحلة النظرة الواقعية» . ولهذا السبب فإننا نصادف في القرنين الأخيرين وجوها علمية منصفة في الاستشراق من أمثال رايسكه ويوهان فوك الألمانين وفنسينج الهولندى وغيرهم ، ومع تقدير هذا النوع من الشخصيات إلا أن هذا لا يعنى تأييد كل وجهات نظرهم وفعاليتهم ، كما أن وجود بعض المنصفين لا يلغى وجود أغلبية مغرضة .

والواقع أنه يمكن القول بأن الاستشراق قد بدأ على يد الغربيين منذ بداية إتصال الغرب بالشرق والتعامل معه ، إلا أنه تطور ليتناسب مع ظروف كل عصر من العصور من استشراق تجارى وعسكرى إلى استشراق علمى .

وفي الفصل الرابع من هذا الكتاب يتناول المؤلف أهداف الاستشراق ومدارسه ، ويخلص إلى أنه لا يمكن النظر إلى جميع المستشرقين من منظور واحد عند الحكم عليهم ، ويقسم مدارس الاستشراق إلى ثلاث مدارس هى :

١- مدرسة الاستشراق الدينى التبشيرية ٢- مدرسة الاستشراق السياسى الاستعمارى ٣- مدرسة الاستشراق العلمى الباحث عن الحقيقة .

كما يقوم بتعريف بعض المستشرقين من المدارس الثلاث ويذكر مقتطفات من أقوالهم التى تدل على توجهاتهم ونواياهم تجاه الإسلام والمسلمين ، ويركز على دور المراكز والمؤسسات الاستشراقية في الغرب وما قامت به من أنشطة في المجالات المذكورة .

وعندما يصل المؤلف إلى مدرسة الاستشراق العلمى يؤكد على وجود بحوث علمية محايدة ومنصفة في ثنايا الجهود الاستشراقية والدراسات الاسلامية التى قام بها الغربيون ، وقد تحدث المؤلف عن مجموعتين من هؤلاء المستشرقين إحداهما قامت بدراساتها بدافع ذاتى بحثا عن الحقيقة ، والمجموعة الثانية كانت أبحاثها مصداقا للبحث عن الحقيقة ، إلا أن لديهم أقوالا في بعض المواضع لا يمكن قبولها . ويذكر المؤلف بعد ذلك قائمة بأسماء ما يقرب من مائتى شخص من العلماء والباحثين الغربيين الذين أعلنوا إسلامهم بعد بحثهم ودراستهم للإسلام .

وفي الفصل الخامس من هذا الكتاب يتحدث المؤلف عن

مراكز الاستشراق في الدول الغربية ، ويقول بأنه لا توجد دولة غربية في العالم إلا وبها مركز أو عدة مراكز للاستشراق تحت مسميات مختلفة ومن الممكن القول بأن فرنسا تعتبر المهد الأول للإستشراق ، ذلك لأن أوائل المستشرقين وعلماء الدراسات الاسلامية كانوا من فرنسا ، وقاموا بدور كبير في هذا المضمار حتى القرن الأخير . إلا أنه يبدو أن الاستشراق الفرنسى كانت له مرحلتان هامتان بعد ظهور الاسلام : الأولى بعد الحروب الصليبية والثانية بعد عصر النهضة ، حيث تأسست هناك عشرات المراكز الاستشراقية وأقسام اللغات الشرقية . ومازالت فرنسا تقوم بدور فعال ونشط في الاستشراق والدراسات الاسلامية حتى الآن .

كما قامت هولندا أيضا بدور فعال في مجال الاستشراق ، وتعتبر ليدن أكثر الأساء التى طبعت على أغلفة كثير من الكتب الإسلامية والعربية في أوروبا ، وقد ساعد على إشتهارها قدم تأسيس مطبعتها وإختراع حروف الطباعة العربية في تلك المدينة من أجل طبع مثل هذه الكتب ، وقد شهدت هولندا شخصيات بارزة في حقل الاستشراق والدراسات الاسلامية .

وقد إشتعلت أول شرارة للاستشراق في ألمانيا منذ القرن السادس عشر الميلادى ، وتأسست بعد ذلك جمعية الإستشراق الألمانية في عام ١٨٤٥م ، وهى التى أسست بعد ذلك معهدا تعليميا للاستشراق في بيروت عام ١٩٦١ حتى يتمكن المستشرقون الألمان من الشباب عن طريق الإقامة لمدة عامين أو ثلاثة أعوام في بلد إسلامى من القيام بأبحاثهم بواقعية أكبر .

ويستمر المؤلف في الحديث عن أهم مراكز الاستشراق في العالم فيذكر إنجلترا والدور الذى قامت به في مجال الاستشراق ، وكذلك الحال بالنسبة لإيطاليا وروسيا وأمريكا ، ويوضح السبب وراء تأخر الاستشراق في روسيا الذى بدأ عام ١٨٠٤م ويرى أن الدافع وراءه كان دافعا سياسيا .

وفي الفصل السادس من هذا الكتاب يتحدث المؤلف عن ميادين نشاط المستشرقين وأساليب عملهم وحيلهم ، وهنا يكرر ما قاله من قبل في مطلع الكتاب من أن الإستشراق مفهوم عام يشتمل على دراسة كل خصائص البلدان الشرقية ومسات الدول والأقوام والأديان والثقافات واللغات والعادات والتقاليد والثروات الموجودة بها ، وقد إستلزم ذلك تواجدا واسع النطاق على كافة الساحات والميادين الثقافية والإقتصادية والسياسية في بلدان المشرق .

ولتحقيق أهداف الاستشراق أنشئت مراكز وجمعيات في الدول الغربية للقيام بمثل هذه الدراسات والبحوث كجمعية الدراسات الآسيوية في فرنسا والجمعية الملكية للدراسات الآسيوية في إنجلترا وجمعية الدراسات الشرقية في

ألمانيا وجمعية الدراسات الآسيوية الأمريكية وغير ذلك ، أما المجلات ودوريات الاستشراق التي بدأت بـ «كنوز الشرق القديمة» عام ١٨٠٩م فقد تضاعف حجم مادتها العلمية وفروعها التخصصية أضعافاً مضاعفة .

وقد قام المستشرقون الغربيون في كل دول العالم الإسلامي بأداء مهامهم وتحقيق أهداف حكوماتهم الغربية التابعين لها تحت ستار أشكال مختلفة من الوظائف والمناصب كالسفراء وموظفي السفارات والملحقين الدبلوماسيين والصحفيين والسائحين والأساتذة الزائرين وغيرهم ، وتركزت جهودهم في بداية الأمر على ترجمة معاني القرآن الكريم وتأليف معاجم لألفاظ القرآن الكريم وألفاظ الأحاديث النبوية ووضع فهرس للكتب الشرقية الموجودة بمكتباتهم . وهنا لابد من الإشارة إلى قيامهم بسرقة بعض المخطوطات الإسلامية واختيارهم المغرض لبعض مؤلفات المسلمين المعيبة لطبعها ونشرها ، ومن هنا إهتم المستشرقون بنشر كتب الفرق الإسلامية المنحرفة كالقاديانية والبهائية كما إهتم الروس بشكل خاص بالترويج للطائفة الأخيرة .

ومن الأنشطة التي قام بها المستشرقون أيضاً تأليف دوائر المعارف ومن أهمها دائرة معارف ليدن الإسلامية وقد ترجمت إلى لغات إسلامية مختلفة كالعربية والتركية والفارسية مع إضافات تكميلية أو إصلاحية في بعض الأحيان ، كما أنشئ العديد من معاهد ومراكز تعليم اللغتين العربية والفارسية وغيرهما من اللغات الشرقية ، ونحن نرى الآن مراكز وأقساماً علمية في كل الجامعات الأوروبية والأمريكية تدرس هذه اللغات وتهتم بها ، وبطبيعة الحال لا يمكن النظر إلى كل هذه المراكز نظرة تحمل شيئاً من التفاؤل وإعتبار أن عملهم هذا يحمل الخير في طياته من باب حسن الظن وأن الدافع لديهم

هو تحصيل العلم ونشره وتقديم خدمات إلى أمم الشرق ، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أن البعض منهم يقوم بتحصيل هذه العلوم بمثل هذا الدافع .

ويذكر لنا المؤلف نموذجاً من المستشرقين الذين قاموا بخداع المسلمين وهو أرمينيوس قامبري المستشرق المجري الذي قام بالسياحة والتجوال في مدن إيران وأفغانستان المختلفة ودول آسيا الوسطى وهو يرتدى زي الدراويش الأتراك كأحد المتصوفة تحت إسم مستعار هو «رشيد افندي» ، وجمع معلومات كثيرة وموثقة عن الأحوال الحقيقية الدينية والاجتماعية والإقتصادية والعادات والتقاليد والأساطير والأوضاع السياسية والعسكرية والخصائص اللغوية لسكان هذه المدن ، وقد أعد كتاباً عن رحلاته هذه في عام ١٨٦٤م .

ومن وسائل الاستشراق أيضاً إرسال موظفين بوصفهم طلاب علوم دينية بهدف التعرف على الإسلام ومبادئه ، ومن هؤلاء همفري وكنيياز دالجورجي وغيرهما ، أضف إلى هذا ظاهرة إعتناق الإسلام الخادعة وإطلاق أسماء إسلامية على بعض المستشرقين ، ولم يكن لهم غرض من ذلك سوى التخفي وراء ستار الإسلام ودخول مكة المكرمة للتعرف على أسرار المسلمين وأحوالهم .

ويرى المؤلف في نهاية بحثه هذا أن هذا النشاط المكثف للإستشراق يضع على عاتق العلماء المسلمين المدافعين عن الإسلام والقرآن مهمة صعبة ألا وهي القيام بعمل بحوث متعددة تهدف إلى إحباط مؤامرات الاستشراق الغربي والدفاع عن حرمة وقُدسية كافة حدود الإسلام الثقافية وإعلاء شأن الإسلام عن طريق نهضة علمية وبرامج تقف في وجه الهجمات والغارات الثقافية والعلمية الغربية ، وتحقيق مقولة «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» .

عائلة لاريجاني تدعم أحمدى نجاد

لبنى عبد العزيز محمود
باحثة في الشؤون الإيرانية

القضاء العالي، رئاسة هيئة التفتيش العام للبلاد. يبلغ محمد جواد من العمر تسعة وخمسين عاماً، وهو أكبر أبناء أسرة لاريجاني، يعتبره البعض أكثر عضو في هذه الأسرة جلبة، فبالإضافة إلى أن لنظرياته في الفلسفة والمنطق الرياضي بعض الشهرة العالمية والمحلية، خاصة بين طلاب الدكتوراه في الرياضيات، فإنه يبدو كصورة متميزة في الساحة السياسية والدبلوماسية. بعد عودة والده من النجف، وإنهاء الدراسة المتوسطة، التحق بجامعة صنعتي شريف مرتديا الزي الديني، حيث درس الهندسة الإلكترونية في هذه الجامعة، ثم التحق بجامعة بركلي بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحصول على بكالوريوس الهندسة، فحصل على الدكتوراه في الرياضيات من هناك. في أواخر الستينيات شمسية كان له مقال أسبوعي في صحيفة اطلاعات، وحين بدأ المرحوم كيومرث صابري (كل آقا) المزاح السياسي في هذه الصحيفة بعد الثورة في عمود بعنوان «كلمتين كلام منطقي»، فتح جواد لاريجاني أيضاً نافذة جديدة في التحليل السياسي والدبلوماسي.

ويعد أكبر أخوة لاريجاني رائد مؤسسات البحث العلمي والاستراتيجي المهمة، ومنها مركز الأبحاث النظري للفيزياء والرياضيات ومركز أبحاث المجلس (البرلمان).

لقب محمد جواد لاريجاني بالدبلوماسي الإيراني الخفي، حيث كان نائب وزير الخارجية في عهد وزارة علي أكبر ولايتي، وانتهت خلافات هذين الدبلوماسيين بخروج محمد جواد من الوزارة. وكما عمل في ساحة السياسة الخارجية، عمل في الساحة التشريعية بعضويته في مجلس الشورى الإسلامي كممثل لتهران. وكان من حماة ناطق نوري في انتخابات رئاسة الجمهورية لعام ١٣٧٦ هـ.ش. ١٩٩٧ م.

تولي اثنين من العائلة اللاريجانية سلطتين من مجموع السلطات الثلاث لإيران، حدث لم يكن له مثيل في تاريخ الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وحسب مزاح علي لاريجاني الابن الثالث لهذه الأسرة فإن الأخوة اللاريجانيين الذين كانوا أبناء الخوزة والمرجعية قد دخلوا العمل التنفيذي على مسيل الصدفة.

يعود أصل عائلة لاريجاني إلى قرية «بردمه» لاريجان، على بعد سبعين كيلومتر من مدينة أمل. فهم أبناء المرحوم آية الله العظمى ميرزا هاشم آملی من الأصوليين المشهورين حيث كان من تلاميذ ميرزاى نائيني، كما استفاد ناصر مكارم شيرازي، عبد الله جوادى آملی، حسن حسن زاده آملی، محمد جيلاني، شهيد مفتاح، محقق داماد ومحمد يزدي من وجوده. أضافت الحياة في النجف وقم واللغتين العربية والفارسية، ومعاناة السجن إلى الأب والأبناء علما ودينا، سلك الأخوة الخمسة كلهم طريق دراسات الخوزة العلمية في قم إلى جانب دراساتهم الجامعية، ماعدا باقر وفاضل اللذان اكتفيا بجزء من الدراسة التمهيديّة، في حين واصل الأخوة الآخرون حتى بعد مستوى الدراسات العليا في الخوزة. ولكن تحدت علاقاتهم بالخوزة العلمية من خلال مسيرة حياتهم الخاصة.

وكما هي عائلة لاريجاني كذلك عائلة الخميني صاهروا أسر دينية مشهورة، واختاروا فتيات من تلاميذ الوالد الذي تزوج ابنة آية الله العظمى حاج سيد محسن أشرفي، أما الأبناء فقد صاهر علي آية الله الشهيد مرتضى مطهري، وصاهر صادق آية الله العظمى وحيد خراساني وصاهر باقر آية الله العظمى حسن زاده آملی، وفي المقابل تزوج مصطفى محقق داماد صهره أيضاً بابنة أستاذه وصاهر أسرة لاريجاني. وكان نداً لأخوة زوجته في المناصب الرئيسية بعد الثورة، ومنها عضو مجلس

حيث استغلت الأحزاب اليسارية الانتخابات موقفه من توسيع المفاوضات الرسمية مع نيكولاس براون الذي كان من المسؤولين الانجليز وأتهموه بالميلول الغربية، لكنه فضح هذه الكذبة بنشر النص الكامل للمفاوضات المذكورة، وإن كان محمد جواد قد دخل من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، فبخروجه من هذه السلطة دخل السلطة القضائية.

أما الأخ الثاني فاضل فأهم اختلاف له مع أخوته أنه لم يستهدف المناصب السياسية الكبيرة، فتولى مسئولية الثقافة وتحول إلى خبير دبلوماسي هادئ، وتولى مسئولية وكيل البحث العلمي بجامعة آزاد من نهاية السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات شمسية، فعمل على الارتقاء الكيفي بمستوى هذه الجامعة. ذهب فاضل بعد ذلك إلى اتاوا مُستشاراً ثقافياً لإيران لتطوير الروابط الثقافية وخاصة الثقافة الجامعية. أنهى مسئوليته العام الماضي، واليوم أتم دوره في مجالس المراكز العلمية المرجعية، وكذلك التعاون مع جامعة رسالة النور.

أما علي الأخ الثالث فقد نجح في إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون، ثم تولى وزارة الثقافة والإرشاد بعد عزل سيد محمد خامني في أواخر حكومة هاشمي رفسنجاني الأولى وبعد حوالي عامين لحكم الزعيم خامني. وزاد صيت علي لاريجاني بانتشار القنوات التلفزيونية من قناتين إلى سبع قنوات، تعمل أربعاً وعشرين ساعة متواصلة، فضل عن زيادة قنوات الإذاعة مثل إذاعة الثقافة إذاعة الرياضة إذاعة الشباب، وتطوير القنوات المحلية بهدف تقوية مستوى الثقافات، والاهتمام بوضع الموسيقى التراثية، وتأسيس قنوات تلفزيونية خارج البلاد، وإصدار صحيفة جام جم التي أصبحت أكثر الصحف توزيعاً في البلاد في وقت قصير، وعمل على نمو العلاقات الدولية، ودعم الأعمال التلفزيونية والسينمائية بهدف إنتاج مسلسلات جيدة، وتنمية العلاقات مع المراكز الدينية خاصة الحوزة العلمية بقم، وإستدراك مستلزمات مرحلة التقنية الرقمية ووداع مرحلة الأنا لوج، وإقامة مهرجانات تلفزيونية وفنية، حيث تُشكل هذه الجهود المحاور الأساسية لعمله في الإعلام الوطني.

لم يحصل أحد من مسئولي البلاد على ثقة القيادة برقم قياسي لأحد عشر عاماً لحكم الزعامة كما في سجله، حيث كان في ذلك الوقت واحداً من مندوبي الزعامة في المجلس الأعلى للأمن الوطني المجلس الذي أشار عام أربعة وثمانين شمسية إلى نجاح أمينه العام، فلديه طاقة عالية في جمع ملفات الأمن الداخلي والوطني المهمة، حيث أدار المفاوضات النووية مع الدول الكبرى بدبلوماسية جيدة، وحصل على امتيازات جديدة، ولعب دوراً إبداعياً في أزمة العراق وقضايا الشرق الأوسط أمام رجال السياسة العالميين. فاستطاع نقل محور

الدبلوماسية من وزارة الخارجية إلى المجلس الأعلى للأمن الوطني. وفي خريف عام ستة وثمانين شمسية، ومع كثرة الخلافات مع رئيس الجمهورية أحمدني نجاد ترك أمانة المجلس، وبعد ثلاثة شهور وبطلب مراجع التقليد بقم رشح نفسه في الانتخابات البرلمانية، وضرب رقمين قياسيين في الأكثر ترشيحاً للرئاسة في تاريخ المجلس، وأول رئيس للمجلس الذي يصل إلى رئاسة المجلس من الحوزة متجاوزاً نواب العاصمة.

أما صادق لاريجاني فيبلغ ثمانية وأربعين عاماً، وعُين أخيراً لرئاسة السلطة القضائية بأمر الزعيم خامني، وكان قد دخل الحوزة العلمية عام ستة وخمسين شمسية، ومنذ عام ثمانية وستين بعد الدراسات العليا اندفع لتدريس علم الأصول والفقه، ثم دخل عضوية الهيئة العلمية للجامعة، وما زال يُدرس بشكل منتظم في جامعة تربية مدرس في قم على مستوى الماجستير والدكتوراه علم الكلام والفلسفة التطبيقية. أضيفت رئاسة الجهاز القضائي للبلاد في سجله، علاوة على النشاطات العلمية والفقهية، وكان له الأسبقية لتمثيل أهل مازندران في مجلس الخبراء أيضاً، ومنذ عام ثمانين شمسية وبأمر المسئول الأعلى للثورة عُين كأحد فقهاء مجلس الحراس. يُعد تباحثه مع عبد الكريم سروش حول القضية المشهورة «قبض وبسط» من مباحثاته المشهورة. كتب صادق لاريجاني تأليفاً وترجمة عدة كتب منها فلسفة الأخلاق في القرن الحالي، الإنسان من البداية وحتى النهاية، جذور الإيمان، معرفة الدين، القبض والبسط في قبض وبسط آخر، واجب مشروط، لغة الدين، فلسفة الأخلاق وغيره.

باقر هو أصغر إخوة لاريجاني أخذ طريق فاضل فلم يتخذ طريق السياسة، بل وضع قدمه في عالم الطب. تولى باقر في مطلع السبعينيات شمسية وكالة وزارة الصحة في عهد وزارة علي رضا مرندي في حكومة هاشمي رفسنجاني، أما في حكومة الإصلاحات فقد عاد مرة أخرى للانشغال بأبحاثه. ورُشح للعمل في وزارة الصحة في الحكومة التاسعة ولكنه رفض. فكان حضوره ودعمه في أحد حلقات مجموعة أبحاث «الخلايا الأساسية» للطاقة النووية من جملة خدماته في ساحة العلم، وفي السنة الرابعة من فترة رئاسته لجامعة العلوم الطبية بطهران، قام ببناء أول كلية طبية على المستوى العلمي، وحصل على محبة خاصة بين الأساتذة والطلاب بالأقسام الطبية.

من الواضح أن حصول الحكومة الإيرانية الجديدة على الثقة من البرلمان، ما كان ليتم لولا إعادة تشكيل جبهة الأصوليين وإعادة تنظيم صفوفهم، بعد عقد عدد من الصفقات بين أجنحتهم المختلفة، برعاية الزعيم خامني، وكان على رأس هذه الصفقات المصالحة التي تمت بين الرئيس أحمدني نجاد

وعلي لارييجاني رئيس السلطة التشريعية، وبعد أن عين الزعيم الأخ الرابع صادق لارييجاني في منصب رئيس السلطة القضائية، بهدف دعم الرئيس أحمددي نجاد الذي واجه نقدا شديدا للمواجهة العنيفة التي قامت بها سلطات الأمن تجاه المعارضين على نتائج الانتخابات، وكان الجانب الآخر من الصفقة تأييد الأخ الثالث علي الذي يرأس السلطة التشريعية للرئيس أحمددي نجاد، حيث ساهم في توجيه البرلمان إلى منح الثقة للحكومة، بعد أن كان متوقعا أن يجري الصدام بين البرلمان والرئيس حول مرشحي الوزارات الحساسة، لكن لم يحدث هذا، بل تم تجاهل نقد بعض برامج المرشحين التي لم تقدم تفصيلات لخطط عمل وزاراتهم، باعتبارها منفذة لبرنامج التغيير الذي وضع من قبل، تحقيقا للمصالحة بين أحمددي نجاد ومعارضيه من الأصوليين الذين يمثلون أغلبية في البرلمان، مع وعد بالتعاون مع البرلمان عند وضع وإقرار السياسات، والأهم من ذلك الاتفاق على خطة التعامل مع الائتلاف الإصلاحي المعارض، مع تغيير شامل في السلطة القضائية ابتداء من رئيس السلطة إلى كافة القيادات، وبعد التغييرات الجذرية التي تمت في وزارتي المعلومات والداخلية،

والرقابة الصارمة على وسائل الإعلام القومية والحزبية. ومن الواضح أن كل هذا يعني إحكام التنسيق والتعاون بين السلطات الثلاث لدعم نظام ولاية الفقيه، إيدانا ببداية انطلاق من أجل تعديل استراتيجية النظام بدعم من الزعيم خامنئي.

من الواضح أن ترضية العائلة اللارييجانية الأصولية قد أسهم في دعم الرئيس أحمددي نجاد وإعادة الوحدة والتنسيق بين قيادات الأصوليين لأول مرة، وسيستمر نجاد في سياسة التقرب من الجماهير دعما لنظام ولاية الفقيه، مستغلا شعار القيادة الشعبية الدينية الذي كان قد طرحه الإصلاحيون من قبل، بما يعني استباق النظام نحو التطوير دون حاجة لهذه الحركة الإصلاحية وائتلافها المثير للفوضى، تطويرا يتناسب مع الفكر الجديد للاقتصاد الشعبي، وتعديل اللوائح، وتفعيل الوحدات الإنتاجية والاقتصادية، وزيادة الاهتمام بالمناطق المحرومة، ودعم الجامعات والتحول في المحتوى والبرامج التعليمية، للمساعدة على أن يكون التخطيط من أجل التطبيق وفق احتياجات البلاد، وزيادة المشاركة الجماهيرية. فضلا عن تغيير الخطاب السياسي للنظام.

عودة الحديث عن الضربة الإسرائيلية، وخيارات أمريكية جديدة (٢/١)

لواء أ. ح متقاعد / حسام سويلم

في أحيان كثيرة إحدى وسائل التفاوض السياسي، وإحدى مظاهرات التنازلات والتسويات ولو مؤقتة بدلاً من أن يكون قرعاً لطبول الحرب واستخدام فعلى للسلاح والنار وإراقة الدماء والتسبب بالدمار.

مغزى التصريحات الأمريكية الأخيرة:

وقد بدأت تضخيم الموقف عندما صرح نائب الرئيس الأمريكي - جو بايدن - في ٥/٧/٢٠٠٩ لقناة إخبارية أمريكية بأن الإدارة الأمريكية ترى أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها في مواجهة التهديد الإيراني، وأن "الولايات المتحدة لا يمكن أن تمل على إسرائيل قراراتها" بشأن ضرب المنشآت النووية الإيرانية، مضيفاً: "إن الإسرائيليين وحدهم قادرون على تحديد ما إذا كان وجودهم مهدداً، على ضوء احتمالية امتلاك إيران لقدرات نووية".

أما جون بولتون، السفير الأمريكي السابق في الأمم المتحدة، فقد نشر مقالات في الواشنطن بوست تحت عنوان "هل حان الوقت لشن هجمة إسرائيلية"، قال فيه إنه "مع عودة الملالي المتشددين وقوات الحرس الثوري الإسلامي في إيران إلى الحكم، سيصبح بدون شك، قرار إسرائيل بما إذا كانت ستستخدم القوة العسكرية ضد برنامج السلاح النووي الإيراني في طهران، أكثر إلحاحاً من ذي قبل". ثم يمتضى قائلاً: "لم يكن التهديد النووي الإيراني محل شك أثناء الحملات الانتخابية، ولكن رفعت المقاومة التي جاءت بعد الانتخابات من إمكانية حدوث نوع من التغيير في النظام، ويبدو هذا الاحتمال بعيداً في المستقبل القريب، أو على الأقل طالما سيتطلب من إيران الانتهاء من تحقيق القدرة على تصنيع أسلحة نووية". ثم يخلص بولتون من ذلك إلى أنه "مع انعدام وجود خيار آخر مناسب، يبدو المنطق المفروض بالفعل لشن

مما لا شك فيه أن الاضطرابات الداخلية التي وقعت في إيران أخيراً بسبب طعن قوى المعارضة الإيرانية في شرعية انتخاب أحمدى نجاد رئيساً للجمهورية مرة ثانية، وما عكسه ذلك من بروز عوامل ضعف في ركائز نظام حكم الملالي القائم في إيران، رغم قوة البطش التي مارسها الحرس الثوري بسرعة لإخماد ما أطلق عليه "الثورة المخملية" في إيران، سيكون لذلك كله آثار ونتائج كبيرة على مسار الأزمة النووية الإيرانية في المستقبل القريب، سواء في بعدها السياسي المتمثل في المفاوضات المرتقبة بين مجموعة دول ١+٥ (دائمي العضوية في مجلس الأمن وألمانيا) مع إيران، والخيارات الأمريكية المتاحة أمام إدارة أوباما للتعامل مع إيران، أو فيما يتعلق بفرض مجلس الأمن عقوبات جديدة مشددة على إيران في حالة فشل المفاوضات، بل وتفعيل الخيار العسكري الإسرائيلي المطروح على الطاولة منذ فترة، وتم وضع خططه التنفيذية والتدريب عليها، مع التحسب جيداً من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لردود الفعل الإيرانية في هذه الحالة.

وكانت أحاديث الحرب عن إيران قد كثرت خلال الشهور الأخيرة، ورغم أن حديث الحرب لا يعني أنها ستقع حتماً، لأن الحروب لا تخاض عبر التصريحات والإعلانات السياسية، إلا أن له وظائف عدة في تصريحات الفرقاء المعنيين باحتمال وقوعها، وقد يصل الأمر عند تضخيم هذا الاحتمال - خاصة عندما تصل المفاوضات السياسية إلى طريق مسدود، وتصطدم بتعنت الطرفين أو أحدهما، إلى استخدام هذا الخطر وجعله داهماً أمام الرأي العام، وتوظيفه للتغطية على مناورات سياسية قد تكون أبعد ما تكون عن هدف الحرب بحد ذاتها، بحيث يصبح حديث الحرب هذا

هجوم إسرائيل عنيداً، وبدون شك تسير إسرائيل قدماً في عملية صنع هذا القرار ..“ وعن طبيعة الهدف المطلوب تحقيقه من العملية العسكرية، يقول بولتون: لا يجد هؤلاء الذين يعارضون حصول إيران على أسلحة نووية إلا خياراً واحداً على المدى القريب وهو استخدام قوة عسكرية ذات هدف محدد ضد منشآت أسلحتها النووية. والجدير بالذكر أن الانتفاضة الشعبية في إيران أيضاً تجعل من المرجح شن حملة دبلوماسية شعبية فعالة في البلاد توضح للإيرانيين أن مثل هذا الهجوم موجه ضد النظام وليس ضد الشعب الإيراني“. وقد توقع بولتون أن توجه إسرائيل ضربتها العسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية قبل نهاية العام الحالي ٢٠٠٩، وكشف عن أن أفواجاً من كبار المسؤولين الأمريكيين يتوجهون لإسرائيل - أهمهم وزير الدفاع روبرت جيتس - لمنع إسرائيل من شن ضربتها، إلا أن رد إسرائيل وإن كان مهذباً إلا أنه لم يكن حاسماً، وأنه في ضوء المماثلة الإيرانية سيتعين على إدارة أوباما أن تتخذ قراراً بنهاية هذا العام، وهو ما يعزز - في رأى بولتون - خيار الضربة، لاسيما أن إيران مشغولة حالياً بنفسها عقب الاضطرابات الأخيرة، ولذلك فإن المفاوضات مع البيت الأبيض لا تصدر أولوياتها وذلك رغم وجود توقيت اتفق عليه المجتمع الدولي ممثلاً في مجموعة العشرين لحسم خيار التفاوض، كما كشف بولتون أيضاً عن خلاف مبدئي بين إسرائيل والولايات المتحدة حول جدوى الربط بين الملف النووي الإيراني وتحقيق تقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل، كما لا يخفى الإسرائيليون خوفهم من أن يكون أوباما أول رئيس أمريكي يقبل بربط الملف النووي الإيراني بقدرات إسرائيل النووية في المفاوضات.

وفي خطابها أمام مجلس العلاقات الخارجية في يوليو ٢٠٠٩ قالت هيلاري وزيرة الخارجية الأمريكية عن إيران: "لا يمكننا أن نخشى أو لا ننوى التشابك"، لكن الحكومة الإيرانية لا يزال عليها قبول يد الرئيس أوباما الممدودة، وحتى لو وافقت طهران على المحادثات، فإنه سيتعين على صناع السياسة الأمريكيين الاستعداد لاحتفال فشل الدبلوماسية، لذلك وبينما يكثر الحديث عن العقوبات الاقتصادية، فإن الإدارة الأمريكية لا تزال تضع في استراتيجيتها للتعامل مع إيران دور الجيش الأمريكي في الخطة (ب). وفي هذا الصدد يناقش الجنرال "تشاك وولد" في صحيفة وول ستريت جورنال في ٧/٨/٢٠٠٩، والعضو بإدارة المجلس الأطلنطي، دور الجيش الأمريكي فيقول: "يستطيع الجيش أن يلعب دوراً مهماً في حل هذه المشكلة المعقدة من دون إطلاق طلق نارى واحد، والتلويح علناً بالاستعداد الجاد لشن هجوم عسكري قد يجبد القيام بذلك إذا أجبرت طهران على إدراك ثمن تحديها النووي عن طريق نشر قوات لنا في المنطقة، ويمكن للرئيس

أوباما أن يفكر في نشر قوات لنا في المنطقة، مثل مجموعات حاملات طائرات قتالية إضافية وكاسحات ألغام في مياه الخليج، كما يمكن بدء تدريبات عسكرية مع حلفاء الولايات المتحدة".

ثم يورد الجنرال وولد سيناريوهات أخرى في حالة فشل الضغوط في التأثير على القيادة الإيرانية، من ذلك مثلاً قيام البحرية الأمريكية بفرض حصار على الموانئ الإيرانية، وهو ما يعد شكلاً من أشكال الحرب لقطع واردات البنزين والجازولين التي تستورد إيران منها ٤٠٪ من احتياجاتها، وهو ما سيثير الطبقات الشعبية ويزيد من السخط الداخلي ضد نظام حكم الملالي القائم، لذلك يقلق هذا النظام بشدة من أي قرارات دولية قد تؤثر سلباً على الاقتصاد الإيراني، لاسيما ما يتعلق بالاحتياجات الشعبية الرئيسية، ثم يصل الجنرال وولد إلى السيناريو الأخير فيقول: "إذا لم تجبر كل هذه الإجراءات طهران على تغيير موقفها من البرنامج النووي، وفقط بعد استنفاد كافة السبل الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية، فإن الجيش الأمريكي قادر على شن هجوم مدمر على المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية".

ويعترض الجنرال وولد على ما يقوله الكثيرون من صناع السياسة الأمريكية برفضهم الخيار العسكري باعتباره عديم الجدوى، مفترضين أن الجيش الأمريكي يحمل بما فوق طاقته، إلى جانب نقصان المعلومات الكافية حول المواقع النووية الإيرانية والمحصنة بشكل ضخم، وفي ذلك يقول: "إن الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية ستكلف به القوات الجوية والبحرية الأمريكية، وهي غير مثقلة بمهام عملياتية في العراق وأفغانستان، كما أن وجود القوات الأمريكية في الدول المحاذية لإيران له عدة مزايا: منها أن لديها القدرة - خاصة القوات الخاصة وعناصر المخابرات البشرية الموجودة بالمنطقة - على التحرك بسهولة لحماية المنشآت الرئيسية، أو القيام بعمليات سرية، كما سيكون من المنطقي وضع قدرات دفاعية صاروخية إضافية في المنطقة، وتحديث القدرات الإقليمية وجيوش الحلفاء، وتوسيع الشراكة الاستراتيجية مع دول مثل أذربيجان وجورجيا للضغط على إيران من كافة الجهات". ثم يستطرد قائلاً: "وقد يكشف الصراع المسلح عن مواقع المنشآت الإيرانية التي لم تعرف مسبقاً مع تحرك القوات الإيرانية نحوها لحمايتها، كما يمكن للمواقع النووية المحصنة جيداً تحت الأرض أن تبقى رغم القصف المتواصل، إلا أن مداخلةاها ومخارجها لن يمكنها البقاء".

ولا يستبعد الجنرال وولد وجود مخاطر كبيرة للعمل العسكري في القوات الأمريكية وحلفائها، واحتمال التفاف الإيرانيين حول نظامهم الحاكم رغم عدم استقراره، إلى جانب العمليات الانتقامية التي سيشنها الإيرانيون مباشرة

وفتح الباب أمام الاستشارات، أما الخيار الثاني فهو رفض الحوار وبالتالي مواجهة عزلة دولية أكبر.

وبينما حث وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس الدول الحليفة للولايات المتحدة - خاصة الدول العربية الخليجية - على تعزيز قدراتها الدفاعية وتعاونها العسكري - سواء فيما بينها أو مع واشنطن - لدفع طهران للتراجع عن برنامجها النووي، مضيفاً أنه لم يحن الوقت بعد للحديث عن الخيارات العسكرية، ذلك لأن الدبلوماسية لم تقل كلمتها الأخيرة، كما أن الضغوط السياسية والاقتصادية لم تمارس بعد بفاعلية من أجل إحداث تغيير في موقف إيران، أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون كيف يمكن للولايات المتحدة أن تتعامل مع إيران إذا ما تسلحت نووياً، وذلك من خلال تسليح حلفائها في الخليج، وتوسيع نطاق مظلة الدفاع الأمريكية فوق المنطقة، وهو التصريح الذي أثار انتقادات فورية من جانب إسرائيل التي اعتبرت أنه يعني أن الولايات المتحدة يمكن أن تقبل مستقبلاً بخيار "إيران نووية"، في حين أنه ينبغي على واشنطن أن تعمل فقط من أجل منع إيران أصلاً من امتلاك سلاح نووي.

وقد أشار تقرير لمعهد البحوث (راند) الذي كلفه السلاح الجوي الأمريكي بوضع "تقييم دقيق للتحديات الاستراتيجية الإيرانية على مدى من ١٠ - ١٥ عاماً المقبلة، إلى وجوب أن تأخذ الاستراتيجية الأمريكية في الاعتبار نفوذ الدور الإيراني، ولكن دون اعتباره مسيطراً على الشرق الأوسط، وأوصى الإدارة الأمريكية "بالعمل على استغلال العقوبات المقامة حالياً في وجه الأنشطة الإيرانية المضادة، ولكن مع السعي في نفس الوقت إلى إيجاد إمكانات التواصل. وفي تحليله لدوافع إيران وليس فقط قدراتها، خلص التقرير إلى أنه من الخطأ المقارنة بالحرب الباردة، لأن إيران ليس لديها قدرة الاتحاد السوفيتي السابق على تصدير الثورة رغم أقوالها ومواقفها، وبالتالي فإن خيارات الاحتواء التقليدية قد تخلق في الواقع فرصاً إضافية لطهران لاستغلالها لتوسيع نفوذها، ذلك النفوذ الذي تسعى الولايات المتحدة للحد منه. كما أشار التقرير أيضاً إلى وجوب استفادة الاستراتيجية الأمريكية من التقنيات الموجودة بشأن قوة إيران ونفوذها، وهو ما لا يعني بالضرورة أن استراتيجية الرئيس الأمريكي أوباما بالتقدم على طريق التواصل مع إيران، سوف تكفل تسوية القضايا المتعلقة بينها وبين الغرب، وشرح التقرير أن "السياسات القائمة على التواصل الثقافي والأمل في تحقيق اتفاق كبير، هي سياسات غير واقعية بدورها". وفي المقابل، يقترح التقرير اتخاذ سلسلة من التدابير الأحادية من جانب واشنطن لخفض التصعيد، ولكن مع مواصلة الجهود متعددة الأطراف في مواجهة التصرفات الإيرانية التي تتعارض مع القوانين الدولية". كما

أوبالوكالة عنهم ضد القوات الأمريكية وحلفائها في المنطقة وخارجها، بالإضافة إلى الاضطرابات التي يمكن لإيران أن تثيرها في دول الخليج بدءاً بالعراق. كما لا يستبعد وولد سلبية أخرى للعمل العسكري ضد إيران رغم القصف الناجح الذي سيؤدي إلى تراجع البرنامج النووي الإيراني، إلا أن إيران بلا شك سوف تعاود استئنافه خلال بضع سنوات، وهو ما سيفرض على الولايات المتحدة وحلفائها أن تبقى أجهزتها الاستخباراتية في حالة نقطة مستمرة لعدة سنوات قادمة حتى يمكن إعادة قصف أهداف لم تكن مكتشفة من قبل، ولضمان عدم إحياء البرنامج النووي الإيراني.

ولكن الجنرال وولد يقيس مخاطر العمل العسكري ويقارنها بالمخاطر الناتجة عن تبني خيار عدم فعل أي شيء، إذا ما استمر النظام الإيراني في تطوير برنامجها النووي رغم جهود أوباما وقادة العالم، وفي ذلك يقول: "أننا سنواجه خطر الهيمنة الإيرانية على الخليج الغني بالنفط، وخطر التهديدات التي ستشعر بها الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة، وتشجيع الراديكاليين في المنطقة، وخلق تهديد وجودي على إسرائيل، وعدم استقرار العراق، ووقف عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين والدخول في سباق تسليح نووي إقليمي"، ثم يخلص إلى نتيجة مفادها: "إن الحل السلمي للتهديد الذي تشكله طموحات إيران النووية سيكون بالتأكيد أفضل نتيجة محتملة، لكن إذا فشلت الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية، فإن الهجوم العسكري الأمريكي ضد إيران سيكون الخيار المتاح والمعقول".

وقد حاولت الإدارة الأمريكية التخفيف من تصريحات نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن، حيث أكد الرئيس الأمريكي أوباما أنه مازال مصمماً على فتح مفاوضات مباشرة مع إيران رغم اعتراضه على أعمال القمع التي مارستها السلطات الإيرانية لمظاهرات الاحتجاج على نتائج الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوز أحمدى نجاد بفترة ثانية. كما أرسل رئيس المخابرات الأمريكية دينيس بلير خطاباً إلى الكونغرس الأمريكي ذكر فيه أنه أبلغ وزارة الخارجية بعدم قدرة إيران على إنتاج قنبلة نووية قبل عام ٢٠١٣، كما نفى المتحدث باسم الخارجية الأمريكية - أيان كيلى - التفسير الإيراني لتصريحات نائب الرئيس الأمريكي بأن واشنطن أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لمهاجمة إيران أو أنها تعيد النظر في مشاريعها لفتح حوار مع طهران. كما أكد كولين كال نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشرق الأوسط أن الحكومة الإسرائيلية "لم تهدد واشنطن باستخدام الخيار العسكري ضد إيران في المدى القريب" مشيراً إلى أن أفق الخيار الدبلوماسي في حالة نجاحه وقبوله من طهران، قد يفتح الباب أما تحسين العلاقة وتقليص العقوبات أو إلغائها،

أوصي التقرير بتركيز مثل هذه الجهود على تصرفات بعينها، داعياً لفرض "عقوبات دولية وغيرها من الضغوط المالية" للتعامل مع الملف النووي بالتحديد، ولكن مع التواصل ثنائياً مع طهران في مجالات المصالح المشتركة، وأيضاً مع إقامة "شبكة أمن إقليمية تضم إيران وتراعى متطلبات أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة من العرب". وحول ما يقال عن الطموحات الإيرانية في المنطقة، أشار التقرير إلى أنه من البادي أن العديد من المسؤولين في النظام الحاكم يعتبرون إيران قوة إقليمية لا غنى عنها، لكن ذلك لا يعنى بالضرورة أن تصبح بؤرة ثورية مهيمنة. وشرح التقرير أيضاً أن الدعم الذي تستند إليه إيران في المنطقة سواء من قبل جماعات أو شعوب دول تحكمها أنظمة حليفة للولايات المتحدة ليس صلباً كما يريد المهولون تصويره.

خيارات واشنطن التسعة للتعامل مع إيران:

من المؤكد أن إدارة أوباما ستفتح حواراً مع إيران رغم ما حدث من مظاهرات ضد انتخاب أحمدى نجاد، وأن هذا الحوار بدأ بالفعل منذ أغسطس الماضى على مستوى شخصيات دبلوماسية ثانوية لا تشغل مناصب عليا في الخارجية الأمريكية، مع مشاركة عضو بمجلس الأمن القومى هو (بونيت تلوار) أحد أهم مسئولى الملف الإيراني في البيت الأبيض، وإن كان المسئولون الأمريكيون يعتقدون أن الأمل محدود جداً في نجاح هذه المفاوضات بعد التحول نحو المزيد من التطرف في طهران، وهنا تكمن صعوبة التفاوض معها، حيث لن تكون المفاوضات سهلة ولا سريعة، ذلك لأن أزمة الانتخابات أضعفت النظام، وجعلت إقدامه على حلول وسط مسألة أصعب، فعندما تكون قوياً لا تقلق من التنازلات والتسويات والحلول الوسط، ولكن عندما تكون ضعيفاً يكون التنازل أصعب.

ولقد أصبح من المعروف أن أوباما أرسل خامنئى رسالة شخصية سرية طرح فيها إطار عمل للمحادثات المتعلقة بالقضية النووية التى تخضع لإشراف خامنئى، وقد أجاب الأخير على الرسالة برسالة خطية برد كان محبطاً للأمريكيين، وهذا ما أثار حفيظة حلفاء للولايات المتحدة اعتبروا أن السماح لإيران بالتفاوض حول نفوذها الإقليمى فى الشرق الأوسط يعتبر تحطياً لهم ومصالحهم، لاسيما أن خامنئى يرى فى التقارب مع الولايات المتحدة وسيلة لاستعادة التأييد الشعبى، حيث سيصبح من يعمل على التطبيع مع واشنطن بطلاً قومياً، وإذا ما أبقي خامنئى على سعيد جليل كمفاوض للبرنامج النووى - وهو الذى وصف بأنه المهندس الرئيسى للقمع - فإن المفاوضات ستصبح على الأرجح مضيعة للوقت، ولكن يتوقع الأمريكيون أن يمثل على أكبر ولاياتى - وزير الخارجية الأسبق ويعتبر حالياً كبير مستشارى

خامنئى - إيران فى المفاوضات الثنائية مع الولايات المتحدة، وهناك أيضاً البروفسير هاديان الذى يدعم التطبيع الكامل والتفاوض الشامل فى جميع القضايا مع الولايات المتحدة وليس فقط الملف النووى، ويعترف هاديان بأن التطبيع بين الولايات المتحدة وإيران لن يتم كلياً إلا بعد تطمين الإسرائيليين. ولذا، يرى دينيس روس - المسئول الأمريكى عن إيران فى البيت الأبيض - أن اختيار من يرأس وفد إيران فى المفاوضات مع الولايات المتحدة، هو حق أصيل للقيادة الإيرانية، ولا ينبغى أن تتدخل فيه الولايات المتحدة، ومن ثم يجب التعامل مع إيران ككيان وكدولة بدلاً من الانحياز لأحد الفصائل، وأن يتم التعامل بعقلانية لتصبح علاقة بين دولتين، بينهما خلافات ومصالح مشتركة.

ويقول كينيت بولاك - مدير الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومى سابقاً، ومدير الأبحاث بمؤسسة بروكنجز - أن الخيارات الاستراتيجية تجاه إيران فى إدارة أوباما جمعت فى دراسة تم نشرها فى أغسطس الماضى، وهى (٩) - خيارات استراتيجية على النحو التالى:

أ- الخيار الأول: الإقناع

وهو خيار بناء الرئيس أوباما على سياسة العصا والجزرة، لكن إدارته فشلت لأنها لم تتحدث عن العصا، ولكن أفضل حديث عن هذه السياسة هو التعاطى مع الإيرانيين عبر المفاوضات والحوار، لكن فى هذه الاستراتيجية الحوارية يجب أن يكون الحوار تكتيكياً لاكتشاف أى علاقة يديرها الإيرانيون، وإذا قرر الإيرانيون أنهم يريدون علاقات أفضل مع الولايات المتحدة فعندها ستتحول المفاوضات من تكتيكية إلى استراتيجية، والبديل هو التحول إلى استراتيجية أخرى. والمتطلب الأكبر لهذه الاستراتيجية الدعم الدولى الذى لا يمكن أن تنجح بدونه، خاصة أنه خلال الاضطرابات الأخيرة بطهران كانت المواقف العالمية تشير إلى غياب الدعم الكافى لإنجاح هذه الاستراتيجية.

ب- الخيار الثانى: التفاوض

ويجمع محللو السياسة الإيرانية فى الإدارة الأمريكية على أن إيران لا تتجاوب مع التهديدات على الإطلاق، وأن العصا تطيح بأى سياسة تخلق حوافز لإيران، ولذا سبتداً الولايات المتحدة بسياسة الجزرة مع وجوب تحديد وقت لهذه السياسة. ومرجع هذه السياسة هى سياسة الصين، ذلك أن الأخيرة أدركت أن الولايات المتحدة لا تمثل تهديداً لها، لذلك حسنت موقفها تجاه واشنطن، وبالتالي اتجهت لتحسين العلاقة. والمشكلة أن من الصعب تجنب المتطرفين فى إيران الذين سيعلمون أن هذا الموقف الأمريكى المتصالح معها سيعتبر انتصاراً لإيران، لاسيما فى ظل طرحهم المتكرر بأن العالم الخارجى يحتاج لإيران أكثر من حاجة إيران له، وبالتالي

فإنه بصمود إيران بوجه العالم الخارجى سيتحول العالم ويقبل بشروطها. أما إذا تخلت الولايات المتحدة عن المقاطعة والعصا، فإن المفاوضات تعنى إعلان خسارة الولايات المتحدة وستستمر إيران فى تطوير برنامجها النووى ودعمها للإرهاب.

ج- الخيار الثالث: العقوبات

وسيفرض هذا الخيار نفسه إذا ما فشلت جهود أوباما لإجراء محادثات مجدية مع إيران، وأصررت إيران على المضي قدماً فى برنامجها لتخصيب اليورانيوم، ورفضت فكرة إخضاع جميع منشآتها النووية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة النووية، وامتنعت عن التوقيع على البروتوكول الإضافى لمعاهدة الحد من الانتشار النووى. ومن شأن طرح سيناريو العقوبات تغيير الحسابات الإيرانية بخصوص عملية تخصيب اليورانيوم، وذلك عبر منع البنوك الإيرانية من الحصول على الائتمان، واتساع نطاق العقوبات، ولحدوث ذلك كله يحتاج أوباما لإثبات أن محاولته للتواصل أكثر من مجرد كلام، وأن الدول الأخرى صارت تقترب من فكرة فرض شبه مقاطعة على إيران. وفى هذا الإطار يقترح بعض الخبراء مثلاً التعامل مع سوريا بعيداً عن الفلك الإيرانى، وتبنى نبرة أكثر براجماتية إزاء حزب الله وحماسه، وتغيير حسابات المخاطر لدى طهران عبر تجريدتها من أذرعها الممتدة فى المنطقة، والحديث عن تعزيز كبير للقدرات الدفاعية للحلفاء فى المنطقة، وذلك بهدف عزل وزعزعة حكومة طهران. كانت هيلارى كلينتون قد عادت للحديث عن إجراء يصيب إيران بالشلل، وهو ما لم يسمع منذ إبريل الماضى، عندما تحدثت عن العقوبات المشددة، خاصة أن فكرتها لمظلة دفاعية فى المنطقة - ستجعل إيران أقل أمناً حتى مع امتلاكها سلاحاً نووياً - قد أثارت استياء الإسرائيليين.

د- الخيار الرابع: غزو إيران

وهو خيار مرفوض من الجميع، ذلك لكونه يعتبر تكراراً لما حدث فى العراق وأفغانستان، ويستهدف هذا الخيار الإطاحة بالنظام الإيرانى وتدمير البرنامج النووى. ويرجع سبب الرفض أنه يتطلب حشد قوات أمريكية لا تقل عن نصف مليون جندي وما لا يقل عن أسطولين بحريين بهما ما لا يقل عن ٤ حاملات طائرات، و ٧ مدمرات مسلحة بصواريخ كروز، وما لا يقل عن ٦٠٠ قاذفة مقاتلة. ومن المتوقع أن تواجه هذه القوات بمقاومة شديدة من القوارب الإيرانية والحرس الثورى ومتطوعي الباسيج، الأمر الذى سيكبدتها خسائر بشرية جسيمة لا تتحملها الولايات المتحدة، لا شعباً ولا حكومة. فضلاً عن أن أى اعتداء خارجى سيوحد الشعب الإيرانى كله - محافظين وإصلاحيين - وراء حكومته، ويقضى على الخلافات الداخلية المستعرة حالياً بين الفريقين،

والمفروض أن تستغلها الولايات المتحدة فى صراعها ضد النظام الحاكم. لذلك لا يوجد دعم أمريكى داخلى أو دولى لعملية غزو لإيران، ثم بناء الدولة الإيرانية من الأساس، لأنه خيار مكلف جداً، وقد تضطر الولايات المتحدة لوقف نزيف الدم فيه إلى استخدام أسلحتها النووية على النحو الذى فعلته ضد اليابان فى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

هـ- الخيار الخامس: القصف الجوى

وإذا كان الغزو غير مرغوب على كل الأصعدة، فإن قصفاً جوياً لأهم المنشآت النووية والعسكرية الإيرانية يثير بدوره قضيتين: الأولى أن مثل هذا القصف المكثف حتى ولو تم بآلاف الغارات الجوية ضدها وبواسطة مئات من صواريخ كروز، وتم تدمير كل منشأة أو مبنى له علاقة بالبرنامج النووى والأهداف العسكرية الإيرانية، ومع افتراض تمكن الاستخبارات الأمريكية من معرفة مكان كل المنشآت النووية والعسكرية، فإن الإيرانيين سيكونون قادرين على استعادة برنامجهم النووى المدمر خلال عام إلى ٣ أعوام على الأكثر. وبالإضافة لردود الفعل السلبية الأخرى على صعيد الانتقام الإيرانى بواسطة صواريخ شهاب وقوات الحرس الثورى - خاصة وحداته البحرية - ضد أماكن الوجود الأمريكى فى منطقة الخليج بما فى ذلك العراق، والبحرية الأمريكية فى الخليج، وإغلاق مضيق هرمز أمام ناقلات النفط، وأيضاً ضرب إسرائيل بالصواريخ شهاب، فهناك مشاكل أخرى تتبع من هذا القصف، حيث سيتعين أن تكرر الولايات المتحدة بعدة آلاف من الغارات الجوية ضد إيران كل ٣-٤ سنوات لإغلاق برنامجها النووى، وفى كل مرة على الولايات المتحدة أن تتحمل ردود الفعل الانتقامية من جانب إيران وحلفائها فى المنطقة، خاصة حزب الله، ليس فقط على الساحة الإقليمية، بل على كل الساحة الدولية، كما سيدفع هذا الإجراء المتشدد الإيرانيين لمضاعفة جهودهم لامتلاك سلاح نووى فى أسرع وقت ممكن، بمعنى آخر أن قصف المنشآت النووية والصاروخية الإيرانية لن يحل المشكلة، ناهيك أنه سيكون من الصعب القيام بأى شئ آخر مع إيران، كما سيؤدى ذلك لإزالة الحصار الاقتصادى ضدها وزيادة دعمها للمنظمات الإرهابية، وبالتالي دفعها إلى مزيد من الراديكالية.

و- الخيار السادس: ترك الأمر لإسرائيل

وهو ما يعنى إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل بما يسمح لها بتنفيذ مخططاتها الموضوعة لقصف المنشآت النووية الإيرانية بدعوى أن الولايات المتحدة ليس لديها الرغبة ولا الإرادة للقيام بذلك، وتزعم أنه يوجد دول عربية كثيرة تريد ذلك. إلا أن نتائج مثل هذا السيناريو لن يختلف عن السيناريوهات السابقة سواء من حيث شمولية رد الفعل الانتقامى من جانب إيران، أو من حيث حتمية تورط أمريكى عسكري

في هذه العملية. فمن حيث شمولية رد الفعل الانتقامي من جانب إيران، فقد أعلن قادتها أنه سواء قامت الولايات المتحدة بمفردها بشن عمل عسكري ضد إيران، أو قامت به إسرائيل وحدها - كما يفترض هذا الخيار - أو قامت به كلاهما: الولايات المتحدة وإسرائيل مشتركين، فإن الرد الانتقامي بواسطة صواريخ شهاب وقواتها المسلحة وحرسها الثوري سيضمحل الدولتين بمعنى قصف إسرائيل بصواريخ شهاب إلى جانب قصف الأهداف الأمريكية في منطقة الخليج ومهاجمتها بواسطة الحرس الثوري، خاصة في المسرح البحري، ذلك لأن القدرات الجوية الإسرائيلية والمخصصة لتنفيذ هذه العملية لا تستطيع أن تنفذ جميع المهام القتالية التي تكفل نجاح العملية وتحقيق أهدافها ولو مؤقتاً، حيث لن تستطيع القوات الجوية الإسرائيلية أن تخصص أكثر من ٢٠٠ مقاتلة حديثة ف-١٥، ف-١٦، وهو عدد لا يكفي لتدمير منشآت إيران النووية والصاروخية والعسكرية المهمة، ومراكز قياداتها وقواعدها الجوية ومطاراتها وقواعدها البحرية، والأهم من ذلك وسائل دفاعها الجوي لتأمين الهجمات الإسرائيلية أثناء تنفيذ مهامها، وهو الأمر الذي سيترتب عليه أحد أمرين: الأمر الأول أن تشارك القوات الجوية والصاروخية الأمريكية مع نظيراتها الإسرائيلية منذ البداية لضمان نجاح العملية الإسرائيلية، أو عدم المشاركة الأمريكية، وبالتالي ستكون نسبة كبيرة من الأهداف الإيرانية حية وقادرة على رد الفعل - خاصة الصواريخ شهاب - ضد إسرائيل، حيث ستقوم بقصف الأهداف الاستراتيجية الحيوية والسكانية في شمال ووسط إسرائيل، الأمر الذي سيفرض على الولايات المتحدة حتمية التدخل لإنقاذ إسرائيل بموجب العهد الأمريكي بضمان أمنها، ناهيك عن تعرض شمال إسرائيل لقصف صاروخي من جانب حزب الله، وجنوب إسرائيل أيضاً لقصف صاروخي من جانب حماس، وهو ما سيضعف حجم التدخل الأمريكي لإنقاذ إسرائيل.

ز- الخيار السابع: تغيير النظام بواسطة تمرد داخلي

ويوجد مثال مصغر لهذا الخيار عندما شن الإصلاحيون في إيران ثورة مخملية ضد نظام حكم الملالي عقب انتخابات الرئاسة الأخيرة في إيران، وتعرضت جماهير الشعب الإيراني لأعمال قمع وحشية وقاسية من جانب الحرس الثوري ومتطوعي الباسيج، وتم اعتقال الآلاف وحصار قادة الثورة الإصلاحية، بل وتصفية بعضهم في السجون، الأمر الذي أدى إلى خفوت هذه الثورة وإن لم تقض عليها نهائياً، بل زادت اشتعالاً في النفوس، حيث لازالت النيران مضمرة تحت الأرض قابلة للانفجار في أول لحظة مناسبة، هذا إلى جانب ما أحدثته هذه الثورة المخملية - رغم صغر مدتها ومحدودية نطاقها - إلى حدوث تصدع في أركان النظام الحاكم في إيران،

سواء داخل مؤسسات صنع القرار السياسي في إيران، أو داخل المؤسسة الدينية نفسها، وكذلك داخل الحرس الثوري نفسه، وبين الحرس الثوري والقوات المسلحة النظامية، والأهم من ذلك كله سقوط هيبة مرشد الثورة على خامنئي والطعن في نظام ولاية الفقيه من أساسه بعد أن طعن الشعب الإيراني في شرعية رئيس الجمهورية أحمدى نجاد.

وهذا الخيار هو ما تراهن عليه إدارة أوباما، وأن عليها أن تشجع السخط الشعبي داخل إيران ضد نظام حكم الملالي، وتوسيع نطاقه ليشمل كل إيران، مع تكثيف العمل على تأجيج الصراعات الداخلية بين مؤسسات وأركان النظام الإيراني، وبما يؤدي إلى نشوب انتفاضة شعبية كبرى في جميع أنحاء إيران بعجز النظام رغم إمكاناته البوليسية والعسكرية عن قمعها كلها، وهنا تتحول القضية من التركيز على البرنامج النووي إلى القضاء على النظام السياسي الحاكم في الداخل ومن الداخل وبمساعادات خارجية (استخباراتية ومالية وعسكرية وإعلامية)، وما يستتبع ويتطلبه ذلك من إثارة الأقليات الكبيرة في المحافظات الحدودية ذات الاختلاف العرقية والطائفية عن النظام الحاكم في طهران ذو العرقية الفارسية والطائفية الشيعية.. وهي محافظات كردستان في غرب إيران، وأذربيجان في شمالها، وبلوشستان في شرقها، وخوزستان (عربستان) في جنوب إيران، وتقديم دعم مالي وتسليحي واستخباراتي وأمني للمعارضين للنظام الإيراني في هذه المحافظات، بالإضافة لدعم المعارضة بفئاتها الإصلاحية والطلائية والمثقفين في باقي المحافظات، بما في ذلك جماعة مجاهدي خلق الموجودة في العراق، وتشجيعها على نقل نشاطها إلى داخل إيران، ناهيك عن دعم قوى المعارضة الإيرانية في الخارج، لاسيما على الصعيد الإعلامي، وتوصيل صوتها بقوة إلى داخل إيران بكافة الوسائل، فقد نجحت ثورة الخوميني عام ١٩٧٩ بواسطة الكاسيتات التي كانت تحمل صوته من الخارج إلى داخل إيران.

ولكن - وكما ثبت خلال الاحتجاجات الأخيرة في إيران - فإنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل - توقع الثورات وكيف ستنتج، وكسياسة لا يمكن القول إن إيران ستحصل على سلاحها النووي خلال ثلاث سنوات، ولذا يجب القيام بثورة مخملية خلال عامين، ولا يمكن التعويل على الثورة الداخلية في القضاء على البرنامج النووي الإيراني أو في إيقافه، حيث يلتف حوله كثير من الإصلاحيين والمعارضين مع المحافظين باعتباره هدفا قومياً. ولذلك لم يكن غريباً في خطبة الجمعة التي ألقاها خامنئي يوم ١١/٩/٢٠٠٩ أن يربط بين المحافظة على سلامة واستقرار نظام الحكم القائم، واستمرار ونجاح البرنامج النووي، ويحذر الإصلاحيون والمعارضون من محاولة تحويل إيران إلى "جمهورية إسلامية

وإثارة ثورته ضد نظام حكم الشاه عام ١٩٧٩، وتوصيل الحوميني إلى طهران وتولية السلطة.

ولكن المشكلة أن أجهزة المخابرات الأمريكية اليوم ليس لها أدوات كافية داخل إيران وقواتها المسلحة لا يمكنها أن تحقق نجاحا لأية محاولة انقلابية عسكرية يخطط لها في الخارج. كما لا يمكنها الاعتماد على حركة مجاهدي خلق في تحقيق هذا الهدف، ولكن المشكلة في أن هذه الحركة ليس لها وجود كبير في الداخل، ومن ثم فإن نجاح مثل هذا الانقلاب العسكري يتطلب وقتا طويلا لكي يحقق النجاح المطلوب. وتحديد وقت معين للانقلاب يعتبر أمرا مستحيلا لأن على العسكريين الإيرانيين أن يقوموا بالعمل بالعسكري الرئيسي، وعلى المؤسسة العسكرية في إيران أن تكون هي أول من يطلق الزناد وتقرر متى وكيف يمكن ذلك، لأن عليها أن تواجه تبعات ذلك من الدخول في مواجهة عسكرية مع قوات الحزب الثوري ومتطوعي الباسيج المكلفين بحماية النظام. وما لم تنجح أجهزة المخابرات الأمريكية في اختراق القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري بعمق، ويكون لها رجالها القادرون على تحريك الأحداث طبقا لخطة مدروسة في الخارج، وتم تخصيص الأموال اللازمة لها لشراء قادة الوحدات العسكرية في الجهازين (الجيش النظامي والحرس الثوري) فلن يكتب النجاح لمثل هذا الانقلاب. وإن كانت المخابرات الأمريكية قد نجحت في عام ٢٠٠٧ في شراء أحد جنرالات الحرس الثوري ودفعه إلى الهروب إلى الولايات المتحدة عبر تركيا والاستفادة بما لديه من معلومات، وهو الحادث الذي جعل الأجهزة الأمنية الإيرانية تكشف مراقبتها لقادة الجيش والحرس الثوري في الداخل وفي الخارج، وبالتالي صعب على أجهزة المخابرات الغربية الاتصال بهم لإمكان تجنيدهم، وجعل هذا الأمر خطيرا جدا بالنسبة لمن تنجح هذه الأجهزة في استقطابه.

ط - الخيار التاسع: الاحتواء

وهو الخيار الذي غالبا ما ستلجأ إليه الدول الغربية في حالة فشل كل الخيارات السابقة، وفي هذا يقول مجذو هذا الخيار أنه إذا لم تستطع التوصل إلى اتفاق مع الإيرانيين عبر التفاوض، ولا عبر خيارات الغزو والإطاحة، فلا بد عندئذ من إيجاد طريقة للتعايش معهم والحد من الأذى الممكن أن يقوموا به. وبالطبع فإن الاحتواء ممكن، لكن القضية الأكبر أن الاحتواء لن يمنع إيران من الوصول إلى القنبلة النووية، وهنا يبرز السؤال التالي: هل يمكن ردع إيران النووية؟ إن إيران لن تجرؤ على استخدام سلاحها النووي ضد أحد.. لا ضد الوجود الأمريكي في المنطقة، ولا ضد إسرائيل لأنها تعرف جيدا طبيعة الرد عليها، وأنه سيكون نوويا وساحقا وبما يعيد إيران مئات السنين إلى الوراء، ولكن المشكلة هي في

مزيفة طبيعتها علمانية ولكن بمظهر إسلامي" معيدا إلى الذاكرة ما حدث في ظل حكم الرئيس محمد خاتمي بين عام ١٩٩٧، ٢٠٠٥، وبزعم أن التخلي عن حقوق إيران في المجال النووي يعني "انهيار النظام"، واعتبر أن أي هزيمة للمحافظين تصب في خانة المكاسب الغربية على حساب "حقوق إيران النووية". من هنا يمكننا أن نفهم مغزى إصرار خامنئي، ومعه الحرس الثوري على إعادة انتخاب نجاد رئيسا للجمهورية، رغم ضعف وسوء أدائه الداخلي خلال فترة ولايته الأولى، واعتراض قطاعات كبيرة من الشعب الإيراني عليه، ناهيك عن تزايد عزلة إيران الخارجية بسبب سياسته الخارجية الهوجاء. لكن الإصرار من جانب المحافظين على إعادة تعيينه رئيسا للجمهورية رغم الثورة الداخلية ضده، كانت بمثابة تكليف له للاستمرار في سياسته لاستكمال البرنامج النووي، ودعم وتقوية أذرع إيران الخارجية الممتدة في لبنان وغزة واليمن وأفريقيا وجنوب البحر الأحمر والخليج وأفغانستان، وبما يعزز أوراق المفاوض الإيراني مع الجانب الأمريكي عندما تستأنف المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني الذي أوقفت المقترحات الإيرانية الأخيرة التي قدمت على مجموعة ١+٥ الباب في وجه مناقشة أي شيء حول هذا البرنامج، باعتباره موضوعا من الحقوق السيادية لإيران لا ينبغي مناقشته مع آخرين، ولكن مع استعداد إيران لمناقشة هؤلاء (الآخرين في مجموعة ١+٥) حول دور إيران الإقليمي والدولي في حل المشاكل الإقليمية والعالمية التي تبرز أبادى إيران واضحة في إثارتها.

وحتى إذا رغبت الولايات المتحدة في دعم ثورة داخلية فإن النظام الإيراني سيقمعهما بشراسة، وبما قد يؤدي إلى حمامات دم، ويدفع الولايات المتحدة إلى التدخل عسكريا لإيقاف مزيد منها، وإن كان من غير الواضح لدى الأجهزة الأمنية والسياسية في الولايات المتحدة كيف يمكن لها أن تدعم انتفاضة الشعوب الإيرانية عن بعد، وحتى لا يظهر تدخلها في العلن وبما يؤدي بالنظام الإيراني لاستغلال ذلك لتوحيد الشعب الإيراني حوله بدعوى مواجهة التدخل الخارجي، وحتى لا يؤدي الدعم الأمريكي غير المباشر إلى الإساءة لقوى المعارضة والحركة الشعبية المناهضة للنظام في الداخل.

ح - الخيار الثامن: الانقلاب العسكري

يوجد لدى أجهزة المخابرات الأمريكية والبريطانية - خاصة CIA - خبرة سابقة واسعة في كيفية تدبير الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الحاكمة في عدة دول، من بينها إيران عام ١٩٥٠ عندما نجحت هذه الأجهزة المخابراتية الغربية في دفع الجنرال زاهدي للقيام بانقلاب عسكري أطاح بحكومة مصدق عام ١٩٥١ بعد قيامه بتأميم صناعة البترول في إيران، كما كان لها يد أيضا في استضافة الحوميني نفسه في باريس

توظيف إيران لقدرتها النووية على توسيع نفوذها إلى المنطقة وابتزاز دولها لتحقيق الهيمنة الإيرانية عليها، سواء من خلال زيادة نفوذ الشيعة والحرس الثوري وأحزاب الله الخليجية في دول المنطقة، وما يعنيه ذلك من نشر التشيع وإحداث انقلابات واضطرابات سياسية وعسكرية على النحو الذي تقوم به إيران حالياً في لبنان والعراق وأفغانستان وغزة واليمن وباقي دول الخليج، وبما يهدد فعلاً مصالح الدول الغربية بعد أن تتحكم إيران سياسياً وأمنياً واقتصادياً في هذه الدول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وعلى النحو الذي ترى ملاحظه حالياً في التدخل والنفوذ الإيراني في هذه الدول بدون سلاح نووي تملكه إيران، الأمر الذي سيزداد اختراقاً واتساعاً وتدخلًا، وعلى وجه مكشوف بعد أن تمتلك إيران سلاحها النووي، حيث ستتشر الاضطرابات والصراعات المسلحة ذات الطابع الطائفي بين جماعات السنة في هذه الدول وجماعات الشيعة المدعومين بين إيران على النحو الذي برز في العراق منذ عامين ويجدد مؤخرًا وهدد بحرق العراق بأكمله، والتمهيد لاستيلاء إيران عليه بدءاً من جنوبه مع استكمال انسحاب القوات الأمريكية منه عام ٢٠١١. وها هو الزعيم الشيعي التابع لإيران مقتضى الصدر قد استكمل تأهيله الديني في مدينة قم الإيرانية، وبسرعة على غير المعتاد، حتى يمكن رفعه إلى مرتبة آية الله، ويصير منافساً لآية الله السيستاني في حياته وخليفته له بعد وفاته، وهو ما سيؤدي إلى نقل المرجعية الدينية الشيعية من النجف إلى قم، وسيكون ذلك مستوى من التبعية يضع العراق بشعبه وثرواته في أيدي ملالي إيران، وهو وضع لن ترضى عنه جماهير الشعب العراقي، ولا حتى الشيعة منه، ويشعل ثورة عارمة في العراق بين أتباع الصدر (جيش المهدي الذي تقويه إيران) ومعارضيه من الشيعة والسنة الأكراد، ويؤهل لتحقيق السيناريو الأخطر وهو تقسيم العراق إلى دويلات منفصلة شيعية وسنية وكردية، بل وأكثر من ذلك لتعدد الطوائف والعرقيات هناك، ويؤدي على تدخل قوى إقليمية أخرى - مثل تركيا - في المنطقة لتحقيق أهدافها وأحلامها القديمة بدعوى الدفاع عن الأقليات التابعة لها. وهذا السيناريو المتوقع في العراق مرشح لتكراره بسبب التدخل الإيراني في دول عربية أخرى مثل لبنان واليمن وأفغانستان، بعد أن نجحت إيران في دفع حركة حماس للانفصال بغزة عن الضفة الغربية جغرافياً وسياسياً، وهي أعظم خدمة قدمتها إيران وستقدمها لإسرائيل.

دمج الخيارات

ويعتقد مسئولون أمريكيون أن هناك الكثير من الأمور غير المتوقعة من جانب إيران، فلذا من المهم دمج بعض هذه الخيارات مع بعضها بعضاً. فرغم الرد السلبي لإيران على المقترحات الأمريكية - الأوروبية، وتجاهلها تماماً مطلب

إيقاف التخصيب، فقد كان الرد الأمريكي والأوروبي على ذلك هو قبول التفاوض والجلوس مع الإيرانيين بشكل مباشر لمعرفة حقيقة نواياهم، وإلقاء الكرة في ملعبهم. لذلك ستبدأ المفاوضات كما هو متوقع في نهاية سبتمبر أو أوائل أكتوبر، وستطالب مجموعة دول ١٠٥ إيران بتنفيذ قرار مجلس الأمن بإيقاف عمليات التخصيب وإخضاع منشآتها النووية لتفتيش خبراء الوكالة الدولية للطاقة النووية، والتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يقضي بذلك، مقابل حزمة الحوافز السياسية والتقنية والاقتصادية التي سبق أن قدمتها دول هذه المجموعة. وفي المقابل ومن جانبها ستصر إيران على حقها في تخصيب اليورانيوم داخل أراضيها، وإن كانت ستسمح بإخضاع بعض منشآتها النووية - وليس كلها - لتفتيش الوكالة الدولية، مع تخفيض معدلات التخصيب أو تجميدها مؤقتاً ولفترة محدودة، وذلك مقابل تسهيل المواقف الأمريكية في العراق وأفغانستان ولبنان، والحصول على ضمانات أمريكية بعدم التدخل في شئون إيران الداخلية أو تهديد النظام الحاكم فيها، وتطبيع كامل للعلاقات، والإفراج عن الأرصادة الإيرانية المجمدة، وتسليم جماعة مجاهدي خلق المعارضة الموجودة في العراق، ومشاركة إيرانية كاملة في وضع منظومة الأمن الإقليمي، خاصة ما يتعلق بمنطقة الخليج، والعراق على وجه الخصوص.

ولأن الجانب الأمريكي والأوروبي في المفاوضات سيكون مدركاً مسبقاً لحقيقة الأهداف الإيرانية في استمرار عمل برنامجها النووي حتى يحقق أهدافه العسكرية، والاستراتيجية الإيرانية في اللعب على عامل الزمن وإطالة أمد المفاوضات حتى يحقق البرنامج النووي أهدافه، وإن كان من الممكن التوقف عند مرحلة استكمال تخصيب كميات اليورانيوم اللازمة لتصنيع سلاح نووي أو أكثر ولكن دون إنتاجه الفعلي، حيث إن المعرفة والوسائل التقنية لإنتاجه متوافرة، ويمكن تصنيعه في زمن محدود عندما يصدر القرار بذلك وتتاح الظروف السياسية والاستراتيجية له، كما فعلت وتفعل كوريا الشمالية التي سبق وأن أزال كاميرات المراقبة من مفاعلاتها النووية، وطردت مفتش الوكالة الدولية للطاقة، واستأنفت إنتاج البلوتونيوم، بل وأجرت تجربة نووية وتجارب صاروخية عندما قررت ذلك مع أول تردد من جانب مجموعة الدول الست في إمدادها بالوقود، غير عابئة بتحدى مجلس الأمن وقراراته، فإن إيران من المتوقع أن تمارس نفس السيناريو الكوري في الوقت الذي يناسبها. لذلك فإن سياسة الإقناع عبر المفاوضات يمكن دمجها بالسياسات الأخرى مثل العقوبات وغيرها، خاصة أن مجموعة دول ١٠٥ تدرك أن هناك في إسرائيل من يراقب عن كثب سير وتطور هذه المفاوضات، وما ستسفر عنه من نتائج بالنسبة للمصلحة

والأمن الإسرائيلي، لذلك فإن أيدي مجموعة دول ١+٥ ليست حرة في أن تقبل ما تطلبه إيران منها، ولكنها مقيدة بما يمكن أن تقبله أو ترفضه إسرائيل، لذلك فإن إسرائيل ستكون دائما هي الغائب الحاضر في المفاوضات التي ستجرى مع إيران، والشبح الذي يقف خلف مفاوضات هذه المجموعة عندما يتفاوضون مع إيران، لأن عدم تحقيق نتائج هذه المفاوضات للشرط الأساسي الذي تطلبه إسرائيل وهو إيقاف عمليات التخريب بشكل كامل ونهائي، يعنى رفض إسرائيل لها، وبالتالي استمرار سيرها في طريق الخيار العسكري وتفعيله، لذلك يخشى الإيرانيون أن تكون السياسة اللينة التي تبديها مجموعة ١+٥، ما هي إلا واجهة للذهاب في النهاية للمجتمع الدولي الممثل في مجلس الأمن، والقول "إننا حاولنا كل شيء مع إيران ولكنها لم تتجاوب معنا، ولم يبق غير خيار العقوبات ثم الخيار العسكري أو تغيير نظامها. لذلك فإن الأمل محدود جدا في نجاح المفاوضات القادمة، كما أنه محدود أيضا في أن توافق روسيا والصين على أية مشروعات قرارات جديدة تقدم لمجلس الأمن لفرض عقوبات جديدة على إيران، وهو ما يدفع إسرائيل نحو الإسراع في تفعيل خيارها العسكري، خاصة مع التحول نحو المزيد من التطرف في طهران. كما يدفع في نفس الوقت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأوروبية نحو تكثيف أنشطتها التحتية في إيران لدعم المعارضة في الداخل والخارج، وتوسيع وتعميق الخلافات بين أقطاب النخبة الحاكمة هناك، والعمل على استقطاب عناصر فاعلة في القوات المسلحة الإيرانية والحرس الثوري وبما يؤدي إلى تفعيل خيار الانقلاب العسكري السابق الإشارة إليه. هذا إلى جانب سعى واشنطن إلى تحييد الموقف الروسي من النزاع مع إيران، ومنع موسكو من استخدام حق الفيتو لعرقلة صدور قرارات من مجلس الأمن بفرض عقوبات إضافية على إيران، وذلك مقابل الاستجابة للمطالب الروسية بشأن إيقاف نشر عناصر الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا الشرقية، وإطلاق يد روسيا في بلدان صديقتها الخلفية في القوقاز حيث جورجيا وأوكرانيا.

ويعتبر محللون للسياسة الأمريكية تجاه طهران أن دعوة أوباما للحوار مع طهران وقبول التفاوض مع الإيرانيين رغم ردهم السلبي على مقترحات مجموعة دول ١+٥، أنها مجرد آلية تستهدف في المقام الأول زعزعة تماسك النظام الإيراني، حيث تتواكب الضغوط الأمريكية مع ما يطفو على السطح من تناقضات وصراعات بين أقطاب النخبة الإيرانية بمن فيهم رجال الدين والمتشددون وقادة الحرس الثوري وقادة الجيش النظامي. هذا إلى جانب الصراع الدائر بين كل هؤلاء والإصلاحيين والطلبة والعناصر الناشطة في الطبقة الوسطى والمتقنين وتجار البازار في الجانب الآخر، وهو ما يعنى سقوط

عدد كبير من الثوابت السياسية في النظام الإيراني، وهو ما يجب على أجهزة الاستخبارات الأمريكية والأوروبية أن تستغله، ولا تضيق الزخم الذي أحدثته في إضعاف النظام الحاكم في إيران خلال الآونة الأخيرة. كما يرى هؤلاء المحللون أنه يجب على السياسة الأمريكية والأوروبية أن تستغل نقطة الضعف هذه في السعى لعرقلة السياسة الإيرانية وتوجهاتها تجاه دول المنطقة، وذلك بقطع أذرع إيران الممتدة في بلدان الخليج والعراق ولبنان وسوريا وأفغانستان وغزة واليمن.. وغيرها من الدول، وهو ما بدأ يشعر به حلفاء إيران في المنطقة (سوريا، وحزب الله، وحماس) من تغيير وضعف في الدعم الإيراني لهم، وتخوف من توقف هذا الدعم والمساندة الإيرانية لهم إذا ما تدهورت الأوضاع الداخلية في إيران نحو الأسوأ، أو كانت هذه الدول والمنظمات الحليفة لإيران ضحية تسوية بين إيران والولايات المتحدة تفرض على الأولى عدم التدخل في شئون الدول العربية والإسلامية الأخرى، وتقييد نفوذ حلفاء إيران في المنطقة.

كما لا يمكن لإدارة أوباما أن تتجاهل في مفاوضاتها مع إيران، موقف صقور الحزب الجمهوري المساندين لإسرائيل في الكونجرس، والذين يشجعون ويطالبون بضرورة وضع الخيار العسكري دائما على مائدة التفاوض مع إيران، وإشعار الإيرانيين بجدية هذا الخيار وإمكانية تفعيله إذا ما أصروا على موقفهم المتعنت من قضية التخريب. بل لقد ظهر فريق من الصقور في واشنطن يشككون في قدرة السبل الدبلوماسية أو العسكرية في حل المشكلة استنادا إلى انعدام الثقة في إمكان إقناع طهران حتى لو قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها حوافز ضخمة لها أو حتى لو كثفت عقوباتها، فضلا عن اقتناعهم بعدم جدوى الضربة العسكرية في تحقيق أهدافها المرجوة المتمثلة في القضاء على البرنامج النووي الإيراني، بل على العكس فإنها ستزيد قوة وشرعية النظام الإيراني في حال ما استطاع إجهاضها. ولهذا فإن هذا الفريق من الصقور الأمريكيين يدعون إلى استغلال واستثار أحداث التمرد الشعبي الأخير في إيران، بطرق الحديد وهو ساخن، وذلك بالعمل الجاد على إسقاط النظام الإيراني بذاته، وذلك حماية للمصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة، وما يتعرض له الوجود الأمريكي فيها من تهديدات مستمرة بسبب الدعم الإيراني لحركات التمرد في العراق وأفغانستان ولبنان ودول الخليج، فضلا عما يشكله من تهديد للحليف الإسرائيلي. ومن ثم فإنه في نظرة هؤلاء الصقور الأمريكيين أن الحل الأمثل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة هو إسقاط حكم الملالي في طهران. ويستند هذا الفريق من الصقور الأمريكيين في رأيه إلى أن النظام الإيراني حتى وإن أبرم اتفاقا مع الولايات المتحدة فلن يلتزم به، وسيستمر في تقويض المصالح

الأمريكية في المنطقة حتى يتحقق له هدف الثورة الخويفية في تصديرها إلى باقي دول المنطقة ويسط الهيمنة الإيرانية عليها، وذلك بالطبع على حساب المصالح والأهداف الأمريكية، وبما يشكل أخطر تهديد للأمن القومي الأمريكي. وفي رأي هذا الفريق من الصقور الأمريكيين أن إسقاط النظام الإيراني يمكن أن يتحقق من خلال ثلاث وسائل أساسية: أولاً - دعم الانتفاضات والثورات الشعبية والمخملية، وثانياً - مساعدة الأقليات والجماعات المعارضة للنظام، ثالثاً - مساندة وتخطيط انقلاب عسكري ضد النظام القائم، وذلك على غرار الثورات المخملية والمملونة التي اندلعت في أوروبا الشرقية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي التي أطاحت بالعديد من الحكومات الشيوعية آنذاك.

وعن إمكانية تدعيم الولايات المتحدة للحركات الشعبية في إيران، فإنه ينبغي استغلال سوء سلوك النظام الحاكم في إيران حيال تعامله مع القضايا الداخلية، وانخفاض شعبيته بالنظر لسوء إدارة الاقتصاد والعجز عن مكافحة الفساد وتضاؤل الشرعية الدينية بسبب رفض بعض أقطاب النظام فكرة "ولاية الفقيه" إلا أن التنبؤ بالمدى الزمني لأحداث مثل هذه الثورة الشعبية يعتبر صعباً بالنظر لقيام الحرس الثوري لسرعة قمع الانتفاضات الشعبية، هذا إلى جانب صعوبة إيجاد شركاء محليين لأن النظام الإيراني يعمل بصورة منظمة كوحدة واحدة مما يزيد من قوته في مواجهة معارضييه، وإن كان الأمل يظل قائماً في أن تؤدي عمليات القمع التي يمارسها النظام ضد قادة الثورة الشعبية الأخيرة إلى نتائج عكسية تتمثل في زيادة حدة غضب وثورة الجماهير الإيرانية واندفاعهم في انتفاضة شعبية عارمة وساخطة على النظام يعجز الحرس الثوري عن مواجهتها خاصة إذا ما نشبت في وقت واحد على الساحة الإيرانية بكافة، ومع اعتبار التيار الإصلاحى "قاطرة التغيير المنتظر" إلى جانب دور المثقفين في إضعاف مصداقية النظام وشرعيته، بالإضافة إلى دور الطلبة والعمال ومنظمات المجتمع المدني والتي تمثل القوام الرئيسى لأي ثورة شعبية.

فإذا ما اقترنت الثورة الشعبية مع دعم الولايات المتحدة للأقليات العرقية والطائفية والتي تخوض حرباً شرسة مع النظام الإيراني منذ قيام الثورة الخويفية، لاسيما الأكراد في الشمال والعرب في خوزستان، حيث إن تحالف تلك الجماعات مع مثلهم من القوى المعارضة للنظام، كالمجلس القومى للمقاومة الإيرانية وجناحها العسكرى، وجماعة مجاهدى خلق، فإنهم سيمثلون عنصراً بالغ الخطورة على استقرار النظام السياسى الإيرانى، إلا أن تغذية مثل هذه التمردات الداخلية بواسطة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة سيحتاج إلى فترة زمنية ليست قصيرة، وذلك لأسباب تتعلق بالتنظيم واختيار القادة واكتساب الخبرات المختلفة

اللازمة للتعامل مع المواقف المختلفة. إلا أن هذا الزمن اللازم لتحريك قوى الشعب الإيرانى ضد النظام الذى يحكمه من الممكن أن تتضاءل إذا ما واکب هذا السيناريو السعى لتشجيع انقلاب عسكرى ضد النظام، باعتبار أن المؤسسة العسكرية تملك الأدوات القادرة على عزل الحكومة، وهى أدوات لا تملكها الجماعات المتمردة الأخرى. إلا أنه رغم ذلك فإن مسألة الانقلاب العسكرى تواجه مصاعب أبرزها ما يمكن أن يطلق عليه "عملية تسييس الجيش" وإعطائه دوراً أكبر على الساحة الإيرانية مما يقلل فرص سعيه لإحداث انقلاب باعتباره أحد المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، فضلاً عن وجود جهاز استخباراتى أمنى صارم لمراقبة أفراد القوات المسلحة الإيرانية سواء النظامية أو الحرس الثورى. يزيد من صعوبة سيناريو الانقلاب العسكرى صعوبة الاتصال بقيادة الجيش والحرس الثورى لعدم وجود بعثة دبلوماسية أمريكية في إيران، أما إذا نجح الانقلاب العسكرى فإنه سيعطى مؤشراً جيداً على مرحلة جديدة من التعاون بين النظام الناشئ وواشنطن.

أما استراتيجية الاحتواء إذا ما فشلت السبل الدبلوماسية في إقناع طهران بالتخلي عن برنامجها النووى، أو عدم قدرة الولايات المتحدة على تصفية النظام وإسقاطه، أو عدم اتخاذ قرار الضربة لأى سبب من الأسباب تخوفاً من ردود أفعال إيرانية مدمرة - على طريقة هدم المعبد على كل من فيه - وعجز الولايات المتحدة عن منع إيران من امتلاك تكنولوجيا تمكنها من صنع سلاح نووى، فإن على السياسة الأمريكية أن تعمل على منع إيران من إثارة القلاقل خارج حدودها عبر إضعافها وبناء علاقات قوية ووطيدة مع دول جوارها، ومد المظلة النووية الأمريكية لتشمل هذه الدول، حتى تسهل عملية احتواء إيران ومراقبتها، وذلك عبر استراتيجية خماسية الأبعاد تعتمد على خمسة محاور هى: أولاً - تحجيم إيران عسكرياً بالتأكد من عجزها عن استخدام قوتها العسكرية في مواجهة أى دولة، وثانياً - ردعها استراتيجياً من خلال عدم استبعاد امتلاك طهران قدرات نووية، ولكن الاستعداد لردعها في حالة امتلاكها سلاحاً نووياً، ثالثاً - إضعافها اقتصادياً للحيلولة دون تطويرها ترسانة عسكرية. رابعاً - عزلها دبلوماسياً عبر إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة والقوى العظمى الأخرى - روسيا والصين - للضغط على إيران اقتصادياً وعسكرياً. خامساً - مكافحة الإرهاب باعتبار أن عزلة طهران ستجعلها تتجه لإقامة علاقات قوية مع الجماعات الإرهابية لكسر عزلتها، وبالتالي على الولايات المتحدة الاستمرار في مكافحة الإرهاب كجزء لا يتجزأ من سياسة احتواء إيران. وتعتبر العقوبات أقوى أدوات احتواء إيران وأكثرها فعالية، حيث تتضمن حظر مبيعات الأسلحة،

وحظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، ووضع قيود على العمليات التجارية والمالية والاستثمارات الإيرانية لإضعافها اقتصادياً. هذا بالإضافة لفرض قيود على سفر الإيرانيين للخارج وخطوطهم الجوية، مع فرض مزيد من القيود على مصادر العملات الصعبة التي تستخدمها في شراء الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، إلى جانب فرض قيود على بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية لاسيما البترول والغاز الطبيعي اللذين يمثلان مصدرين بالغى الأهمية للدخل القومى الإيراني.

الملف النووى الإيرانى بين أوباما وناتنهاو:
ليس خافياً على أحد أن القضية النووية الإيرانية كانت من

الأسباب الرئيسية وراء إصرار القوى اليمينية المتشددة في إسرائيل على تولى بنيامين ناتنهاو رئاسة الوزارة رغم عدم فوز حزبه (الليكود) بالأغلبية، وفوز حزب (كاديما) بأغلبية ضئيلة، إلا أن قوى اليمين المتشدد اعتبرت أن ناتنهاو هو الأقدر على مواجهة ضغوط الإدارة الأمريكية في عهد أوباما، سواء فيما يتعلق بعملية السلام أو البرنامج النووى الإيرانى، لذلك حمل ناتنهاو معه خلال أول زيارة له لواشنطن في النصف الثانى من مايو ٢٠٠٩ لائحة مشتريات سياسية تقوم على ثلاث ركائز: ضرورة تصدى الولايات المتحدة بقوة للبرنامج.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولى 3 - 130 - 227 - I.S.B.N. 977



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام بتلك القضايا، وترشيد الخطاب السياسي وعملية صنع القرار.

١- الدوريات

(أ) كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١ تتوجه أساساً إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالي.

(ب) ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشئون الإقليمية، والتطورات الدولية والمحلية ذات الانعكاسات والأبعاد الاستراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويحرره أ. هاني رسلان.

(ج) مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥ تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية علي صعيدي الحكومة والمعارضة، وبالذات حول مجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته ويرأس تحريرها د. عماد جاد.

(د) مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠ تهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد ادريس.

(هـ) قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦ تهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. وترأس تحريرها أ. هناء عبید.

(و) أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر منذ صيف ١٩٩٨ تهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدى صبحى.

٢- التقارير

(أ) التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦ يسعى إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥ ويرأس تحريره د. محمد عبد السلام.

(ب) تقرير الحالة الدينية

يرمي إلى الكشف عن خريطة المؤسسات، والأشخاص والحركات والتفاعلات داخل شبكات الانتماءات الدينية والإسلامية والمسيحية بالأساس، بهدف استخلاص اتجاهات عامة حول أنماط التدين المصري بكافة أشكالها وتفاعلاتها ومؤسساتها. ويرأس تحريره أ. نبيل عبد الفتاح.

(ج) تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير صدر منذ عام ٢٠٠١ يعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمى والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويحرره أ. أحمد السيد النجار.

٣- الكتب

يصدر المركز سلسلة كتب تغطي موضوعات معرفية متعددة تعالج مختلف القضايا. ويرأس تحريرها أ. نبيل عبد الفتاح. كما يصدر المركز كتيبات عن المفاهيم والمؤسسات ضمن سلسلة "موسوعة الشباب السياسية". ويرأس تحريرها د. وحيد عبد المجيد.

٤- المركز علي شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

قام المركز بتأسيس صفحة خاصة به على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغتين العربية والإنجليزية. وتتضمن الصفحة عرضاً لكافة إصدارات وأنشطة المركز. ويمكن الوصول إلى صفحة المركز عن طريق موقع الأهرام: <http://www.ahram.org.eg> بريد إلكتروني

acpss@ahram.org.eg

أسلوب الاشتراك أو شراء مطبوعات المركز

تطلب إصدارات المركز من مكاتب الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك في الإصدارات الدورية للمركز عن طريق: إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

تليفون: ٧٧٠٤٥٦٥ - ٥٧٨٦٢٢٤ - ٥٧٨٦٠٣٧ - ٥٧٨٦١٠٠ فاكس: ٧٧٠٣٢٢٩ - ٥٧٨٦٨٣٣ - ٥٧٨٦٠٢٣

Email: acpss@ahram.org.eg